مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المجلد الثالث عشر - العدد الأول (ISSN - 1561 - 0411) يناير 2011

المحتويات

نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة.

إبراهيم العيسوي

كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين.

نشوى مصطفى

القدرة التنافسية والتخصص في السياحة في دول جنوب المتوسط: منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

رياض بن جليلي
عادل عبدالعظيم

تقدير القيمة المادية للأعمال المنزلية وأعمال العناية التي تقوم بها النساء.

دعاء عبداللطيف
مي جادالله

وقائع مؤتمر:
"المرأة والشباب في التنمية العربية"

صالح لعصفور

مراجعة كتاب:
"23 معلومة لا تقال عن الرأسمالية"

أحمد الكواز

Arab Planning Institute

المعهد العربي للتخطيط

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد الثالث عشر- العدد الأول- يناير 2011

Journal of Development and Economic Policies Vol.13-No. 1 January 2011

الأهداف:

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية عموماً وفي الأقطار العربية على وجه الخصوص في ضوء المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية.
- زيـادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية .
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

قواعد النشر:

1. تقدم البحوث والدراسـات ومراجعـات الكتب والتقاريـر إلى رئيس التحريـر، على البريد الالكتروني للمجلة: jodep@api.org.kw
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأصلية (باللغتين العربية والإنجليزية) والتي لم يتم نشرها سابقاً ولم تكن مقدمة لنيل درجة علمية أو مقدمة للنشر في مجلات أو دوريات أخرى.
3. تكون الأوراق والدراسات المقدمة بحجم لايتجاوز الثلاثين صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية، كما لا تزيد مراجعة الكتب والتقارير على العشر صفحات. ويشترط أن تكون البحوث والمراجعات مطبوعة على أوراق 8.5x11 بوصة (A4) مع تخطي سطر (Double Spaced) وعلى وجه واحد، وتترك هوامش من الجوانب الأربعة للورقة بحدود بوصة ونصف.
4. تكون المساهمات مختصرة بقدر الإمكان وسهلة القراءة والإستيعاب من قبل الممارسين وصانعي القرار.
5. يرفق الباحث ملخصاً عن البحث لايزيد عن 100 كلمة، بحيث يكون مكتوباً باللغتين العربية والانجليزية. حيث سيظهر الملخص في مجلات متخصصة بالملخصات.
6. يكتب الباحث اسمه وجهة عمله ووظيفته على ورقة مستقلة مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني .
7. في حالة وجود أكثر من مؤلف يتم مراسلة الإسم الذي يرد أولاً في ترتيب الأسماء.
8. يجب أن يتفق الاقتباس والتوثيق مع المباديء التوجيهية لنمط American Economic Review والدليل النمطي (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) ويجب أن تكون المراجع مرتبة أبجدياً في نهاية الورقة.
9. توضع الهوامش في أسفل الصفحة المناسبة وترقم بالتسلسل حسب ظهورها.
10. توثق الجداول والأشكال وغيرها بالمصادر الأصلية.
11. تكتب البحوث على برنامـج Microsoft Word .
12. يتم إشعار المؤلف بإستلام بحثه خلال إسبوعين من تاريخ إستلامه.
13. تخضع كل المساهمات في المجلة للتحكيم العلمي الموضوعي، ويُبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المقترحة من قبل المحكمين إن وجدت، فور إستلام ردود كل المحكمين.
14. يُصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة، وتستوجب إعادة نشره في أماكن أخرى الحصول على موافقة كتابية من المجلة.
15. جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو المعهد العربي للتخطيط.
16. ترسل لصاحب الورقة المقبولة نسخة من العدد الذي تنشر فيه الورقة بالإضافة إلى خمس نسخ مستلة من ورقته المنشورة.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المجلد الثالث عشر – العدد الأول – يناير 2011

مجلة محكمة نصف سنوية تهتم بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

رئيس التحرير بالإنابة
علي عبدالقادر علي

سكرتير التحرير
صالح العصفور

الهيئة الاستشارية

حازم الببلاوي — سليمان القدسي
سمير المقدسي — عبدالله القويز
عبداللطيف الحمد — محمد الخجا
مصطفى النابلي

هيئة التحرير

أحمد الكواز — إبراهيم أونور
إبراهيم البدوي — بلقاسم العباس
التهامي عبدالخالق — رياض بن جليلي
عبدالرزاق الفارس — وشاح رزّاق
وليد عبد مولاه — يوسف جواد

توجه المراسلات إلى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 24844061 - 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)
البريد الالكتروني jodep@api.org.kw

الاشتراكات :

داخل الوطن العربي :	سنة	سنتين	ثلاث سنوات
للأفـــراد	US$ 15	US$ 25	US$ 40
مؤسسات	US$ 25	US$ 45	US$ 70
خارج الوطن العربي :			
للأفـــراد	US$ 25	US$ 45	US$ 70
مؤسسات	US$ 40	US$ 75	US$ 115

ثمن النسخة في الكويت: 1.5 دينار كويتي.

عنوان المجلة:

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب 5834 صفاة 13059 الكويت

تلفون 24844061 – 24843130 (965) – فاكس 24842935 (965)

البريد الالكتروني : jodep@api.org.kw

المحتويات العربية

نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة.
إبراهيم العيسوي 5

كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين.
نشوى مصطفى 67

وقائع مؤتمر:
" المرأة والشباب في التنمية العربية ".
صالح العصفور 89

مراجعة كتاب:
" 23 معلومة لا تقال عن الرأسمالية ".
أحمد الكواز 99

شكر وتقدير

بعد مرور ما يزيد على اثني عشر عاماً على صدور هذه المجلة، نود أن نتقدم بعظيم الشكر وخالص الامتنان للدكتور عيسى الغزالي (رئيس التحرير السابق) على ما قدمه من جهد منذ بداية التفكير بإصدار مجلة تعنى بشؤون التنمية والسياسات الاقتصادية، إننا إذ نذكره بمناسبة صدور العدد الأول من المجلد الثالث عشر، فإننا نثمن له مبادرته وفكرته بصدور هذه المجلة وجهوده التي لولاها لما رأت هذه المجلة النور ولما وصلت إلى ما وصلت إليه من تطور. إننا إذ نتمنى للدكتور عيسى الغزالي مزيداً من التقدم والنجاح في مسيرة عمله القادمة، فإننا نتعهد بمواصلة المسيرة التي اختطها في سبيل تطوير هذا المنبر.

هيئة التحرير

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر - العدد الأول - (2011) 5 - 65
المعهد العربي للتخطيط

نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة

إبراهيم العيسوي*

ملخص

تقدم هذه الورقة عدداً من الشواهد النظرية والدلائل العملية التي تبين عجز نموذج التنمية المبني على توافق واشنطون والليبرالية الاقتصادية الجديدة عن إخراج الدول النامية التي طبقته من أسر التخلف والتبعية. ويقيم هذا النموذج من خلال مناقشة عدد من القضايا المحورية مثل تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، والاستثمار الأجنبي المباشر، واقتصاد السوق، والخصخصة، والدور الاقتصادي للدولة، والتبعية والاستقلال. وفي ضوء نقد هذا النموذج والدروس المستخلصة من الخبرات التنموية الناجحة، يقترح الكاتب نموذجاً تنموياً بديلاً، وهو نموذج التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات. وبعد بيان المقصود باستقلالية التنمية والاعتماد على الذات، وتحديد ركائز النموذج البديل، تناقش الورقة إمكانية تطبيق هذا النموذج في زمن العولمة، ويوضح أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاحه.

Independent Development: An Alternative Model to Washington Consensus and the Possibility of its Application in the Era of Globalization

Ibrahim El-Issawy

Abstract

This paper questions the validity and relevance of the neo-liberal- Washington Consensus-based development model. The failure of this model to liberate developing countries from the underdevelopment- dependency trap is amply demonstrated by theoretical, historical and empirical evidence centered on a number of crucial issues, e.g. trade liberalization, FDI, markets and the state's developmental role, privatization, dependency, etc. An alternative development model is proposed. Its corner stone is independent or self- reliant development. Following an exposition of the underlying concepts and the five pillars of the model, the paper examines its applicability in the context of globalization, and suggests six conditions for its success.

* أستاذ الاقتصاد المتفرغ بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

1. مقدمة

ما الذي يدعو إلى البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن؟ لاشك في أن السبب في ذلك هو عدم الرضى عن النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التنموية في معظم الدول النامية على امتداد فترة ناهزت ثلاثين عاماً، وهي مجموعة السياسات التي انطلقت من توافق واشنطن الذي جسَّد الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج محددة للإصلاح الاقتصادي. إن الدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات لم تعجز عن اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة والمطردة فحسب، بل أنها عجزت أيضاً عن تحقيق تقدم ملموس في إنجاز أهداف أكثر تواضعاً، وهي الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بعد خمسة أعوام من إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف[1].

يقرر مؤلفو تقرير متابعة أهداف الألفية (الاستثمار في التنمية، 2005) أنه وإن كانت دول كثيرة تمضي فعلاً على الطريق نحو تحقيق البعض على الأقل من الغايات بحلول عام 2015، إلا أن هناك مناطق شاسعة لم تزل بعيدة عن هذا الطريق، أبرزها أفريقيا جنوب الصحراء. وإذا ما كان هدف تخفيض الفقر بمقدار النصف ما بين عامي 1990 و 2015 قد تحقق في شرقي آسيا، ويبدو أنه في طريقه إلى التحقيق في دول شمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا، فإن الفقر لم يزل مرتفعاً بدون تغيير في أفريقيا جنوب الصحراء. وبرغم أن الفقر منخفض نسبياً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلا أن التحسن هناك هزيل. كما أن الفقر قد اتجه إلى التزايد في غربي آسيا ورابطة الدول المستقلة، الأوروبية والآسيوية منها على السواء. وتشير متابعة هدف تخفيض الجوع إلى نتائج مشابهة، فهناك بعض التقدم في دول شرق وجنوب آسيا، لكن الجوع لا يزال مرتفعاً جداً مع تغيير طفيف في أفريقيا جنوب الصحراء، ومرتفعاً بدون تغيير في شمال أفريقيا. ولا تغيير يذكر في حالة الجوع في كل من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والدول الأوروبية في رابطة الدول المستقلة. واتجه الجوع إلى التزايد في غربي آسيا والدول الآسيوية في رابطة الدول المستقلة[2]. وقد توقع تقرير التنمية البشرية 2003 أنه إذا ما استمرت معدلات الأداء المتحققة في التسعينات على حالها، فإن أفريقيا جنوب الصحراء قد لا تحقق هدف الألفية بالنسبة لتخفيض الفقر إلا في عام 2147، كما أنها قد لا تحقق الهدف الخاص بخفض وفيات الأطفال إلا في عام 2165، وليس في الموعد المستهدف أصلاً لتحقيق هذه الأهداف وهو عام 2015[3].

ومن الملاحظ أن التقارير الدولية تستدعي أسباباً متعددة لتفسير الأداء المتواضع لبرنامج الألفية، مثل غياب استراتيجيات لمكافحة الفقر في بعض الدول، وضعف هذه الاستراتيجيات حيث ما وجدت، وغياب التزام وطني بأهداف الألفية في الكثير من الدول النامية، وضعف الموارد المخصصة لتنفيذ هذه الأهداف، وضآلة المعونات الدولية حتى بالقياس إلى الهدف المتواضع المحدد منذ زمن طويل وهو 0.7% من

الناتج القومي الإجمالي للدول ذات الدخل المرتفع، وضآلة المساهمات الدولية في تخفيض أعباء المديونية الخارجية على الدول النامية، والعراقيل الموضوعة من جانب الدول المتقدمة أمام صادرات الدول النامية إلى أسواقها[4]. وقد تكون هذه الأسباب صحيحة، ولكنها لا تكفي لتفسير ضعف أداء برنامج الألفية، فضلاً عن أنها لا تكفي لتفسير عجز الكثير من الدول من الخروج من أسر التخلف والتبعية وإنجاز الانطلاق على طريق التنمية السوية. والسبب الغائب هنا هو السبب الجوهري في تقدير المؤلف، ألا وهو خصائص السياسات التنموية التي صيغت على هدى توافق واشنطن، واستجابةً لدعاوي الالتحاق بالعولمة والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي[5].

ولاشك في أنه لا يمكن افتراض أن الإدعاء بمسئولية نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطن عن قصور الأداء التنموي في الدول النامية واضح بذاته ولا يحتاج إلى دليل على صدقه. ولهذا فإنه يجب استهلال هذا البحث ببيان ما يمكن ادعاء بأن ثمة تعارضاً بين العولمة ونموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة من جهة، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في الدول النامية من جهة أخرى. وسيتم التوقف بصفة خاصة عند قضايا تحرير التجارة، والسوق الحرة والحكومة الصغيرة، والاستثمار الأجنبي ودور الشركات متعدية الجنسية، والتبعية. وسيتم تقديم عدد من الشهادات الدولية والقطرية على أن نتائج تطبيق هذا النموذج كانت غير صديقة للتنمية وغير مواتية لاحترام الإرادة الوطنية وصيانة الاستقلال الاقتصادي. كما سيتم تسليط الأضواء على مواطن الضعف في نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، لإظهار مجافاة متطلباته لعدد من الشواهد التاريخية والمنطقية. وبعد ذلك تقديم ما يعتقد المؤلف بأنه بديل أفضل من ذلك النموذج، ألا وهو نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات، وذلك بعرض التوجهات والملامح الرئيسية لهذا النموذج، ثم تناول بعض التساؤلات بشأن إمكانية تطبيقه في ظروف العولمة الراهنة، وتوضيح أهم الشروط التي يلزم توافرها لنجاحه.

2. الأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة وأسباب ضعفه

يمكن القول أن توافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة يدور حول ثلاثة أمور أساسية:

(1) إحداث زيادة ملموسة في مدى الاعتماد على الأسواق الحرة، سواء في ما يتعلق بالمعاملات الداخلية أم بالمعاملات بين الداخل والخارج، شاملاً تحرير التجارة وفتح الأبواب أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي.

(2) إطلاق مجالات العمل أمام القطاع الخاص، بشقيه المحلي والأجنبي، والأجنبي واعتباره ركيزة التنمية، وتشجيعه بشتى السبل، بما في ذلك الخصخصة واشتراكه في تقديم الخدمات التي كانت مقصورة في ما سبق على الحكومة أو القطاع العام كخدمات المرافق العامة.

(3) إحداث خفض ملموس في دور الحكومة وحجمها وتدخلاتها في الشئون الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية. وتحديداً، يتوقع من الحكومة الانسحاب

من مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، وأن يقتصر عملها على تهيئة المناخ المناسب لتراكم رأس المال المحلي والأجنبي، فضلاً عن تزويد المجتمع بالحد الأدنى من شبكات الأمان الاجتماعي.

باختصار فإن العناصر الجوهرية لتوافق واشنطن / الليبرالية الاقتصادية الجديدة هي: سوق حرة، واقتصاد مفتوح تحركه المبادرات الخاصة، وحكومة صغيرة.

ومن ثم تأتي مناقشة مسألة التعارض بين العولمة ونموذج الليبرالية الجديدة من جهة، وبين متطلبات التنمية الشاملة والمطردة في دول الجنوب من جهة أخرى. وهو ما سوف يقود أيضاً إلى النظر في النتائج العملية لهذا النموذج ولبرامج التكيف الهيكلي التي ارتبطت به. وسوف يتم التركيز على اربع من القضايا الجوهرية، وهي: قضية تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقضية السوق الحرة والحكومة الصغيرة. وقضية الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعدية الجنسية. وقضية التبعية، وإن كان العرض سوف يمتد إلى النتائج العملية لعناصر إضافية مثل تحرير القطاع المالي والخصخصة وغيرها من عناصر سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

1.2 تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي

وليتم البدء بقضية تحرير التجارة التي يلح عليها أنصار الليبرالية الجديدة. إن المنطق والوقائع التاريخية يشيران إلى أن التحرير قبل التمكين هو خطر جسيم، لأنه يلحق أفدح الضرر بإمكانات التنمية. بعبارة أخرى، ليس من المنطق تحرير التجارة بين الدول النامية التي لم تتمكن بعد من تطوير هياكلها الاقتصادية وبناها المؤسسية بما يجعل لها قدرة تنافسية في عدد من الصناعات، وبين الدول المتقدمة التي رسخت أقدامها في ميدان الصناعة وامتلكت ناصية التقدم العلمي والتقني وصارت تستحوذ على مراكز تنافسية ليس من السهل التصدي لها. إن هذا التحرير السابق لأوانه يفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتقدمة ذات القدرات التنافسية العالية، دون إعطاء فرصة حقيقية للتنافس المتكافئ بين المنتجات المحلية والمنتجات المستوردة. بل إن هذا التحرير المتسرع يدخل الصناعات المحلية في سباق غير متكافئ يقضى عليها بالخراب والدمار. وهو بهذه الصورة يتناقض مع حق أساسي من حقوق الدول النامية وهو الحق في فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء المزايا التنافسية. أي أن توافق واشنطن يتعارض على هذا النحو مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي تقضى به قواعد العدالة وتنص عليه المواثيق الدولية، باعتباره الشرط الضروري لوضع مبدأ «الحق في التنمية» موضع التنفيذ في الدول النامية.

فالتحرير المطلوب للتجارة لا يقتصر على مجرد فتح الاقتصاد أمام المنتجات الأجنبية، بخفض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على الواردات أو إلغائها وإزالة أي حماية جمركية للمنتج الوطني، بل إنه يمتد إلى الإقلاع عن توجيه أي دعم للصناعات المحلية قد يساعدها على الصمود في وجه المنافسة في

الداخل أو على التصدير إلى الخارج. والحق أن الحماية والدعم كانا يمارسان على نطاق واسع في الدول التي صارت الآن متقدمة وكذلك في الدول حديثة التصنيع في شرق آسيا. وهذه الممارسات تعتبر إعمالاً لنظرية حماية الصناعة الناشئة التي طورها الاقتصاديون الراسماليون في أوروبا الغربية وأمريكا، وارتبطت باسم الاقتصادي الألماني المهاجر إلى أمريكا «فردريش ليست» في منتصف القرن التاسع عشر.

إن حقائق التاريخ الاقتصادي لأوروبا وأمريكا تشير إلى أن التنمية لم تحدث هناك على أساس السياسات والمؤسسات التي يوصي بها الليبراليون الجدد الدول النامية، أو يفرضونها عليها. بل قامت التنمية وجرى التصنيع وراء أسوار الحماية. وعندما أحرزت بريطانيا قدرة تنافسية عالية وأرادت فتح أسواق الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا، التي كانت دولاً أقل تقدما بالقياس إلى بريطانيا، أمام منتجاتها، وروجت لذلك تحت راية حرية التجارة، كان تصرفها في رأي المؤلف «ليست» كتصرف من يزيح أو يرفس السلم الذي صعد عليه إلى القمة، حتى يحول دون صعود أحد غيره إليها[6].

ولم تكف الدول الصناعية عن اللجوء إلى أدوات الحماية من المنافسة الأجنبية، ولم تقلع عن سد منافذ دخول المنتجات الأجنبية إلى أسواقها، حتى بعدما أحرزت درجة عالية من التقدم الاقتصادي والتقني، وبعدما أصبح لها من القدرات التنافسية ما لا يسهل تحديه، وحتى بعد ما قامت هي ذاتها بإنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في عام 1947 والتي تتلخص رسالتها ويتحدد سبب وجودها في أمر واحد وهو : تحرير التجارة[7]. ولم تزل الدول المتقدمة التي حولت «الجات» إلى منظمة للتجارة العالمية في عام 1995 تعرقل بسبل شتى دخول المنتجات التي تتمتع فيها الدول النامية بمزايا تنافسية إلى أسواقها، لاسيما المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة، وذلك في الوقت الذي تمارس فيه ضغوطاً مكثفة من أجل فتح أسواق الدول النامية أمام تجارتها واستثماراتها دون تمييز وتصر على إبقاء الدعم الزراعي عند مستويات مرتفعة لصالح منتجيها.

إن دروس التاريخ لا تؤيد منطق الليبرالية الجديدة في تحرير التجارة وإلغاء الحماية والدعم الهادف إلى مساعدة الصناعات الناشئة في الدول النامية على اكتساب القدرة التي تمكنها في ما بعد من مواجهة المنافسة مع المنتجات الأجنبية. وقد لخص هذه الدروس التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس»[8]، بدقة بالغة على النحو التالي الذي يدحض إدعاءات توافق واشنطن :

(1) العلاقة المتيقن منها هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً، وليس قبل ذلك. أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة، وليس العكس.

(2) يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما. أي أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية هو مسلك خاطئ.

(3) ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول بغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كل منها. وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة باصطلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات منها.

(4) ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية. وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي، وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية عند وضع سياسات النمو والتنمية.

فإذا ما كان المجتمع الدولي يركز في الآونة الأخيرة على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة، وإذا ما اعتبر أن إنجاز أهداف الألفية من المعارك التي يتعين كسبها، فإنه من المهم ملاحظة أن التركيز في هذا الاتجاه قد يتناقض مع الإلحاح في الوقت ذاته على إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع مؤشرات مثل نمو الصادرات ونسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.أ.) وتحرير الواردات كما لو كانت مؤشرات للتنمية البشرية، وكما لو كان التقدم طبقاً لهذه المؤشرات مرادفاً للتقدم في تخفيض الفقر واللامساواة. ولهذا فقد حذر تقرير التنمية البشرية 2005 من هذا الخلط، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التي يتم بموجبها إندماج الدول في الأسواق العالمية [9].

ويشير التقرير في هذا الصدد إلى مقارنة ذات دلالات هامة بين كل من فيتنام والمكسيك. فقد قطعت كل منهما شوطاً طويلاً على طريق العولمة، بمعنى الاندماج في الاقتصاد العالمي، طبقاً للمؤشرات الاقتصادية المعتادة. ولكن البون شاسع بينهما عند المقارنة بينهما بناءً على مقاييس التنمية البشرية. فالاشتراك العميق في التجارة ساعد فيتنام على تسريع التنمية البشرية، بينما لم يرافق النجاح التصديري للمكسيك سوى تقدم متواضع في هذا الشأن، بل و في معدل نمو متوسط دخل الفرد (5% في فيتنام، 1.4% في المكسيك منذ تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2003) فمن أين أتى هذا الفارق الكبير؟ يرجع التقرير الاداء المتفوق لفيتنام إلى خمسة عوامل:

أ. إتساع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه[10].

ب. الالتزام بتحقيق الإنصاف[11]، من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق.

جـ. التحرير المتدرج. فقد كان النمو السريع في ن.م.أ. والصادرات سابقاً على تحرير الواردات. لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود الكمية على الواردات منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، ولكن متوسط التعريفة الجمركية بقي عند 15%. كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة، وهو

ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي.

د. تنويع الصادرات وتنويع الأسواق. فبعدما كانت فيتنام تعتمد بشكل شبه كلي في نهاية ثمانينات القرن الماضي على تصدير البترول إلى اليابان وسنغافورة، تنوعت صادراتها في تسعينات القرن نفسه، حتى أصبحت المصنوعات تمثل ثلث الصادرات، كما تنوعت أسواق صادراتها.

هـ. الاستثمارات السابقة في التنمية البشرية. فقبل الانطلاق الاقتصادي لفيتنام كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل، لكن المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية وتوقع العمر عند الميلاد كانت أعلى كثيراً من المتوسط للدول التي تشترك مع فيتنام في نفس مستوى الدخل. وبينما كان معامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل 0.503 في المكسيك، فإنه لم يزد على 0.357 في فيتنام، وذلك في عام 1990.

ويفسر التقرير الأداء المتواضع للمكسيك برغم النمو السريع لصادراتها، بعكس الأسباب التي أدت إلى تفوق فيتنام، بالآتي:

أ. غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة في بداية التحرير (عند المكسيك واحداً من أعلى معدلات جيني في العالم، وقد مال إلى الارتفاع منذ تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2004).

ب. التحرير المتسرع للتجارة، خاصة في إطار منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA)، مما أدى إلى تضاعف استيراد الذرة الرخيصة من الولايات المتحدة ستة مرات منذ بداية التحرير في عام 1994، وإلى انخفاض المتحصلات الحقيقية للملايين من مزارعي الذرة في المكسيك بنحو 70%.

جـ. ضعف السياسة الصناعية، وتركز النمو. فنصف صادرات المكسيك تأتي من منطقة «ماكيلا دورا»، حيث تسود عمليات التجميع البسيطة وعمليات إعادة تصدير المكونات المستوردة. ولذلك فإن النشاط التصديري ينطوي على قيمة مضافة منخفضة ويرتبط بمستوى منخفض من المهارات ونقل التقنية.

د. الاختلالات في سوق العمل. فبالرغم من حدوث تحسن مطرد في الإنتاجية، إلا أن الأجور الحقيقية لم ترتفع مع النمو السريع في الصادرات. وهو ما يعود جزئيا إلى تركز النشاط التصديري في قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة، وإلى ضعف القدرة التفاوضية الجماعية على الأجور خاصة مع تزايد ضغوط البطالة.

و في دراسة حديثة للأونكتاد، لأثر تحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية[12]، ظهر أن 40% من دول العينة (مجموعة الأقلية) قد شهدت توسعاً في الصادرات من المصنوعات، و في عدد قليل من هذه الدول، معظمها في شرق آسيا، ترافق النمو السريع للصادرات بتوسع سريع لقطاع الصناعة التحويلية ومع ارتقاء في أوضاع هذا القطاع[13]. لكن خبرة الغالبية من دول العينة، ومعظمها في أفريقيا

وأمريكا اللاتينية، لم تكن مرضية. فقد شهدت 50% من دول العينة، ومعظمها منخفض الدخل، تراجعاً أو تفكيكاً للتصنيع[14]. وحتى في بعض الحالات التي نمت فيها صادرات المصنوعات كالمكسيك، فإن القيمة المضافة الصناعية لم تشهد تسارعاً، ولم يحدث إرتقاء يذكر بالقاعدة الإنتاجية. كما أن النمو البطيء للصادرات وتراجع التصنيع في غالبية دول العينة كانا مصحوبين بزيادة في درجة انكشاف القطاع الصناعي على المؤثرات الخارجية، خاصة في ما يتعلق بزيادة الاعتماد على الواردات. كما تشير تلك الدراسة إلى أن الإصلاحات التي صممتها المؤسسات المالية الدولية على هدى توافق واشنطن لم تنجح في تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة الاستثمار في الصناعة التحويلية. فقد هبط معدل الاستثمار حتى في الحالات التي شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، كما في أمريكا اللاتينية.

وتعزو الدراسة الأداء الأفضل في مجموعة الأقلية (دول شرق آسيا حديثة التصنيع) ضمن عينة الدراسة إلى أن الإصلاح الاقتصادي، وخاصة تحرير التجارة ، على الأقل حتى وقت قريب، كان يسير بشكل تدريجي وانتقائي و في إطار سياسة صناعية طويلة المدى، وذلك بعد أن وصلت هذه الدول إلى مستوى معين من التصنيع والتنمية. بالمقابل، فقد شرعت دول مجموعة الأغلبية ذات الأداء غير المرضي في تنفيذ سريع للإصلاحات الهيكلية (غياب التدرج)، كما كان التحرير فيها عمومياً أو شاملاً لكل القطاعات (غياب الانتقائية). والنتيجة المستخلصة من هذه الدراسة هي أن تحرير التجارة ضروري، ولكن عندما تبلغ الصناعة درجة معينة من النضج، وبشرط أن يكون هذا التحرير تدريجياً وانتقائياً. وهذه بالطبع نصيحة مخالفة لما يذهب إليه توافق واشنطن، والذي يؤدي في الغالب إلى تدمير الصناعات القائمة، وبخاصة تلك الصناعات التي لا تزال ناشئة، فضلاً عن انه قد لا يؤدي إلى ظهور صناعات جديدة تعتمد على الميزات النسبية الديناميكية.

وبالرغم من أن حماية الصناعات الناشئة أصبحت أمراً أكثر صعوبة مع سعى الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذا لا يعني إمكانية الاستغناء عنها. فقد كان لهذه السياسة دور هام في استراتيجيات التصنيع في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا تزال الحاجة إليها قائمة في الوقت الراهن. كما لا تزال الحاجة قائمة إلى الانتقائية في تحرير التجارة، خلافاً لدعوة الليبراليين الجدد إلى التحرير السريع والشامل حتى قبل أن تثمر جهود زيادة الصادرات. ولذا فقد خلص تقرير مشترك لليونيدو والانكتاد بشأن إستراتيجية العلم والتقنية والصناعة في فيتنام[15]، إلى أنه بالنظر إلى عيوب بيئة السوق الفيتنامية، فإن بعض إجراءات التدخل الصناعي الانتقائية تبدو ملائمة للإدراج ضمن الإستراتيجية الوطنية، تماماً كما فعلت معظم دول شرق آسيا.

وطبقاً لتقرير 2004 للأونكتاد عن الدول الأقل نمواً [16]، فإن معظم هذه الدول قد قطعت شوطاً طويلاً في اتجاه تحرير تجارتها (إستناداً إلى مؤشر صندوق النقد الدولي بشأن تقييد التجارة) لدرجة أن نظمها التجارية قد أصبحت أكثر انفتاحاً عن باقي الدول النامية، بل أنها أصبحت منفتحة بدرجة مناظرة للدول

المتقدمة ذات الدخل المرتفع. و في عدد كبير من هذه الدول، جرت عملية التحرير بوتيرة سريعة جداً (فالسياسات التجارية لرواندا مثلاً لم تعد تختلف كثيراً عن نظيرتها في هونج كونج وسنغافورة). بعبارة أخرى، فإن معظم إقتصاديات الدول الأقل نموا قد أصبحت مندمجة بشكل قوي مع بقية العالم من خلال التجارة. ومع ذلك فإن الفقر لازال مرتفعاً في هذه الدول، بل إنه قد اتجه للتزايد في البعض منها. ولم يتحقق الدور الإيجابي المفترض للتجارة في تخفيض الفقر إلا في عدد محدود جداً من هذه الدول. والسبب في ذلك، طبقاً لهذا التقرير، أن التجارة وحدها لا تكفي لتخفيض الفقر، حيث يتطلب تخفيض الفقر تجارة ذات توجه إنمائي[17]، أي تجارة تستهدي بأهداف التنمية، وأن يكون النمو الاقتصادي ليس فقط مطرداً، بل وأن يتصف أيضاً بعموم النفع[18]، أي الانتشار جغرافيا وقطاعياً وسكانياً. ويؤكد التقرير أن نمط النمو الذي تعم فائدته الاقتصاد والمجتمع يتطلب ليس فقط توسع الصادرات، بل إنه يتطلب أيضاً توسعاً في الأنشطة المدرة للدخل في قطاعات التصدير كما في قطاعات إنتاج بدائل الواردات، و في قطاعات المنتجات غير القابلة للاتجار كما في قطاعات المنتجات القابلة للاتجار، مع تنمية وتعميق التشابكات بين الأنشطة التصديرية وسائر الأنشطة في الاقتصاد الوطني، وتنمية علاقات التكامل بين الانشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية.

ويدعم التحليل الوارد في هذا التقرير ما سبق أن خلص إليه تقرير الدول الأقل نمواً، لعام 2002، وهو أن العلاقة بين التجارة وتخفيض الفقر كانت أفضل في الدول التي انفتحت بطريقة أكثر تدرجاً وأقل عمقاً، عنها في كل من الدول التي انفتحت بسرعة شديدة والدول التي احتفظت بقيود متشددة على تجارتها[19]. وينتهي التقرير إلى أن جعل التجارة الدولية آلية أكثر فعالية بتخفيض الفقر في الدول الأقل نمواً يتطلب مقاربة جديدة للتنمية ذات مرتكزات ثلاثة متآزرة ومتناسقة،وهي[20]:

أ . إستراتيجيات أفضل للتنمية الوطنية تتكامل فيها أهداف التجارة مع سائر الأهداف الإستراتيجية، وتكون التجارة فيها عنصراً من عناصر النمو وليست بالضرورة المصدر الاساسي للنمو[21].

ب.تحسين النظام التجاري الدولي بما يخفف من وطأة القيود والالتزامات الدولية على التنمية، مثلا بإنهاء الدعم الزراعي في الدول المتقدمة والحماية من التقلبات في أسعار السلع الأولية وتفعيل الإجراءات التي تعطي افضلية للدول الأقل نمواً في منظمة التجارة العالمية.

جـ. زيادة المعونات المالية والفنية الموجهة لأغراض تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية وتحسين نوعيتها وكفاءتها (شاملاً تحرير المعونات من المشروطية).

وبالانتقال إلى التقرير الصادر عن منظمة العون المسيحي في المملكة المتحدة في يوليو من عام 2005 حول أثر تحرير التجارة على اقتصادات الدول النامية، وذلك استناداً إلى نتائج نموذج اقتصاد قياسي جرى تطبيقه على عينة شملت 32 دولة، معظمها (22) دول أفريقية، مع عدد قليل من الدول من آسيا وأمريكا اللاتينية [22]. يلاحظ أنه من أهم نتائج هذا التقرير، أن تحرير التجارة قد كلف أفريقيا جنوب الصحراء 272

مليار دولار على امتداد العشرين عاماً الماضية. وهذا هو الدخل الذي ضاع على دول هذه المنطقة نتيجة لتحرير تجارتها، كثمن للمعونات والقروض وتخفيف عبء الديون[23]. وهذا المبلغ يوازى تقريباً ما حصلت عليه دول أفريقيا جنوب الصحراء من معونات. ولذلك يرى التقرير أن هذه المعونات ليست في الواقع أكثر من تعويض عن الخسائر في الدخل التي لحقت بهذه الدول من جراء الشروط التي رافقت المعونات. كما أن هذه الخسائر تجعل من قرار وزراء مالية الدول السبع الكبرى الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشطب 40 مليار دولار من الديون المستحقة على الدول المعنية مجرد نكتة سخيفة.

ويوضح التقرير أن الدخل الضائع نتيجة تحرير التجارة كان يكفي لسداد الديون المستحقة على دول أفريقيا جنوب الصحراء مع بقاء 72 مليار دولار تكفي لتزويد كل الأطفال بالتطعيمات الضرورية وذهابهم إلى المدارس في هذه المنطقة المنكوبة. وترجع خسارة الدخل المقدرة إلى أمرين. أولهما: أن الواردات قد مالت إلى النمو بمعدل أسرع من الصادرات بعد تحرير التجارة. وثانيهما: أن المنتجين المحليين لم يعد باستطاعتهم تصريف كل إنتاجهم نتيجة لتدفق الواردات الرخيصة بعد تحرير التجارة. وبالرغم من أن المستهلكين قد يستفيدون من الواردات الأرخص في الأجل القصير، إلا أن هذا الغنم سينقلب إلى غرم في المدى الطويل من جراء انخفاض الدخول وانتشار البطالة[24].

وتؤكد دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخول في الدول العربية أن اندماج الاقتصاديات العربية في النظام الاقتصادي العالمي قد أدى إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، لاسيما في ما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين. فقد ظهر أن للعولمة تأثير سلبي ومعنوي على نصيب الـ 60% الوسطى من السكان (أي تلك المحصورة بين أفقر 20% وأغنى 20% من السكان)، كما أن لها تأثير سلبي وإن كان غير معنوي إحصائياً على نصيب شريحة أفقر 20% من السكان. أما الأثر على نصيب شريحة أغنى 20% من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً في تلك الفترة [25].

وهناك وقفة أخرى مع نتائج تحرير التجارة في سياق استعراض عدد من الدراسات والتقارير الحديثة التي قدمت تقييمات شاملة لنتائج تطبيق نموذج الليبرالية الجديدة / توافق واشنطن.

2.2 السوق الحرة والحكومة الصغيرة

بافتراض آخر من افتراضات نموذج العولمة / الليبرالية الجديدة وهو الافتراض المزدوج: سوق حرة وحكومة صغيرة. فإن المطلوب هو زيادة الاعتماد على الأسواق في تخصص الموارد و في تحديد مسارات النمو و في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وأن تجرى عملية تصغير (تخسيس) للحكومة، وذلك بقصر أدوارها على الحد الأدنى من المسئوليات والواجبات، لاسيما كفالة الحماية لحقوق الملكية

الخاصة وتهيئة ظروف أو مناخ موات لتراكم رأس المال الخاص المحلي والأجنبي، من جهة أخرى. ويرتبط بهذا التوجه بالطبع تفكيك القيود أو الضوابط الإدارية وإطلاق المجال أمام القطاع الخاص والخصخصة والتحرير المالي وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم أو تقليصه تقليصاً شديداً.

إن الدعوة إلى الاعتماد على آلية السوق الحرة في الدول النامية من أجل إحداث تنمية سريعة وشاملة هي دعوة غير عملية، وذلك لنوعين من الأسباب. النوع الأول معروف حتى في الدول المتقدمة التي بلغت فيها الأسواق درجة عالية من النضج والاكتمال، ألا وهو ما يطلق عليه قصور أو فشل السوق. فمن المعروف أن السوق قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها نظراً لارتكاز القرارات فيه على معيار الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة، أي على الكسب أو الخسارة من المنظور الخاص لمتخذ القرار، الذي قد يختلف عن المنظور الاجتماعي للكسب أو الخسارة عندما توجد خارجيات[26] إيجابية أو سلبية، و في حالة السلع العامة وكذلك في حالة الاحتكار. وقد يؤدي تأسيس القرارات على قاعدة الكسب الخاص أو الخسارة الخاصة إلى ضياع موارد لا تملك الدول النامية ترف إهدارها، وذلك بالقياس إلى الحالة التي يتم فيها اختيار المشروعات في سياق برنامج متكامل للتنمية تؤخذ فيه الخارجيات والآثار غير المباشرة والنتائج بعيدة المدى للمشروعات الداخلة في البرنامج.

ومن المعروف أن الأسواق، حتى لو كانت تنافسية، فإنها تميل إلى توليد استثمارات أقل مما يتوافق ومعايير التكلفة والعائد من المنظور الاجتماعي. فهي قد توجه قدراً أكبر من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية إجتماعية منخفضة كالسلع الكمالية للاغنياء، وقد توجه قدراً أقل من الاستثمارات إلى مجالات ذات أولوية إجتماعية متقدمة كالتعليم والصحة وسلع الفقراء. وتعد مسألة فشل السوق أحد الحجج التقليدية للأخذ بالتخطيط ولتدخل الدولة. ومن المعروف مثلاً أن دولة عظمى مثل الولايات المتحدة تعاني نقصاً في الاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ولصيانتها وتجديدها باستمرار. وقد ظهر ذلك جلياً بالنسبة لمرفق الكهرباء، حيث تكررت في السنوات الأخيرة حوادث انقطاع التيار الكهربائي في مدن وأقاليم بأكملها. كما ظهر ذلك النقص مؤخراً في بطء مواجهة الكوارث الطبيعية الكبرى مثل إعصار كاترينا، وذلك نظراً لعدم كفاية الخدمات التي تقدمها مرافق مواجهة مثل هذه الكوارث.

ومن المعروف أيضاً أن السوق، حتى وإن كانت تنافسية وناضجة، فإنها تعجز عن النهوض بمهمة التنمية لسبب آخر، ألا وهو أن التنمية الجادة تتطلب إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية، وهو ما يطلق عليه تغيرات هيكلية. أما السوق فتتعامل عادة مع التغيرات الحدية أو الهامشية. ولذلك فإن آليات السوق تعجز عن التعامل مع الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد، كالأزمات الدورية التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي، والتي لا يتيسر التعافي منها إلا بتدخل الدولة.

كما أن دعوة الاعتماد على السوق وتصغير الحكومة وتقليص أدوارها الاقتصادية ترتكز على افتراض أن الدولة النامية تملك طبقة رأسمالية نشيطة وفعالة، ذات قدرات إدخارية وإستثمارية وتنظيمية عالية، وهذا الافتراض غير قائم في كثير من الحالات. ولو أن مثل هذه الطبقة موجودة بهذه المواصفات، ما كان للتخلف أن يستمر، وما كان لكثير من الدول النامية أن تظل عاجزة عن تحقيق التغيرات الهيكلية التي تتطلبها التنمية، ولكانت حكومات هذه الدول قد وفرت على نفسها عناء التدخل وإقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية المختلفة[27].

وقد يكون من المفيد هنا استحضار شهادة اثنين من رجال الصناعة المصريين المدركين لحقيقة أوضاع القطاع الخاص المصري والقدرات الفعلية للرأسمالية المصرية:

(1) يقول السيد/ عادل العزبي وهو من كبار صناع ومصدري الملابس الجاهزة في مصر، أن معظم من يطلق عليهم رجال أعمال في مصر، هم في الواقع مجرد أصحاب أعمال، وأن القصور البشري ونقص ثقافة الإنتاج في الصناعة المصرية يبدأ من أصحاب الأعمال أنفسهم، وإن كان لا يتوقف عندهم وحدهم، وأن علينا التخلص من الأوهام حول التصنيع في مصر. فصناع الملابس الجاهزة مثلاً ليسوا أكثر من «ترزية» [28].

(2) يقول السيد/ منير فخري عبد النور، وهو من كبار رجال الأعمال متعددي الأنشطة ونائب رئيس حزب الوفد، تعليقاً على بيان الحكومة المقدم إلى مجلس الشعب في 30 يناير من عام 2006، أن حديث الحكومة في بيانها عن أن دورها رقابي وتنظيمي فقط يدعو إلى الخوف، وأنه يجب على الحكومة أن لا تنسحب الآن من النشاط الاقتصادي، لأن القطاع الخاص ضعيف ولا يقدر على القيام بالاستثمارات المتوقعة منه في البرنامج[29].

أما النوع الثاني من الأسباب التي تجعل الدعوة إلى الاعتماد على الأسواق الحرة وتقليص دور الحكومات دعوة غير عملية، فهي أن لنجاح الأسواق شروطاً ومتطلبات ليس من المتوقع توفرها في الدول النامية. وهناك 13 شرطاً إعتبرها «كي فيتز» و «دور فمان» وهما من أنصار السوق، ضرورية لفعالية الأسواق ونجاحها في أداء وظائفها المفترضة في النظرية الاقتصادية[30]. كما أنهما أضافا إليها11 نوعاً من الممارسات القانونية والاقتصادية اللازمة لتيسير عمل الأسواق.

ويعلق تودارو وسميث على هذه القائمة من الشروط والمتطلبات اللازمة لنجاح الأسواق في أداء وظائفها بأنه من الواضح «أن الإصلاحات السوقية تتضمن ما هو أكبر كثيراً من إلغاء التشوهات السعرية وخصخصة المشروعات العامة وتحرير الأسواق. والحق أن النكسات التي واجهت الإصلاحات السوقية (أي التحول إلى اقتصاد السوق) في روسيا ودول شرق أوروبا وكذلك في دول أفريقية وآسيوية متعددة، إنما تعود بشكل رئيسي إلى غياب بعض أو معظم الشروط المسبقة المؤسساتية والثقافية والاجتماعية والممارسات اللازمة لنجاح عمل الأسواق». ثم يرتبان على هذه الأقوال النتيجة التالية: «وعموماً، فإن الدول النامية

لن تستطيع الاعتماد على آلية السوق بالقدر الذي حدث في الدول الصناعية في المراحل الأولى للتنمية. وأهم سبب لذلك هو أن أسواق معظم الدول النامية قاصرة من نواح متعددة»[31] وكما قد تبين في ما سلف فإن ابرز نواحي القصور هي:

أ. ما يتعلق بغياب المعلومات وشيوع درجة عالية من اللايقين لدى المنتجين والبائعين والمستهلكين.
ب. وما يتعلق بوجود الخارجيات، حيث لا تعكس أسعار السوق القيمة الاجتماعية للكثير من السلع والخدمات المرتبطة برفاه غالبية الشعب.
جـ. ما يتعلق بعجز آليات السوق عن إنجاز التغيرات الهيكلية المطلوبة.
د. ما يتعلق بتجاهل الأسواق للمنظور طويل المدى في إقامة المشروعات، فضلاً عن عدم قدرة القطاع الخاص على توليد الأموال الضخمة اللازمة لإقامة صناعات معينة، بالرغم من أنها قد تكون مربحة على المدى الطويل.
هـ. ما يتعلق بتوزيع الدخول، حيث أن الاعتماد المفرط على الأسواق حتى لو نجح في تخصيص الموارد بكفاءة، فإنه قد يؤدي إلى توزيع للدخل يتسم بدرجة عالية من اللامساواة أو التفاوت، بل إنه قد يزيد التوزيع سوءاً على سوء، وذلك بالنظر إلى سيطرة الأغنياء على توزيع الموارد وانحياز نمط الإنتاج لما يحتاجونه، لا لما يحتاجه الفقراء.

وهنا يجب تذكر، إضافة إلى ما تقدم، أن السياسات المتضمنة في برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي طبقت في إقتصادات دول نامية كثيرة بهدف تحويلها إلى إقتصادات سوق تسير على نهج الليبرالية الجديدة وتتواءم مع متطلبات العولمة، ليست في الأصل سياسات للتنمية، وإنما هي على أحسن الافتراضات سياسات قد تهيئ، وفقا لمنظريها، ظروفاً أفضل لحدوث التنمية من خلال الاسواق والمبادرات الخاصة. لقد كان الغرض المباشر من هذه البرامج غرضاً مزدوجاً، ألا وهو زيادة قدرة الدول النامية على الوفاء بديونها المستحقة للدول المتقدمة، وهذا شيء مختلف عن التنمية بالطبع، حيث يكون التركيز على الانضباط المالي وإعادة توجيه الموارد لخدمة الديون حتى لو تعارض ذلك مع متطلبات التنمية، هذا من جهة، وفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات واستثمارات الدول المتقدمة، وهو ما قد يخنق التنمية بدلاً من أن يعززها، من جهة أخرى. وبعد ذلك يأتي غرض النمو الاقتصادي، وهذا مختلف عن غرض التنمية، كغرض غير مباشر لبرامج التثبيت والتكيف، وذلك بحسبان التصحيحات السعرية والتوازنات المالية والنقدية والتعديلات المؤسسية حافزة وداعمة للاستثمار الخاص الذي هو محرك النمو الاقتصادي. ولذا، فإنه ليس من الغريب أن تكون هذه البرامج إنكماشية في المقام الاول تؤدي إلى الركود أكثر مما تؤدي إلى النمو، حتى بعد فوات سنوات متعددة على بدء تطبيقها[32].

والمراد من هذا، أن العلاقة بين برامج التثبيت والتكيف وبين التنمية، أو بالأحرى النمو، هي في حقيقة الامر علاقة غير مباشرة إلى حد بعيد، قد تتحقق وقد لا تتحقق اعتماداً على توفر أو عدم توفر

الشروط والممارسات السابق تحديدها لنجاح عمل آليات السوق. بعبارة أخرى، فإن الرابطة المنطقية بين برامج التثبيت والتكيف والنمو أو التنمية هي في الواقع سلسلة طويلة كثيرة الحلقات، غالباً ما تنكسر حلقة منها أو عدة حلقات تحت وطأة نواحي القصور المتعددة في عمل الأسواق في الدول النامية. وعندئذ تنقطع الصلة بين النمو أو التنمية وبين ما يتصل بهما من أسباب يزعم دعاة العولمة الليبرالية أنها كامنة في برامج التثبيت والتكيف، وتتبدد مع هذا الانقطاع فرص تحقيق التنمية المأمولة.

وعلى العكس من الاعتقاد الرائج الذي كان للبنك الدولي دور كبير في إشاعته، فإن النجاح الذي حققته دول شرق آسيوية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة لم يكن بفضل اعتمادها المفرط على آليات السوق[33]. بل كان مفتاح النجاح هو تفعيل حكومات هذه الدول لعدد من السياسات الصناعية والتجارية والاجتماعية الداعمة للتنمية، وتدخلها بإقامة المشروعات التي تعمل على تحقيق تغيرات هيكلية ذات شأن في إقتصاداتها، وذلك فضلاً عن السعي بسبل شتى لترويض قوى السوق والتحكم في مساراتها وتسخيرها لخدمة التنمية. فلم تتحقق التنمية في تلك الدول بفضل آليات السوق، بل أنها تحققت بفضل توجيه الدولة للأسواق وسيطرتها على تحركاتها.

ويقصد هنا ما ذكره المؤلف في دراسات سابقة له حول هذا الموضوع[34]. بل يكتفي هنا بالإضافة أن مراجعة «رودريك» للنقاط العشر التي يتألف منها توافق واشنطن، قد أوضحت أن كوريا وتايوان لم تلتزما بما يزيد عن نصف هذه النقاط، كما أن التزامهما بالكثير من النقاط الأخرى لم يكن صارماً أو دائماً. فحتى ثمانينات القرن الماضي كان تطبيق تحرير التجارة والتحرير المالي محدوداً. وفي ما يتعلق بإلغاء القيود على الإستثمار الأجنبي، فإن الأمر كان على العكس من ذلك، حيث فرضت قيود متشددة على الاستثمار الأجنبي، وكان هذا الاستثمار تحت رقابة الدولة بشكل واضح. أما عن الخصخصة، فمن المعروف أنه في كل من كوريا وتايوان أنشأت الحكومة الكثير من المشروعات في خمسينات وستينات القرن الماضي وإدارتها كمشروعات قطاع عام. كذلك كان تحرير الأسعار وتفكيك القيود الإدارية محدوداً [35]. وعلاوة على ما تقدم، من الثابت أنه كان للحكومة في كل من هاتين الدولتين دور مهم في تقليل الفوارق في توزيع الدخل حتى أواخر تسعينات القرن الماضي، والقضاء على الفقر المطلق حتى في أولى مراحل التنمية. ولاشك أن حكومات دول آسيوية أخرى قد تدخلت على نطاق واسع لحفز النمو الاقتصادي والارتقاء بالعنصر البشرى، مثل هونج كونج وسنغافورة وماليزيا، وكذلك الصين. ولذا فلا يمكن وصف أي منها بأنها كانت نموذجا لاقتصاد السوق الحر.

ومن المهم إدراك أن المطالبة بمراجعة سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في ضوء خيبة الأمل في نتائجها في الكثير من الدول النامية، ومحاولات الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق في تحقيق التنمية، وإبراز ضرورة تدخل الدولة والحاجة إلى قدر من التوجيه والتخطيط، لم تقتصر على الحركات المضادة للعولمة. بل إنها امتدت إلى عدد ممن لم يكن يعرف عنهم أي موقف مضاد لاقتصاد السوق، بمن

فيهم جوزيف استجلتز الذي كان نائباً لرئيس البنك الدولي وقت وقوع الأزمة الآسيوية في صيف عام 1997، والذي أقصي من منصبه بسبب رفضه لمقترحات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة وتحفظه على تأييد البنك لهذه المقترحات التي طالبت بالمزيد من التحرير للأسواق المالية. كما أن موجة المراجعة شملت فوكوياما صاحب المقولة الشهيرة «نهاية التاريخ» الذي قرر فيها النصر النهائي للرأسمالية وانعدام أي بديل آخر لها. فقد تراجع تحت وطأة أحداث سبتمبر من عام 2001 عن موقفه المتحمس لاقتصاد السوق الحر، وطالب باسترجاع دور الدولة القوية ليس فقط في الدول النامية، بل و في الدول المتقدمة أيضاً[36].

كذلك يؤكد أستاذ إقتصاديات التنمية المعروف «إريك ثوربيك» أنه بالرغم من اعتقاده بأن للعولمة منافع محتملة لمن ينخرط فيها، إلا أنه يجب أن لا ينظر إلى العولمة على أنها بديل لإستراتيجية وطنية للتنمية، وأنه لا يكفي أن تقوم الحكومات بدور نشط في تحرير التجارة وحركات رؤوس الاموال وتفكيك القيود الإدارية على إقتصاداتها، ثم تنتظر تدفق ثمار توافق واشنطن عليها وأن تدفعها آليات السوق على طريق التنمية السريع. بل أن علي الحكومات، في رأيه، القيام بدور نشط في مجال تصميم وتنفيذ سياسات وطنية للتنمية وكذلك لمواجهة الاثار السلبية للعولمة، خاصة في ما يتعلق بتوزيع الدخل[37].

كما شملت المطالبة بالرجوع عن أصولية السوق واستعادة دور الدولة في التنمية عدداً من منظمات الأمم المتحدة. نذكر منها معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الذي أصدر تقريراً في عام 2000 بعنوان "أياد مرئية»، على سبيل المقابلة مع مفهوم «اليد غير المرئية أو الخفية» الذي قال به آدم سميث، والذي يكمن في خلفية فكر الداعين لاقتصاد السوق الحر[38]. ويذكر منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يقدم موقفاً متحفظاً على الليبرالية الاقتصادية الجديدة والعولمة في تقاريره الأخيرة عن «التجارة والتنمية» و في «تقرير الاستثمار العالمي»، وكذلك في البيان الصادر عن المؤتمر الحادي عشر الذي عقد في ساو باولو في صيف عام 2004[39]. ومنها أيضاً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي اشترك مع عدد من المنظمات في إصدار التقرير الهام حول تحرير التجارة الذي أشير إليه من قبل، وعنوانه : «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس»[40].

و في مقابل التشكيك في قدرة الحكومات على التدخل لخدمة الصالح الوطني والقول بأن هذا الأمر يرجع إلى طبيعة الحكومات في حد ذاتها، أردد ما قاله سانجاي لال من أن تجربة شرق آسيا تشير إلى أن الحكومات تستطيع التدخل إنتقائيا وبشكل فعال، وبأن هذا يبين أن مقولة الليبرالية الجديدة في هذا الشأن غير قابلة للتعميم. ويضاف أن ثمة ميلاً للمبالغة في حجم العقبات التي تؤدي إلى فشل التدخل الحكومي، وأن السوق قابل للفشل أيضاً مثل الحكومات، ولكن لا سبيل لإصلاح فشل السوق سوى بالتدخلات الحكومية. وعلينا عدم نسيان، كما يقول «لال»، أن «امتناع الحكومات عن التدخل له تكلفة»، و«أن فشل السوق يمكن أن يسد الطريق أمام التصنيع إذا ما سعت الحكومات إلى تصويب الأسعار وانتظرت من

السوق إنجاز جميع المهام الأخرى» اللازمة للتصنيع[41].

وكما يذكر سراج الدين فإن «تدخل الدولة لا يقدم حلاً سحرياً للمشكلات». وهناك حالات تاريخية متعددة أدى فيها تدخل الدولة إلى أضرار أكثر بكثير مما أدى إلى منافع. ولكن العكس صحيح أيضاً، بمعنى أن هناك حالات كانت منافع هذا التدخل أكثر من أضراره. و في العالم العربي، حيث تدخل الدولة مطلوب لإنجاز تحولات هيكلية أساسية، فإن السؤال الصحيح لم يعد ما إذا كان تدخل الدولة في حد ذاته سيئاً أم جيداً (أي مطلوباً أم غير مطلوب). وإنما المهم هو نوعية أو جودة هذا التدخل ومحتواه والقدرة على التعلم من الأخطاء السابقة في العالم العربي ومن أخطاء الآخرين خارجه «. ويضيف بأن المعضلة التي تواجه الدول العربية هي «أن ثمة إصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية مطلوبة من أجل تصبح هذه الدول قادرة على المنافسة في البيئة العالمية الراهنة. ولكن هذه الإصلاحات لا يمكن إنجازها دون تدخل ودعم حكوميين على نطاق واسع. والحكم ذاته هو أحد المؤسسات التي تتطلب إصلاحات واسعة النطاق في العالم العربي». ومن حسن الحظ في رايه، ورأي المؤلف أيضاً، «إن إصلاح الحكومات والتحديد الدقيق لدورها في المرحلة الانتقالية للتنمية العربية ليسا من الامور المستحيلة، ونجاحات حكومات جنوب شرق آسيا في هذا الشأن تؤيد ذلك»[42].

يدرك الباحث أن بعض من أستشهد بأبحاثهم في شأن تدخل الدولة قد لا يذهبون إلى المدى الذي اقترحه في النموذج البديل للتنمية، وبخاصة في ما يتعلق باضطلاع الدولة بدور مباشر في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي من خلال القطاع العام. ولكن اهمية شهاداتهم هنا تكمن في أنهم يذهبون بتدخل الدولة إلى مدى أبعد كثيراً مما تنطوي عليه فكرة «تصغير الحكومة» التي يروجها انصار توافق واشنطن، وأن لديهم تقديراً أكثر واقعية لحدود الدور الذي يمكن أن ينهض به كل من السوق والحكومة.

وفي ما يتعلق بالقطاع العام وإمكانات تحسين مستوى أدائه، فإن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن إصلاح القطاع ليس مستحيلاً. وتشير الخبرة الصينية وكذلك خبرة فيتنام إلى إمكانية النجاح في تحويل الكثير من شركات القطاع العام إلى شركات قادرة على المنافسة الدولية، وذلك من خلال التجديد التقني لهذه الشركات:

أ. بإدخال بعض التحسينات (غير الجذرية) في التقنيات القائمة بما يرفع من كفاءتها.
ب. بإنشاء أقسام للبحث والتطوير في الشركات الكبيرة لزيادة قدراتها التنافسية.
جـ . بالشراء المباشر لتقنيات جديدة واستيعابها في بعض الشركات العامة[43].

وبالرغم من الاعتقاد القوي والصريح لدى البنك الدولي بأفضلية الخصخصة على القيام بإصلاحات في القطاع العام، إلا أنه لم ير بأساً في تبني بعض المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المشروعات

المملوكة للدولة، باعتبار أن هذا يمثل ثاني أفضل الحلول[44] ، وأن إعمال هذه المقترحات أفضل من استمرار الوضع الراهن بما فيه من عيوب. فقد تضمن تقرير للبنك الدولي حول «تحسين حوكمة مرافق الكهرباء المملوكة للدولة» عدداً من المقترحات، أهمها إعادة هيكلة العلاقة بين المشروع من جهة والدولة كمالك للمشروع من جهة أخرى، وذلك على النحو الذي يحد من تدخل الحكومات في الإدارة، ويوسع من نطاق تأثير الملاك الحقيقيين للمشروع وهم المواطنون، أو على الأقل يجعل تدخل الحكومات بشكل غير كفؤ وغير شفاف في عمل المشروع أمراً صعباً، وييسر التدخلات الكفؤة والشفافة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، مثلاً بتقديم تعويض نقدي للشركة في حالة الرغبة في تقديم المنتج (الكهرباء في هذه الحالة) بسعر رخيص للمستهلك. ومن بين المقترحات المقدمة إخضاع المشروعات المملوكة للدولة لقانون الشركات والقوانين الأخرى التي تخضع لها الشركات الخاصة لضمان استقلال المشروع عن الحكومة، ولضمان أن الحكومة لن تستطيع التأثير في المشروع إلا بطرق محددة ومعلنة. كما تتضمن هذه المقترحات تعديل طرق تمويل الشركات المملوكة للدولة، وذلك بلجوء هذه الشركات إلى الاقتراض من مصادر خاصة ودون ضمان حكومة، وذلك للإفادة من منافع المراقبة والفحص الدقيق لأعمال الشركات من جانب المقرضين وجهات التقييم الائتماني[45].

وتستند هذه المقترحات في جانب منها إلى «إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة المشروعات المملوكة للدولة»[46]. إذ تركز هذه الإرشادات على ضرورة الفصل الدقيق بين وظائف الدولة كمالك ووظائفها كمراقب وضابط، وذلك بما يضمن ابتعاد الدولة عن التدخل السياسي غير المناسب في إدارة المشروع من جهة، وبما يؤمن فرصاً متكافئة للتنافس بين الشركات الخاصة والشركات العامة في السوق. كما تؤكد الإرشادات المقترحة على أهمية الحوكمة الجيدة للمشروعات المملوكة للدولة في زيادة كفاءتها وتحسين قدراتها التنافسية، وكذلك في جعلها أكثر جاذبية في نظر المشترين المحتملين لها عند اتخاذ قرار بخصخصتها. كما توصي الإرشادات بضرورة تعريض المشروعات المملوكة للدولة للمنافسة في السوق، وكذلك في مجال التمويل، بما في ذلك قيام علاقة هذه المشروعات بالبنوك المملوكة للدولة على أسس تجارية.

ولا يتسع المجال هنا لسرد كل المقترحات بشأن تحسين أداء القطاع العام الواردة في دليل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ولكن من المهم تذكر أن مقترحات مناظرة وأخرى إضافية قد طرحت في مصر مثلاً منذ ربع قرن، دون أن تعيرها الحكومات المتعاقبة أي اهتمام. وكانت النتيجة ترك شركات القطاع العام لعوامل التدهور حتى أصبح من العسير الآن بيع البعض منها إلا بأبخس الأثمان. فمن بين ما تضمنته المقترحات التي قدمها حزب التجمع في شأن إصلاح القطاع العام إلى المؤتمر الاقتصادي (فبراير 1982) الذي دعا إلى عقده الرئيس مبارك عقب شهور قليلة من توليه السلطة ما يلي[47]:

(1) إخضاع كل من وحدات القطاع العام والقطاع الخاص لنفس القيود التي قد يتطلبها الصالح الاقتصادي العام والتوجيه الاقتصادي الرشيد بواسطة الدولة، والسماح لوحدات القطاع العام بنفس القدر من الحريات التي تتمتع بها وحدات القطاع الخاص وشركات الاستثمار (الأجنبي أو المشترك).

(2) معالجة الخلل في الهيكل التمويلي للكثير من وحدات القطاع العام عن طريق تحويل بنوك القطاع العام لقروضها قصيرة الاجل للقطاع العام والتي استخدمت في الواقع لإقامة أصول رأسمالية ثابتة إلى مساهمات في الشركات العامة، حتى تتخفف الشركات العامة من عبء فوائد ضخمة ترفع من تكاليفها دون مبرر من جهة، وحتى يحتفظ بالملكية العامة لهذه الشركات من جهة أخرى.

(3) وضع إطار قانوني موحد يتضمن القواعد الأساسية لتحديد علاقات العمل في القطاعين العام والخاص، بما يكفل تحديد الاجور وظروف العمل والرعاية الاجتماعية والصحية ووسائل رفع الإنتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين إدارات الوحدات الاقتصادية وبين الهيئات النقابية، وذلك في إطار سياسات عامة للأجور تشارك في إعدادها الأطراف المعنية و في مقدمتها الاتحاد العام لنقابات العمال. و في مقابل تحرير إدارة الوحدات الاقتصادية، يجب إطلاق حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها، وإنهاء تجريم الإضراب السلمي للعمال.

(4) إنهاء تجميد أسعار منتجات وحدات القطاع وإنهاء فوضى الأسعار في القطاع الخاص في الوقت نفسه، مع وضع سياسة عامة للأسعار تأخذ في الاعتبار التكاليف الحقيقية للإنتاج في كل من القطاع العام والقطاع الخاص وتكفل تحقيق ربح معتدل للوحدات الاقتصادية. ومعالجة الارتفاع المحتمل في أسعار منتجات القطاع العام عن طريق دعم أسعار السلع النهائية للاستهلاك الشعبي، على أن تتحمل الدولة فروق الاسعار من خلال الميزانية العامة للدولة. بعبارة أخرى، يجب الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في إدارة القطاع العام، بحيث لا تتحمل الشركات المنتجة بالدعم في شكل خسائر (الدعم غير المباشر)، وبحيث يقتصر الأمر على الدعم المباشر الظاهر في الموازنة العامة للدولة كمخصص لدعم نفقات المعيشة (لتغطية الفرق بين تكلفة تدبير السلع والخدمات وبين سعر بيعها للجمهور)[48].

3.2 الاستثمار الأجنبي والشركات متعدية الجنسية

وبعد هذا العرض للنتائج غير الصديقة للتنمية وغير المواتية لاستقلال الإرادة الوطنية، يحسن التوقف قليلاً عند مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر ودور الشركات متعدية الجنسية في ظروف العولمة. وهنا يطرح سؤالين. أولهما: هل أدت الموجة الهادرة للعولمة إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية؟ إن الإحصاءات المتاحة تشير إلى زيادة نصيب الدول النامية في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر من 19.7% في الفترة 1983 - 1989 إلى 38% في الفترة 1992 - 1997، ثم تراجع هذا

النصيب إلى 23.5% في الفترة 1998 - 2003، أي إلى أقل من ربع التدفق العالمي. وقد ارتبط جانب كبير من التدفق الاستثماري الأجنبي على الدول النامية بخصخصة الشركات المملوكة للدولة فيها. وبالرغم من وصول نصيب الدول النامية إلى 30.7% من التدفق العالمي في عام 2003، إلا أن هذا لا يغير من واقع الحال المعروف لسنوات طويلة، وهو:

أ. أن النسبة الكبرى من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (في المتوسط حوالي 66%، أي الثلثين) تذهب إلى الدول المتقدمة [49]. ومن جهة أخرى فإن نصيب الدول النامية يتركز في عشرة دول، ويذهب أكثر من نصف هذا النصيب (56.3%) إلى عدد قليل من الدول في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، وأهم الدول النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي حالياً هي الصين.

ب. أنه بالرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي على الدول النامية بصفة عامة، إلا أن نسبة مساهمته في التكوين الرأسمالي في الدول النامية تظل محدودة. ففي الصين، أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، لم تزد هذه النسبة على 10.4% في عام 2002، وإن كانت قد تراوحت بين 14% و17% في الفترة 1994 - 1998[50]. وباستثناء ماليزيا التي وصلت فيها النسبة إلى 25% في الفترة 1991 - 1993، وكذلك سنغافورة وهونج كونج التي شهدتا قيماً بالغة الارتفاع لهذه النسبة في عدد من السنوات، فإن أغلب الدول الآسيوية لم تشهد فيها نسب الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي مستويات أعلى كثيرا من متوسط الدول النامية، بل إن النسبة في دول مثل كوريا وتايوان وإندونيسيا كانت أقل من المتوسط للدول النامية[51]. وهذا الوضع قد لا يكون غريباً، حيث أن النسبة المناظرة على المستوى العالمي، وإن كانت قد زادت من 2.5% في عام 1982 إلى 4.3% في عام 1990، ومع استمرارها في التزايد بعد ذلك، إلا أنها بقيت أقل من 8% في عام 2003 (7.7%)[52]. بعبارة أخرى، بالرغم من العولمة فإن الأساس في التكوين الرأسمالي في معظم دول العالم لا يزال هو الاستثمار الوطني، وليس الاستثمار الأجنبي.

وكما يقول سانجايا لال فإن "الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحل محل التنمية الذاتية، بل إن وجود قطاع صناعي ديناميكي وتنافسي هو الذي يجذب الاستثمار الأجنبي عالي النوعية، ويسمح للدولة المضيفة بجني منافع أكبر من هذا الاستثمار"[53]

أما السؤال الثاني فهو المتعلق بدور الشركات متعدية الجنسية في نقل التقنية إلى الدول النامية. والجواب الذي تشير إليه عدة دراسات واقعية هو أن تخصيص الموارد على الصعيد الدولي ورفاهة دول العالم أصبحت تتأثر بشكل متزايد بقرارات الشركات متعدية الجنسية بوجه عام، وتفضيلها تركيز عمليات البحث والتطوير في الدول الأم، أي الدول التي بها المراكز الرئيسية لهذه الشركات. وتشير إحدى الدراسات إلى المكسيك، موضحة أن الشركات متعدية الجنسية قد أنشأت مصانع حديثة في المكسيك وأن

هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة في الصادرات الصناعية للمكسيك. و في المقابل، أدى ذلك إلى خروج عدد كبير من الشركات الوطنية من المجال الصناعي عقب تحرير الاقتصاد. كما أن المكسيك لم تشهد ما يمكن اعتباره نقلاً حقيقياً أو أصيلاً للتقانة التي بقيت أسرارها بيد الشركات متعدية الجنسية ومراكزها الرئيسية في الدول المتقدمة[54]. وهو ما يؤكد ما سبق ذكره نقلاً عن تقرير التنمية البشرية 2005 في شأن المقارنة بين أداء المكسيك وأداء فيتنام. أضف إلى ما تقدم ما هو معلوم من أن إقرار اتفاقية حماية الملكية الفكرية (TRIPS) في منظمة التجارة العالمية قد جعل الحصول على التقنيات الحديثة أكثر صعوبة عن ذي قبل، وذلك لارتفاع تكلفتها.

وهذا يبين أن التعويل على الاستثمار الأجنبي في إحداث نقل فعلي للتقانة ليس له سند حقيقي على أرض الواقع. ولذا فإنه لا غنى للدول النامية عن بناء قواعد وطنية للعلم والتقنية، وذلك من أجل امتلاك أحد العناصر الجوهرية لبناء القدرات التنافسية ولتحقيق تنمية متوافقة مع الوفرة النسبية لعنصر العمل من جهة أولى، ومن أجل امتلاك قدرة حقيقية على استيعاب وتطويع التقنيات الأجنبية من جهة ثانية، ومن أجل إرساء أسس راسخة للاعتماد على الذات من جهة ثالثة.

4.2 قضية التبعية

التبعية ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف، بل هي جوهر التخلف ذاته. لقد نشأت التبعية عن عملية تاريخية جرى بموجبها إلحاق الدول المعروفة حالياً بالدول النامية بالنظام الرأسمالي العالمي على خلفية من عدم التكافؤ الصارخ بين ما صار يعرف بدول المركز الرأسمالي المهيمنة ودول الأطراف المسيطر عليها. وجوهر التبعية هو تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للكثير من مصادر سيطرتها على شروط تجدد اقتصادها ومجتمعها، من جهة، وتحكم دول المركز الرأسمالي والمؤسسات الدولية التي تهيمن عليها هذه الدول وتسخرها لخدمة أغراض التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي، وكذلك تحكم الشركات متعدية الجنسيات المرتبطة بها في مصائر الدول التابعة، من جهة أخرى. ومؤدى هذه العملية الحفاظ على نمط معين لتقسيم العمل الدولي تحتل فيه الدول التابعة مكانة متدنية، وتقوم فيه بالدور الذي ينسجم واستراتيجيات دول المركز وشركاتها الاحتكارية الكبرى التي تعمل على تعظيم أرباحها على الصعيد العالمي، متجاهلة مصالح واحتياجات الدول التي تنشط فيها.

والتبعية بهذا المعنى تنطوي على علاقة استغلال إذ تحرم الدولة التابعة من تطوير نظام إنتاج متوافق مع حاجات سكانها أو حتى مع هيكل الطلب فيها بالرغم من تحيزاتها. كما يحال بينها وبين إقامة هيكل إنتاجي متكامل ذاتياً، حيث تؤدي إستراتيجية الاستعمار والشركات الكبرى إلى تكامل هيكل الإنتاج الوطني مع هياكل الإنتاج في دول المركز، بدلاً من أن تتكامل قطاعات الإنتاج المحلي مع بعضها البعض. وهو ما يحرم اقتصاد الدولة التابعة من فرص النمو الذاتي ويعوق اطراد التنمية على المدى الطويل.

أضف إلى ذلك ما ينطوي عليه الاستعمار وعمل الشركات الدولية من استلاب للفائض الاقتصادي للدول التابعة، وحرمانها بالتالي من إحداث التراكم الرأسمالي الضروري لتطوير قوى الإنتاج واطراد النمو الاقتصادي.

ومن المعروف أن التبعية تزيد من فرص تعرض الاقتصادات المفتوحة للأزمات والصدمات الوافدة من الخارج، الأمر الذي يعني إتصاف هذه الاقتصادات بدرجة عالية من الانكشاف أو الهشاشة[55]، وفقدان الحصانة ضد التقلبات الخارجية. وهذا أيضاً أحد معاني التبعية.

وبديهي من الوصف المتقدم للتبعية أنها أمر سيء معطل للتنمية الحقة، ويتعارض مع الكرامة الوطنية وحقوق السيادة. ومن ثم فإنه يجب أن تهدف السياسات التنموية الجادة إلى التخلص من التبعية كشرط ضروري لإطلاق قوى التنمية واسترداد الكرامة الوطنية وتعزيز الثقة بالنفس.

لقد تحملت شعوب الجنوب الكثير من الآلام والتضحيات في كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار في صورته التقليدية، و في نضالها من أجل الانعتاق من السيطرة الأجنبية على مقدراتها الاقتصادية (الاستعمار الاقتصادي) وتوجهاتها السياسية. ومن المؤسف أنه بعد فترة لم تطل من استرداد دول الجنوب استقلالها السياسي، ومن سعيها لبناء أسس اقتصاد متحرر من السيطرة الأجنبية وإقامة علاقات خارجية تعزز استقلالها السياسي، وتوثيق عرى التعاون في ما بين دول الجنوب ذاتها، وقعت هذه الدول مرة أخرى في مصيدة التبعية، وعاد إليها الكثير من مظاهر الاستعمار، بما في ذلك الدخول في مناطق نفوذ الدول المركزية في النظام الرأسمالي العالمي (تحت مسمى الشراكة ومناطق التجارة الحرة) واستضافة قواعدها العسكرية، بل وعودة الغزو والاحتلال العسكري إلى عدد من دول الجنوب (أفغانستان والعراق)، وهو ما كان يعتقد الكثيرون أن زمانه قد ولى وانقضى.

ولم يكن هذا التحول ناتجاً عن أطماع الدول الرأسمالية الكبرى في أسواق وثروات دول الجنوب فحسب، بل انه نتج أيضاً عن أخطاء فادحة وقعت فيها معظم النخب الحاكمة في الجنوب، أبرزها: الإفراط في الاستدانة من الخارج، وعدم بذل جهد كاف لتنمية وتعبئة المدخرات الوطنية، وتجاهل اعتبارات الكفاءة وتغليب إعتبارات الثقة والولاء، والخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية في إدارة المشروعات العامة، والمركزية الشديدة في إدارة شئون الدولة وغياب الديمقراطية ومصادرة المبادرات الشعبية وفرض الوصاية على المنظمات الجماهيرية، مما خلق تربة خصبة لاستشراء الفساد وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتراجع التنمية، وتراكم الديون الخارجية والعجز عن الوفاء بالتزاماتها. وهو ما فتح الباب واسعاً في نهاية المطاف أمام التدخل الأجنبي، أي التدخل من جانب الدول الدائنة، الرأسمالية أساساً، ومن جانب المنظمات الدولية التي تهيمن عليها، لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدعوى إنقاذ النظام وتأمين حقوق الدائنين. وكان ثمن الإنقاذ من أزمة الديون الخارجية محدداً وواضحاً، وهو القبول

بمشروطيات الصندوق والبنك الدوليين، وإتباع سياسات التثبيت الاقتصادي التكيف الهيكلي (توافق واشنطن) والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي والقبول بتداعيات العولمة، وكل ذلك من موقع الضعف والتبعية.

والسؤال الآن هو: لماذا يُتوقع أن يؤدي تطبيق هذا النموذج وما ينطوي عليه أو يرتبط به من انصياع للعولمة إلى التبعية، أو بالأحرى زيادة التبعية ؟ سوف تركز الإجابة عن هذا السؤال على قضية الإرادة الوطنية في مقابل الإرادة الأجنبية، وعلى قضية المصالح الوطنية في مقابل مصالح الأطراف الخارجية. ويمكن صياغة الإجابة عن هذا السؤال في ست نقاط، وذلك على النحو التالي:

(1) إن تحرير التجارة وفتح الاقتصاد أمام الشركات الدولية في مجال الاستثمار والإنتاج وتقديم الخدمات، إذا ما نجح في اجتذاب استثمارات أجنبية كبيرة قد يؤدي إلى سيطرة الأجانب على قسم مؤثر من السوق المحلي، وكذلك الاستئثار بقسط مهم من الأصول الإنتاجية، الأمر الذي يتيح لهم التأثير في توجهات الاقتصاد الوطني، خاصة مع اتجاه الشركات الأجنبية إلى تسيير هذه الانشطة طبقاً لما تقضى به اعتبارات تعظيم أرباح هذه الشركات على الصعيد الدولي. وهو ما قد لا يتوافق مع المصالح الاقتصادية للدول النامية المستضيفة لهذه الشركات.

(2) إن تحرير الاستثمار الأجنبي من القيود التي قد تقتضيها اعتبارات تخفيض عجز ميزان المدفوعات أو اعتبارات النمو المتوازن أو التكامل بين القطاعات وتماسك الهيكل الاقتصادي، أو من الضوابط التي قد تمليها اعتبارات إجتماعية مثل المحافظة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمال لحين توفير فرص عمل بديلة، أو من الشروط التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن القومي، كل ذلك قد يتضمن افتئاتاً على حقوق السيادة الوطنية في تقرير نمط التنمية الملائم وتحديد السمات العامة لهيكل الإنتاج المناسب. كما لا يخفى أن وجود الشركات الأجنبية وارتباط قطاعات من العمالة الماهرة وغير الماهرة بها، وذلك لما قد تمنحه من مرتبات مرتفعة ومزايا أخرى، وكذلك تشابك مصالح قطاعات من الرأسمالية الوطنية والبيروقراطية مع مصالح هذه الشركات، قد يؤدي إلى ازدواجية في سوق العمل، وإلى تكوين شرائح إجتماعية ذات مصالح إقتصادية يعتمد استمرارها على استمرار نشاط الاجانب. وهو ما قد يؤدي إلى إضعاف تماسك النسيج الاجتماعي واهتزاز الولاء، وهو أمر لا تخفى خطورته على الأمن القومي.

(3) إن سياسة الخصخصة التي تفتح الباب بلا قيود أمام ملكية الأجانب للأصول الوطنية، كما يحبذ أنصار العولمة والمروجون لتوافق واشنطن، قد تؤدي في حالة نجاحها في اجتذاب الشركات الدولية على نطاق واسع إلى السيطرة الاجنبية على قسط مؤثر من الأصول الإنتاجية، قد يمكنها من تكوين مراكز احتكارية مهمة تتحكم من خلالها في السوق الوطنية. ولو كان هذا الأمر لا يشكل خطراً يذكر على السيادة والمصلحة الوطنية، ما كانت بعض الدول النامية قد تحفظت على توصيات الليبراليين

الجدد، وذلك بفرض قيود على ملكية الأجانب للأصول الوطنية. فماليزيا مثلا تحرص على أن لا تتجاوز ملكية الأجانب 30% من أسهم الشركات الماليزية، كما أنها لا تسمح لشركات أجنبية بشراء شركة ماليزية بالكامل[56]. وتحظر بعض الدول إمتلاك الأجانب للشركات أو لانصبة مؤثرة من رأسمالها في بعض القطاعات التي تعتبرها حساسة للأمن القومي أو حتى للأمن الغذائي. ومن الدول التي حرصت على فرض قيود متشددة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المالي كوريا وتايوان[57].

بل إنه من المعروف أن دولاً متقدمة مثل بريطانيا وألمانيا لا تفتح الباب على مصراعيه أمام ملكية الأجانب للشركات الوطنية، سواء من خلال برامج الخصخصة أم من خلال برامج الاستحواذ. فحتى بالنسبة للشركات التي بيعت أسهمها بالكامل في إطار برنامج الخصخصة البريطاني، إحتفظت الحكومة البريطانية بما أطلق عليه «السهم الذهبي» الذي يعطيها حق الفيتو في حالة نقل ملكية الشركة المباعة ككل سواء أكان النقل لطرف محلي (للحيلولة دون نشوء الاحتكارات) أم لطرف أجنبي (للحيلولة دون وقوع سيطرة أجنبية غير مرغوب فيها)[58].

و في صيف عام 2005 قامت الدنيا في الولايات المتحدة ولم تقعد إلا بعد ما سحبت شركة CNOOC الصينية عرضها لشراء شركة UNOCAL الأمريكية، وهي شركة نفط متوسطة الحجم، وكان العرض الصيني هو أعلى العروض. وقد اضطرت الصين لسحب عرضها نتيجة للضغوط السياسية من جانب الحكومة الأمريكية، ولتهدئة المخاوف الأمريكية تجاه دخول الصين مجال الطاقة الأمريكي شديد الحساسية من الناحية الأمنية. وآخر الأحداث في هذا الشأن هو انتقاد عدد غير قليل من أعضاء الكونجرس الأمريكي الجمهوريين والديمقراطيين في مجلسي النواب والشيوخ لقرار الإدارة الأمريكية بالموافقة على صفقة شراء شركة دبي العالمية للموانئ (DP World) المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة للشركة البريطانية P&O للنقل البحري .وسبب الانتقاد هو تخوف أعضاء الكونجرس من أن هذه الصفقة قد تنطوي على تهديد محتمل للأمن القومي للولايات المتحدة، وهذا بالرغم من أن الشركة المباعة بريطانية، وأن علاقتها بالولايات المتحدة تنحصر في كونها تشغل ستة موانئ على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، وتدير واحدة من أكبر محطات البضائع في ميناء نيويورك[59]، ولم يشفع للإمارات العربية المتحدة أنها، على حد قول الإدارة الأمريكية، حليف أساسي للولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، بل إن المعارضين للصفقة أدعوا أنها ستزيد من خطر تعرض الولايات المتحدة إلى الهجمات الإرهابية!!. وهو ما يؤكد أن الحساسية ضد تملك الأجانب للأصول الوطنية أو حتى إدارتها ليست وقفاً على مواطني الدول النامية.

(4) تترتب على التحرير المالي، خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وفتح الباب أمام تعاملات ومغامرات الأجانب في البورصة دون قيود، جنباً إلى جنب مع فتح الاقتصاد وتحرير الأسواق وتحرير الاستثمار الأجنبي، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادي للدولة النامية، وتهدر في لحظات

مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التي تراكمت عبر سنوات من الجهد والتضحية. وكلما ازداد انفتاح الاقتصاد وتحرره، ازدادت إحتمالات تعرضه للصدمات والأزمات الوافدة من الخارج، وذلك دون امتلاك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية. وهذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الانكشاف، التي تعتبر أحد تداعيات التبعية، كما سبق ذكره[60].

(5) إن تقليص دور الدولة (الحكومة الصغيرة) وفقاً لليبرالية الجديدة من جهة، واندماج إقتصاد الدولة النامية في الاقتصاد العالمي نزولاً على مقتضيات العولمة من جهة أخرى، يترتب عليهما إنكماش السيادة الوطنية، وتآكل الحيز المتاح للسياسات الوطنية[61]، أي تقييد الخيارات المتاحة أمام واضع السياسات الاقتصادية الوطنية. ويأتي ذلك التآكل من تزايد الاعتماد على قوى السوق وتقليل الدور الضابط والموجه للاقتصاد من جانب الحكومات. كما يأتي من جراء تزايد خضوع، أو بالاحرى إخضاع، الدول النامية لعدد متزايد من القواعد والمعايير والالتزامات التي وضعتها الدول الغنية أصلاً لخدمة مصالحها، والتي تسعى لتعميمها على جميع دول العالم من خلال المؤسسات الدولية الخاضعة لنفوذها، وذلك بغض النظر عن اختلاف مستويات تطور هذه الدول والتباين في هياكلها المؤسسية وبناها الثقافية. وبالطبع فإنه مع انكماش الحيز المتاح والخيارات المفتوحة أمام واضعي السياسات في الدول النامية التي قبلت، أو أرغمت على، التكيف مع العولمة، تتقلص فرص إعمال الإرادة الوطنية، الامر الذي يمكن أن يلحق الضرر بالمصالح الوطنية لهذه الدول.

(6) إن ما ذكر أعلاه لا يقع في دائرة الاحتمالات وحدها، بل إن هناك من الوقائع والممارسات العملية ما يشير إلى أن العولمة قد أدت إلى تفاقم التبعية في دول متعددة في الجنوب. ويكفي الإشارة هنا، على سبيل المثال، إلى المنطقة العربية والشرق أوسطية. ففي زمن العولمة والهيمنة الامريكية، أصبح العدوان على السيادة الوطنية من جانب الولايات المتحدة وإقحام نفسها في الشئون الداخلية للدول النامية وكأنه حق من الحقوق الطبيعية لهذه القوة العظمى. بل إن الحد الفاصل بين ما هو شأن خارجي وما هو شأن داخلي قد أصبح باهتاً إلى حد بعيد. ومؤخراً، راحت أمريكا تعيد رسم خريطة المنطقة العربية ووضعت مخططات متكاملة لما أطلقت عليه «الشرق الأوسط الكبير»، التي تسعى لدمج إسرائيل في المنطقة وتتضمن اقتراحات تفصيلية لإصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلة النظام الصحي ونشر الديمقراطية وتدعيم المجتمع المدني وتعزيز حقوق الإنسان وحماية الأقليات.. الخ. وهذا بالطبع علاوة على التدخلات التي أصبحت روتينية في الشأن الاقتصادي، حيث تحفل تقارير السفارة الامريكية عن الاقتصاد المصري مثلاً بالكثير من مقترحات الإصلاح، التي تعتبر الإدارة الأمريكية البعض منها شروطاً ضرورية للرضى عن مصر ولتدفق الاستثمارات الامريكية إليها وللتفاوض حول إقامة منطقة تجارة حرة مصرية أمريكية. وتتعاون مع الخارجية الأمريكية في هذا الشأن بعثات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تتابع عن كثب كل ما يجري في الساحة الاقتصادية، وتقيمه من منظورها، أي من منظور توافق واشنطن، وتقدم النصائح التفصيلية لتصحيح السياسات الاقتصادية المصرية من هذا المنظور.

ومن المعروف أن اتفاقات الشراكة الأوروبية وأطر التعاون بين أمريكا وعدد من دول المنطقة قد أصبحت بمثابة عودة لسياسة مناطق النفوذ التي طالما كافحت الدول النامية من أجل الخلاص منها. وأصبح من المعتاد أن تتضمن هذه الاتفاقات تعهدات بإتباع الدول النامية الداخلة فيها للسياسات الليبرالية الجديدة، فضلاً عن التزامات بحماية حقوق الإنسان. وهذا ما لوحظ أيضاً في الاتفاقات التي عقدها الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية ودول الكاريبي والباسفيكي، مثل اتفاق كوتونو، وكذلك إتفاقات الشراكة المتصلة به، و في الضغوط التي تمارس على هذه الدول لخصخصة قطاع الاتصالات والبنوك وشركات المرافق العامة[62].

وتحت رايات العولمة، وبدعوى محاربة الإرهاب، ومنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلك منها أمريكا بالطبع أكثر مما تملكه أية دولة أخرى على ظهر الكرة الأرضية، اعتبرت أمريكا أنها صاحبة الحق في تحديد ما هو إرهاب وما هو ليس كذلك، وتحديد من هو إرهابي وما هي الدول التي تأوي الإرهاب ومن ثم تستحق العقاب. كما أباحت أمريكا لنفسها، وبالرغم من معارضة مجلس الأمن، شن حرب شرسة على العراق بدعوى امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وهو ما ثبت أنه اتهام باطل ولا سند له على أرض الواقع، وذلك باعتراف من كانوا يصرون على هذه الاتهامات مثل وزير الخارجية السابق كولن باول. و في هذا السياق، تحولت دول الخليج العربية إلى ما يشبه المستعمرات الامريكية، كما لم تستطع مصر، أكبر الدول العربية، الوقوف في وجه هذا العدوان، بل أنها قدمت له التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي. وإذا ما كان العرب قد سايروا داعية العولمة وزعيمة العالم الرأسمالي في هذا كله، واستجابوا لمطالبها في تطبيع العلاقات مع إسرائيل دون إقلاع هذه الأخيرة عن ممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين، ودون أن تظهر في الأفق بادرة حل منصف للصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن توافق سياساتهم الاقتصادية مع نموذج الليبرالية الجديدة الذي تروج له امريكا، فهل هناك اسم لهذه العلاقة بين العرب وأمريكا أكثر ملاءمة من «التبعية»؟!.

فصل المقال إذن أن مسايرة الدول النامية للعولمة وقبولها للنموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد يفتحان الكثير من الدروب والمسالك التي تفضي إلى تعميق علاقات التبعية التي تعطي الأولوية لمصالح الأطراف الخارجية على حساب المصالح الوطنية، والتي تعوق الإرادة الوطنية وتعصف بالاستقلال الوطني. وكل هذه النتائج غير مستحبة وينبغي العمل على الخلاص منها بسلوك سبيل آخر غير السبيل الذي تفرضه العولمة وبرامج التكيف الهيكلي.

5.2 شهادات إضافية حول برامج التثبيت والتكيف

من المهم الإضافة إلى ما تقدم نتائج عدد من الدراسات والتقارير الأحدث التي تناولت بالتقييم العملي برامج التثبيت والتكيف بوجه عام، وسياسات تحرير التجارة بوجه خاص.

ثمة تقييم مهم بدأ واستمر حيناً بمشاركة البنك الدولي، ولكن البنك تنصل من التقرير عندما بدت نتائجه غير مواتية لرسالته في ترويج توافق واشنطن و في نشر العولمة الليبرالية. فقد قامت الشبكة الدولية للمراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي (في ما بعد «سابرين» [63] SAPRIN) بصياغة مشروع لبحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التحرير وتفكيك القيود والضوابط الإدارية، والخصخصة وسياسات التقشف التي تشكل أهم مكونات برامج التكيف الهيكلي.[64] وقد استطاعت سابرين إقناع البنك الدولي بالمشاركة في تنفيذ هذا المشروع معها. واستغرق تنفيذ البرنامج في تسع دول نامية خمس سنوات (1997 - 2002) وذلك بعد أعمال تحضيرية استغرقت نحو سنتين، وتوفر للمشروع التمويل اللازم من عدة جهات، أهمها حكومات خمس دول أوروبية والاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من الوقفيات[65] والمنظمات غير الحكومية. وقد تعاونت في التنفيذ ثلاثة أطراف هي حكومات الدول المبحوثة، والبنك الدولي، والشبكات الوطنية للمجتمع المدني التي ضمت المئات من منظماته.

ومن أهم ما يميز هذا المشروع منهجيته التي تقوم على المشاركة واسعة النطاق للأطراف ذات العلاقة ببرامج التكيف الهيكلي. إذ يتم الوصول إلى التقييم الوطني لآثار برنامج التكيف في أي دولة من خلال أربع مراحل. أولاً: التعرف على أوسع قطاع ممكن من السكان المحليين المتأثرين بالبرنامج. ثانياً: عقد ملتقيات عامة تنظمها اللجان التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع ممثلي البنك الدولي والحكومة، وذلك لمناقشة إجراءات التكيف وتحليل آثارها من واقع شهادات المتأثرين بها في المحليات المختلفة. ثالثاً: إجراء بحوث تشاركية بشأن عدد من القضايا المختارة، وذلك بغرض تعميق تحليل آثار برنامج التكيف. ويشارك في هذه البحوث، إلى جانب فرق سابرين والبنك الدولي، خبراء ومستشارون من تخصصات مختلفة. رابعاً: تجميع النتائج وعرضها ومناقشتها في مؤتمر وطني عام.

وتتلخص أهم النتائج التي توصل إليها المشروع في تقريره :[66]

(1) يلاحظ في ما يتعلق بتحرير التجارة أنه بالرغم من تنوع الدول المبحوثة من حيث مستوى الدخل والتطور الاقتصادي، إلا أنها جميعاً شهدت نمواً أكبر في الواردات مقارنة بالصادرات. ولهذا فإن هذه الدول قد واجهت زيادات في عجز كل من الميزان التجاري والحساب الجاري في ميزان المدفوعات، مما زاد من مستوى مديونياتها الخارجية. وقد أدى تحرير الواردات وإغراق السوق المحلية بالواردات الرخيصة إلى تعثر الكثير من المنشآت المحلية، وإلى تدمير الطاقة الإنتاجية الوطنية بخروج الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من مجال الإنتاج أو تعرضها للإفلاس، الأمر الذي أفضى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وبتالي تخفيض القدرة الشرائية لقطاعات واسعة من المجتمع بشكل يفوق المنافع المفترضة للمستهلكين من جراء فتح أبواب الاستيراد أمام المنتجات الأرخص. ومن جهة أخرى، لم يتحول النمو المدفوع بالصادرات إلى قوة دافعة للاقتصادات المبحوثة، بينما تركزت المكاسب المرتبطة بنمو الصادرات بأيدي شرائح محدودة من السكان وبعدد قليل من الأنشطة،

الأمر الذي زاد من حدة التفاوتات في توزيع الدخل القومي.

(2) وفي ما يتعلق بتحرير القطاع المالي، يوضح التقرير أنه لم يؤد إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في القطاع المصرفي، حيث اتسع الهامش بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الادخار في الدول المبحوثة. كما انتشرت الرشوة وصور الفساد الاخرى في أعقاب التحرير وطالت كل الوسطاء الماليين سواء أكانوا ينتمون إلى القطاع العام أم القطاع الخاص. كما شجع تحرير القطاع المالي المضاربات قصيرة الأجل والاستثمار في الانشطة غير الإنتاجية، وكذلك القروض الاستهلاكية. وأحدث تحرير أسعار الفائدة وتحرير انتقال الأموال عبر الحدود سيولة شديدة لرأس المال، مما زاد من تعرض الاقتصادات المبحوثة للصدمات الخارجية. وعموماً، إقترن التحرير المالي بإضعاف دور الدولة في توجيه وضبط حركة القطاع المالي من جهة أولى، وإلى تقوية جماعات المصالح التي استأثرت بقسط وافر من التمويل المصرفي من جهة ثانية، وإلى تعزيز نمط للنمو يقوم على الممارسات غير التنافسية أي الاحتكارية من جهة ثالثة. وقد أدى تركز الاصول المالية بدرجة اكبر في أيدي عدد قليل من أفراد القطاع الخاص إلى اتساع الفوارق في توزيع الدخل.

(3) وفي ما يخص إصلاحات سوق العمل والآثار على التشغيل، فقد شهدت الدول المبحوثة، على اختلاف درجات تنفيذها لإصلاحات سوق العمل، تدهوراً ملحوظاً في مستويات التوظف وزيادة محسوسة في معدلات البطالة. ولم تسهم صناعات التجميع التي أقيمت في المناطق الصناعية الحرة كثيراً في زيادة فرص العمل، خاصة وأن صلة هذه المناطق بالاقتصاد المحلي ضعيفة. كما تدهورت الأجور الحقيقية، وأصبح توزيع الدخل يتصف بدرجة أعلى من التفاوت عما كان الحال عليه قبل البدء في برامج التكيف، إذ انخفض نصيب الأجور في ن.م.أ، وأصبحت نسبة أكبر من العمال تعمل في ظروف تفتقر إلى الأمان الوظيفي. كما زادت نسبة التشغيل الناقص[67]. وكانت البطالة أشد وطأة على الجماعات منخفضة الدخل، كما كان تأثر هذه الجماعات بانخفاض مستوى الأجور الحقيقية كبيراً. وعانت النساء من إصلاحات سوق العمل بدرجة أكبر من باقي قوة العمل. كما زادت نسبة عمالة الأطفال وكبار السن، وذلك لتعويض الانخفاض الذي طرأ على مستوى دخل الأسرة. وأخيراً، لم يحدث ما توقعه أنصار سياسات إصلاح سوق العمل من زيادة على نطاق واسع في الإنتاجية والتنافسية.

(4) وقد أظهر تحليل آثار الخصخصة في الدول المبحوثة نتائج مختلطة في الشركات الإنتاجية، حيث زادت أرباح بعض الشركات المخصخصة، بينما استمر البعض الآخر في الخسارة أو ربما زادت خسائره. وعموما فإن الزيادة في الإنتاج التي حققتها بعض الشركات الإنتاجية لم تكن لها علاقة بتغيير شكل الملكية بقدر ما كانت ناتجة عن أسباب وظروف أخرى، مثل تحرير حركات رؤوس الأموال، ومثل انتقال الملكية إلى شركات متعدية الجنسية ذات قدرات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لعملياتها. أما في ما يتعلق بخصخصة شركات الخدمات، وخاصة خدمات المرافق العامة كالمياه والكهرباء والنظافة والاتصالات، فيسجل التقرير أن أسعار هذه الخدمات قد زادت بعد

الخصخصة، وذلك دون تحسن يذكر في نوعية الخدمة أو في نطاق تغطية الخدمة للمناطق والجماعات السكانية المختلفة، الأمر الذي زاد من صعوبة حصول الأسر الفقيرة على خدمات هذه الشركات. وازدادت الأمور سوءاً بإلغاء الدعم الذي كان يوجه لهذه المرافق قبل خصخصتها. فهو وإن كان قد قلل من عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أنه أدى إلى حرمان الفقراء وسكان المناطق النائية من الحصول على هذه الخدمات. وبالنظر إلى أيلولة أصول كثير من الشركات العامة سواء في قطاع الإنتاج أو في قطاع المرافق العامة إلى الشركات الأجنبية، فقد زادت نسبة ملكية الأجانب، وزاد تأثيرهم في الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يشكل تهديداً للسيادة الاقتصادية الوطنية، خاصة مع خضوع سياسات هذه الشركات لاعتبارات تعظيم الربح على الصعيد العالمي، وهو ما قد لا يتوافق مع الاحتياجات المحلية. كما يسجل التقرير أن آثار الخصخصة على توزيع الثروة والدخل أصبحت مقلقة بشكل متزايد في الاقتصادات المبحوثة.

(5) وفي ما يتعلق بآثار برامج التكيف الهيكلي على التعليم والصحة، فقد أظهرت دراسات الحالة في سبع دول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الإصلاحات التي أدخلت على نظم التعليم والصحة قد أدت إلى انخفاض منتظم وملموس في دور الدولة و في قدرتها على توفير الخدمات العامة للغالبية العظمى من السكان، الأمر الذي جعل الحصول على هذه الخدمات يخضع بشكل متزايد لقواعد السوق وآلياته. وأصبحت الفئات ذات الدخل المنخفض مطالبة بتحمل تضحيات وأعباء كثيرة من جراء خفض الدعم ونقص الإنفاق الاجتماعي وتطبيق نظم المشاركة في التكاليف واسترداد النفقات في المؤسسات التعليمية والصحية. كما أن أساليب تصويب الدعم، أي استهدف الفقراء، قد فشلت في معالجة الفقر وعملت على استمرار التفاوتات القائمة في توزيع الدخل. ومن الملاحظ أن الارتفاع في كلفة التعليم أو العلاج لم يقترن بارتفاع في مستوى الخدمة. وهكذا فقد تجاهلت سياسات التكيف الهيكلي أن الإنفاق على التعليم والصحة والدعم الموجه لهما هو في الحقيقة استثمار في العنصر البشرى، وتعاملت معه على أنه إنفاق يمكن التخفف منه لتصحيح عجز الموازنة[68]. ومن المفارقات التي يسجلها التقرير أنه بينما تقلص الدعم الموجه للخدمات العامة التي يستفيد منها الفقراء أكثر من غيرهم، إستمرت أنواع أخرى من الدعم في الوصول إلى الشركات الخاصة، مثل دعم القروض وتقديم ضمانات للائتمان والحوافز الضريبية، بل وحزم الإنقاذ الموجهة لإنقاذ الشركات والبنوك المتعثرة. ولذا فقد كان أثر هذه السياسات سلبياً على توزيع الدخل بشكل عام وعلى الفقراء على وجه الخصوص.

والواقع أن النتائج التي سجلتها دراسة سابرين ليست فريدة في بابها بأية حال. وهناك شواهد وقرائن متعددة على صحتها من دول أخرى ومن مراقبين ودارسين آخرين. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة من أحدثها هاهنا.

(1) تشير الدراسة التي قدمها كل من «بولتروفيتش» و «بوبوف» إلى مؤتمر المعهد الدولي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة حول مستقبل اقتصاديات التنمية[69] إلى أن تطبيق برامج التكيف الهيكلي قد أدى إلى انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد في دول منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 0.8% سنوياً في ثمانينات القرن الماضي، بينما لم يزد معدل نموه في تسعينات القرن على 1.5% سنوياً. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد حدث انخفاض في متوسط دخل الفرد بمعدل 1% سنويا ثمانينات القرن، ولم يزد معدل نموه على 1% سنويا في التسعينات منه. وقدر الانخفاض في الناتج المحلي الحقيقي في 28 دولة في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق بنسبة 30% خلال تسعينات القرن. أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان الانخفاض في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ملحوظاً[70].

(2) وتشير تطبيقات سياسات التكيف الهيكلي في عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى أنها أدت إلى كوارث ففظيعة. ويمكن الإشارة إلى تجربة الأرجنتين. فطبقاً لكل من نائب وزير الخارجية ونائب وزير الصناعة والتجارة في الأرجنتين، كانت لهذه السياسات آثار سلبية للغاية على السكان. وبينما كان صندوق النقد الدولي يشيد بالأرجنتين في أوائل تسعينات القرن الماضي باعتبارها نموذجاً ساطعاً لنجاح سياساته، كانت الوقائع تشير إلى أنها شهدت أكبر كارثة إجتماعية وإقتصادية خلال مائتي عام من تاريخها. فقبل دخول الأرجنتين صندوق النقد الدولي في عام 1957 كانت نسبة الفقراء لا تتجاوز 10%، وكان 52% من السكان ينتمون إلى الطبقة المتوسطة. وبعد كارثة عامي 1999 و 2000 إرتفعت نسبة الفقراء إلى 60%، وانخفضت نسبة من ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلى 22% . كما تعرض الاقتصاد الأرجنتيني لتقلبات شديدة، وانخفضت قيمة البيزو انخفاضاً مروعاً، وتزايدت المديونية الخارجية، وخيم الركود الاقتصادي على البلاد. وهكذا فقد تحولت التجربة التي كانت أثيرة لدى صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات من القرن الماضي إلى وصمة عار في جبينه في أواخر تسعينات القرن نفسه والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين[71].

(3) و في دراسة لكاتب هذه الورقة عن حصاد تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المنفتح وتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مصر على امتداد ثلاثة عقود (1974 - 2004)[72]، تبين عجز هذه السياسات عن إخراج مصر من التخلف وعدم قدرتها على بناء قاعدة للانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطردة. ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج ما يلي:

أ. هبط المعدل السنوي لنمو ن.م.أ. إلى النصف بين الفترة 1975 - 1980 والفترة 1990 - 2001 (من 9.4% إلى 4.5%). ثم تواصل الهبوط في هذا المعدل حتى أصبح 3.6% في الفترة 2001 - 2004، وإن كانت التقديرات غير الرسمية تهبط به إلى حوالي 2%.

ب. حدث تراجع ملحوظ في عملية التصنيع، لدرجة أن بعض الدارسين للاقتصاد المصري قد وصف ما تعرض له القطاع الصناعي بانه تفكيك أو إهدار للتصنيع[73]. ولم يزد نصيب الصناعة التحويلية

في 2004/03 على 19%، وهو تقريباً المستوى الذي كانت قد حققته مصر منذ 36 عاماً، أي في 1968/67.

ج.طبقاً للإحصاءات الرسمية، تضاعف معدل البطالة بين 1975 و1982/81(من 2.5% إلى 5.1%)، ثم تضاعف مرة أخرى بين 1982/81 و2004/03 (من 5.1% إلى 10%). وتصل التقديرات غير الرسمية لمعدل البطالة الحالي إلى ما يتراوح بين 15% و 25%. وإلى جانب تزايد معدل البطالة، فقد تفاقمت أوضاع سوق العمل بازدياد حالة التشغيل الناقص، وانخفاض إنتاجية المشتغل، وتواضع مستوى الأجور، بل واتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض (بنسبة 20% لموظفي الحكومة في الفترة 1982/81 - 2003/02، وبنسبة 28% لمجموع العاملين خلال الفترة 1982/81 - 2000/99).

د. إرتفعت نسبة الفقراء من نحو 39% في عام 1974 إلى نحو 43% في 1982/81، ومن المرجح أنها لم تتغير على نحو ملموس بين 1982/81 و 2000/99، وربما تكون هذه النسبة قد قاربت 50% في الوقت الحالي، خاصة مع تباطؤ النمو واشتداد وطأة الركود في السنوات 1998/97 - 2004/03. وبالرغم من انخفاض معامل التركز في توزيع الدخل (معامل جيني) من 0.39 في 1975/74 إلى 0.30 في 1982/81، إلا أنه زاد إلى 0.34 في 1996/95 ثم إلى 0.38 في 2000/99، وهو ما يزيد عن المعامل الملاحظ في بلاد معروفة بارتفاع نسبة الفقر والتفاوتات في التوزيع مثل الهند وبنغلاديش (0.32 في 2000/99). وتظهر الإحصاءات تراجع نصيب الأجور في ن.م.أ من 40.3% في 1975/74 إلى 26.2% في 1996/95. وبالرغم من زيادة هذا النصيب في 2000/99 إلى 28.2%، إلا أنه لم يزد على سبعة أعشار نظيره في 1975/74.

هـ. مع تراجع النمو وميل الواردات للتزايد بمعدلات أعلى من الصادرات، فقد تدهور سعر صرف الجنيه المصري من 2.56 دولار في عام 1974 إلى 16 سنتاً في نوفمبر من عام 2004.

و. بالرغم من زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بالأسعار الجارية، إلا أن التوسع الكمي في هذه الخدمات قد عجز عن الوفاء باحتياجات السكان، كما أنه لم يكن مصحوباً بتحسن في نوعية الخدمات، بل أنه اصطحب بتدهورها. كما أصبحت قطاعات واسعة من السكان "خارج نطاق الخدمة"، مع ارتفاع كلفة الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، سواء في القطاع العام أم في القطاع الخاص.

ز. إنتشر الفساد على نطاق غير مسبوق يستوي في ذلك الفساد الصغير، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فساد الفقراء الذي غالبا ما يضطرون إليه اضطراراً كآلية قسرية لإعادة توزيع جانب ضئيل من الدخل القومي لصالحهم، والفساد الكبير، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فساد الأغنياء، لاسيما كبار الموظفين في الحكومة والقطاع العام والجهاز المصرفي.

ح. مع ضعف وتيرة النمو بوجه عام، ومع تراجع جهود التصنيع بوجه خاص، ومع استمرار العجز عن بناء قاعدة وطنية للعلم والتقنية، فقد كان من الطبيعي أن تتكرس تبعية الاقتصاد المصري، وأن

تجر التبعية الاقتصادية والتقنية مصر إلى حالة تبعية سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، لم تعد مؤشراتها تخفى على أحد[74].

6.2 الشهادات المجروحة للبنك الدولي

ربما يتهم البعض العرض السابق للأداء التنموي لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة / توافق واشنطن بالتحيز، وذلك لاعتماده على شهادات المعارضين لهذا النموذج او المتحفظين على بعض عناصره وحدهم. ولذا فقد يكون من المناسب في ختام هذا العرض تناول موقف البنك الدولي في هذا الشان، وذلك باعتبار أن البنك الدولي من أشد المدافعين عن هذا النموذج ومن أقوى مصادر الضغط على الدول النامية لتطبيقه.

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى دفاع البنك الدولي عن سياسة تحرير التجارة ودعوته لاندماج الدول النامية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبخاصة منذ نشر تقرير التنمية في العالم 1987 الذي انتهى من استعراضه لتجارب الحكومات في دعم التصنيع، إلى أن الدول النامية التي اتبعت سياسات لدمج القطاع الصناعي في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية، قد حققت نتائج أفضل من غيرها التي عزلت نفسها عن المنافسة الدولية[75]. فقد انتقدت دراسة البنك لمساواتها بين تحرير التجارة والتوجه الخارجي للنمو، ولعدم تمييز البنك بين حيادية نظام التجارة بمعنى الحماية الصفرية للسلع القابلة للاستيراد، والتصدير وبين نظام التجارة المحرر، حيث عُرِّف تحرير التجارة، بأنه إجراء يجعل النظام التجاري أكثر حيادية، أي أقرب إلى نظام تجارى خال من التدخلات الحكومية. وقد اعترف البنك لاحقاً، بأن النظام التجاري المحايد، يمكن أن يتحقق عند معدلات حماية موجبة، ولكن متساوية لكل من الصادرات والواردات، وهو ما يعني، الاعتراف بأن التوجه الخارجي للنمو، لا يعني بالضرورة وجود نظام تجارى متحرر. ومع ذلك، فقد ظل البنك مُصراً على أن التعريفات الجمركية المنخفضة نسبياً والموحدة أفضل، لأسباب تتعلق بالكفاءة والاقتصاد السياسي، وذلك بالرغم من موافقته على أنه لا يوجد إثبات لكون التعريفات الجمركية الموحدة على الواردات تقود إلى وضع أمثل في معظم الحالات. كما انتقدت تلك الدراسة من زاوية طريقة معالجتها للإحصاءات، ولتجاهلها التمييز بين الدول حسب مستوى تطورها.

لقد ظل البنك متمسكا بفكرة تحرير التجارة وخفض توحيد التعريفة الجمركية على الواردات. وأرجع فشل بعض الدول التي اتبعت سياسة تجارية تقوم على توحيد التعريفات إلى «سوء التطبيق». وقد استمر البنك في تمسكه بهذا الرأي حتى في دراسته عن «المعجزة الآسيوية» التي نشرت في عام 1993، وذلك بالرغم من اعترافه بعدد من الأمور الهامة، مثل أن السياسة التجارية وحدها لا تكفي لإحراز نمو سريع، وأن للعوامل المؤسسية دور مهم في نجاح أو فشل هذه السياسة، وأن التدخلات الحكومية مطلوبة لزيادة الاستثمار في الموارد البشرية والمادية، وانه لكي تكون السياسات الاقتصادية فعالة، فإنها يجب أن تكون مصممة بالتوافق مع الظروف الخاصة بكل دولة.

لكن توصيات تلك الدراسة جاءت متناقضة مع بعض هذه الاستنتاجات. فقد تبنت الدراسة سياسات تجارية وصناعية موحدة لكل الدول وذلك بغض النظر عن مستوى تطورها. وأصرت على قصر التدخلات الحكومية على التدخلات الوظيفية (الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، حفز الادخار والاستثمار، تجنب التشوهات)، وعلى ألا تتصف تلك التدخلات بالانتقائية. وحثت الدراسة الدول النامية على الاقتداء بدول شرق آسيا في الأخذ بمعدلات منخفضة للتعريفات الجمركية بما يجعل الأسعار النسبية للسلع القابلة للاتجار أقرب إلى الأسعار العالمية. وقد تبين أن معدلات التعريفة المنخفضة التي أشارت إليها الدراسة هي تلك التي لوحظت في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، أي قرب مرحلة النضج بالنسبة لدول شرق آسيا، وليس في ستينات وسبعينات القرن، حيث كانت هذه الدول لا تزال تخوض معارك التصنيع. ففي تسعينات القرن كانت معظم الصناعات في هذه الدول قد اقتربت من حالة النضج، ولذا كان من المتعين أن يصبح نظامها التجاري أكثر تحرراً، بينما كان النظام يتسم قبل ذلك بالحمائية والانتقائية. و في حين سجل التقرير أن حماية السوق المحلي قد تواجدت جنباً إلى جنب مع تشجيع الصادرات من خلال الدعم في معظم دول شرق آسيا، إلا أن البنك لم ينصح الدول النامية بإتباع تلك السياسة، وذلك بدعوى أنه يصعب إدارتها وأنها لم تعد متوافقة مع البيئة التجارية الدولية الجديدة.

وعموما فقد استمر البنك بالتمسك بضرورة أن يكون التحرير سريعاً، وعموماً، أي لكل الدول بغض النظر عن مراحل تطورها، وشاملاً وموحداً في كل القطاعات، وذلك: (1) بالرغم من تراكم الأدلة على أن هذه الوصفة لم تكن هي التي ساعدت دول شرق آسيا على إحراز النجاح. (2) وبالرغم من الشواهد على أن التحرير السريع للواردات يؤدي إلى تخفيض ربحية المنشآت المحلية التي تتنافس مع الواردات وقد يؤدي إلى إفلاسها وإلى تراجع التصنيع. (3) وبالرغم مما سبقت الإشارة إليه، نقلاً عن تقرير الدول الأقل نمواً عام 2004، من أن معظم هذه الدول قد فتحت نظامها التجاري إلى حد لا يختلف كثيراً عن النظم التجارية للدول مرتفعة الدخل الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومع ذلك فقد كانت معدلات أدائها بائسة. (4) وبالرغم مما يمليه المنطق الاقتصادي من أن درجة إستفادة الصناعات المختلفة من تحرير التجارة تعتمد على درجة النضج التي بلغتها كل صناعة داخل الدولة الواحدة، وأن الصناعات التي لا زالت في مرحلة النشوء والارتقاء، قد تكون واعدة ولكن يلزمها بعض الحماية لبعض الوقت، حتى تصبح مؤهلة لمواجهة المنافسة الخارجية، وأن التحرير المتسرع قد يلحق الضرر بها، ومن ثم فهناك حاجة حقيقية إلى التدرج والانتقائية في تحرير التجارة[76].

ولهذه الاعتبارات فقد وصفت شهادات البنك الدولي بشأن سياسات توافق واشنطن بأنها شهادات مجروحة. فهي مجروحة بالانحياز العقائدي المسبق لاقتصاد السوق الحر (أصولية السوق) وللنظام الرأسمالي وللعولمة الليبرالية. وقد ظهر هذا الانحياز عندما رفض البنك النتائج التي توصل إليها أحد أقسامه بشأن التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق في كوريا الجنوبية من أجل دفع عملية التصنيع، كما شهدت على ذلك «أليس أمسدين»، حسب ما أشير إليه في القسم (2-2). كما تاكد تعصب

البنك لأصولية السوق في الصدام الذي وقع بين إدارة البنك «وجوزيف استجلتز» بشأن أسلوب علاج الأزمة الآسيوية، الذي ترتب عليه فصل «استجلتز» من وظيفته في البنك. كما يؤكد الموقف المسبق من جانب البنك لصالح توافق واشنطن إنسحابه من مشروع سابرين عندما رأى أن نتائجه لا تتماشى مع انحيازه المسبق، وذلك حسب ما أشير إليه في القسم (2-5). وهذه الاستشهادات محكومة بالطبع بما نما إلى علم المؤلف، و في الغالب أن هناك ما يخفى عليه في هذا الشأن. وربما ما خفي كان أعظم، كما يقال.

لكن الظاهر أن الموقف المبدئي للبنك بشأن الأثر الحميد لتحرير التجارة على الكفاءة والنمو والفقر قد يتعرض للتغيير تحت تأثير عدد من الدراسات التي أجراها مؤخراً. فقد ظهر في عدد من الدراسات التي نشرها البنك خلال الفترة 2004 - 2006، أن تحقق الأثر الحميد لتحرير التجارة يقتضى اقتران تحرير التجارة بإصلاحات وسياسات تكميلية في عدد من المجالات غير التجارية، وأن النصح بتحرير التجارة يجب أن يعتمد على ما إذا كانت هناك تشوهات في المؤسسات غير المتصلة بالتجارة وعلى درجة هذه التشوهات، وكذلك على الإمكانية المتاحة لإزالة هذه التشوهات. فهذا ما انتهت إليه دراسة تشانج و كالتاني و لؤيزا (2005)، والتي تتوافق مع دراسة بولاكي (2004) و فروبند، وكذلك مع دراسة بيري و أولاريجا (2006)[75].

لقد أظهرت دراسة بولاكي وفروبند أن ثمة دلائل قوية على أن الانفتاح التجاري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي فقط في تلك الدول التي لا تفرض قيوداً متشددة على أسواق العمل (بحيث تتوافر المرونة اللازمة لانتقال العمالة من قطاع إلى آخر) وعلى حرية دخول المنشآت إلى الصناعات المختلفة وكذلك حرية خروجها منها. أما حيث ما تفرض مثل هذه القيود المتشددة، فإن الانفتاح التجاري قد لا يحفز النمو، بل أنه قد يعوقه، إما لأن التجارة تتوسع في اتجاهات غير صائبة نظراً للاختلالات السعرية، وإما لأن تحرير التجارة يدمر الصناعة الوطنية[78]. والنصيحة التي تقدم بناءً على ذلك هي ضرورة التوسع في الانفتاح بتحرير سوق العمل وإزالة القيود على دخول وخروج المنشآت.

وتوصلت دراسة تشانج و كالتاني و لؤيزا إلى أن الأثر الإنمائي للانفتاح (بمعنى تحرير التجارة مقاساً بنسبة التجارة إلى ن.م.أ) إيجابي ويعتد به إقتصاديا في المتوسط، ولكن هذا الأثر يزداد قوة في حالة اقتران الانفتاح بعدد من الإصلاحات التكميلية التي تشمل: 1. تحسين التعليم. 2. تعميق القطاع المالي (بما يرفع نسبة القروض للقطاع الخاص إلى ن.م.أ). 3. الاستقرار الاقتصادي (خفض التضخم). 4. تحسين البنية الأساسية. 5. تحسين الحكم. 6. مرونة سوق العمل. 7. تسهيل حركة الدخول والخروج للمنشآت. وعلى ذلك، فإن الوضع الناتج في أعقاب تحرير التجارة سوف يختلف باختلاف الدول، ومدار الأمر في ذلك هو مجموعة العوامل المشار إليها حالاً والتي ترتبط بهيكل الاقتصاد وحالة المؤسسات[79]. وتنتهى هذه الدراسة إلى التوصية برفض منهج» سياسة واحدة لكل الدول»[80]، وذلك في ما يتعلق بتحرير التجارة، وإلى أن ثمة حاجة إلى تصميم حزم مختلفة من السياسات تتناسب مع ظروف كل دولة.

و في دراسة «بيري و أولاريجا» حول أثر تحرير التجارة على التفاوت في توزيع الدخول وعلى الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي، فقد لوحظ أن تحرير التجارة قد اقترن بازدياد الفوارق في توزيع الأجور وكذلك في توزيع الدخول. واظهرت القياسات الايكونومترية أن أثر تحرير التجارة على الفقر (بدلالة زيادة متوسط الدخل في أفقر خُمس من السكان) قد كان إيجابياً ولكن غير معنوي إحصائياً في خمس من سبع معادلات مقدرة. وأكدت توصيات الدراسة على أهمية السياسات المكملة لتحرر التجارة، شاملةً التعليم، وَإمكانية الحصول على الائتمان، والتأمين، ومرونة دخول وخروج المنشآت، ومرونة أسواق العمل، وإمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية والمعونات الفنية بواسطة فقراء المزارعين. لكن بعض هذه المتغيرات لم يظهر أصلاً في القياسات الايكونومتريه (مثل إمكانية الحصول على الائتمان والتأمين وخدمات البنية الاساسية والمعونات لفقراء المزارعين). كما أن بعض المتغيرات المذكورة لم يثبت لها تأثير معنوي إحصائياً في المعادلة الشاملة التي ضمت كل المتغيرات (مثل الأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والمرونة في سوق العمل، والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والمرونة في خروج المنشآت من السوق، والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والتعليم). ولم يظهر في تلك المعادلة أثر معنوي على الفقر إلا لاربعة متغيرات هي مستوى دخل الفرد والتعليم والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والمرونة في دخول المنشآت إلى السوق، والأثر التفاعلي بين تحرير التجارة والحكم.

يلاحظ أن الأثر المباشر لتحرير التجارة على الفقر لم يكن معنويا في المعادلة الشاملة، كما أنه، كما سبق ذكره، لم يكن معنويا خمس من سبع معادلات أظهرت الدراسة نتائجها[81]. وبالرغم من اعتقاد مؤلفي تلك الدراسة بأن تحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض الفقر، سواء أكانت اللامساواة في الأجور أو الدخول تتجه إلى التزايد أم إلى التناقص، إستناداً إلى أن تحرير التجارة يخفض من كلفة سلة استهلاك الفقراء ويزيد من فرص تشغيلهم[82]، فإن الدراسة لم تذكر الأثر السلبي المحتمل للواردات الأرخص، الغذائية وغير الغذائية، على مستوى دخول صغار المنتجين الزراعيين وغير الزراعيين، وعلى حالة التشغيل في منشآتهم. وعموماً فإن النتيجة التي تخلص إليها الدراسة هي أن أثر تحرير التجارة في تخفيض الفقر واللامساواة يكون حميداً عندما تنفذ سياسات في مجالات أخرى غير التجارة تزيد من فرص الفقراء في الحصول على مهارات أعلى وأصول إنتاجية أخرى، وذلك في الوقت الذي يجري فيه تحرير التجارة.

وأياً ما كان التأثير المحتمل لهذه النتائج على موقف البنك الدولي من قضية تحرير التجارة، فإن المؤلف يرى أن لهذه النتائج دلالات مهمة تعزز التصور الذي قدمه في ما سبق بشأن العلاقة بين تحرير التجارة والنمو وتحقيق أهداف تخفيض الفقر وغيرها من أهداف الألفية. فالمعنى المستفاد من الدراسات التي تم استعراضها أن تحرير التجارة وحده لا يكفي لحفز النمو وخفض الفقر واللامساواة، وأن ثمة إصلاحات مطلوبة في عدد كبير من المجالات. وبتجميع الإصلاحات التكميلية تستخلص القائمة التالية:

(1) إصلاح القطاع المالي (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء)، مع برامج خاصة لتيسير حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها.
(2) تحسين رأس المال البشرى (تعليم ـ تدريب ـ تطوير المهارات، وتوفير الخدمات الصحية).
(3) توفير بنية أساسية أفضل (طرق، اتصالات.. الخ).
(4) توفر أسواق تعمل بكفاءة في مجال التأمين، مع تسهيل فرص الحصول على الخدمات التأمينية (لتقليل المخاطر المتعلقة بتقلبات الدخل).
(5) تحرير الأسواق، لاسيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظائفهم، وتوفير مؤسسات تخفض من تكلفة البحث عن عمل والبحث عن العمالة المناسبة، وإزالة القيود على دخول المنشآت إلى الصناعات وخروجها منها.
(6) توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين.
(7) الحكم الرشيد.

ويضاف لهذه القائمة النتيجة التي توصلت إليها دراسة كالدرون و لؤيزا و شميت – هابل، وهي أن أثر الانفتاح التجاري على النمو يقرب من الصفر في الدول التي ينخفض فيها متوسط دخل الفرد، بينما يتجه هذا الأثر إلى التزايد مع تزايد الدخل، ويصل هذا الأثر إلى أقصى مستوى عند مستويات الدخل العليا. بعبارة أخرى، فإن أثر تحرير التجارة على النمو يتوقف على مستوى التطور الكلي للدولة (مقاساً بمتوسط دخل الفرد)[83].

إن هذه القائمة من الإصلاحات التكميلية وهذه النتيجة التي تربط فائدة تحرير التجارة بمستوى التطور الكلي للدولة تؤكد ما حاول المؤلف الاستدلال على صحته في الاجزاء السابقة من هذه الورقة، وخلاصته أن الاستفادة من تحرير التجارة هي نتيجة للنمو والتنمية، وليست شرطاً مسبقاً لهما. فهذه القائمة من الإصلاحات والعلاقة المذكورة بين أثر تحرير التجارة ومستوى دخل الفرد تعني في الواقع أنه يلزم تحقيق مستوى مرتفع نسبياً من التقدم الاقتصادي والسياسي حتى يكون لتحرير التجارة في دولة من الدول أثر محسوس على النمو الاقتصادي والفقر واللامساواة. بعبارة أخرى، فإن تحرير التجارة قبل تحقيق هذا المستوى من التقدم يعتبر سابقاً لأوانه، وقد يضر بالنمو ويزيد الفقر واللامساواة.

3. النموذج البديل: التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

إن النموذج التنموي المقترح كبديل لنموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة، هو نموذج التنمية الوطنية المستقلة / المعتمدة على الذات. وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التي يراها المؤلف في حكم المسلمات، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية. ولكن يجدر التوقف للحظة قبل بيان هذه الركائز، عند قضيتين أساسيتين في بناء النموذج البديل، وهما قضية استقلالية التنمية والاعتماد على الذات، وقضية التعامل مع العولمة.

الاستقلال والاعتماد على الذات

إن استقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي[84]. كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي[85]. فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر، فضلاً عن أن كليهما يجافي المنطق الاقتصادي السليم. وإنما جوهر استقلالية التنمية، حسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله، هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، و في مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية بما يصون المصالح الوطنية [86]. فلا تنمية في غيبة السيادة الوطنية، وكل جور على السيادة والإرادة الوطنية هو افتئات على التنمية وانتقاص من «الحق في التنمية». وغني عن البيان، ولكن يلزم تبيان، لأنه كثيراً ما يُنسى، أن الاستقلال أمر نسبي، وليس مطلقاً بأية حال، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقول للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالي، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وبناء هيكل اقتصادي متطور ذو تشابكات قوية بين قطاعاته المختلفة. وجوهر الاستقلال بهذا المعنى هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية.

فلما كان الاستقلال نقيض التبعية والاعتماد على الخارج، فإن استقلالية التنمية تعني ضمن ما تعني، إعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول. و في مقدمة هذه القوى القدرات البشرية والمدخرات الوطنية. والمراد بالاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، هو أن يكون الاعتماد الرئيسي في التنمية على هذه القوى الذاتية، وذلك دون استبعاد اللجوء إلى الخارج للحصول على معونات أو قروض أو استثمارات أو تقنيات، وذلك بشروط مواتية ودونما قيود تجور على حرية الإرادة الوطنية، وباعتبارها عوامل ثانوية تكمل الجهد الوطني وتعززه، ولكنها لا تحل محله ولا تغني عنه.

وينبغي تذكر أن الاعتماد على الذات لا يعني مجرد تناقص الاعتماد على الخارج. فهذا هو المعنى السلبي للاعتماد على الذات، حيث قد يكون الاعتماد على الذات في هذه الحالة مرادفاً للركود الاقتصادي أو صنوا لمستوى متواضع من النمو والتنمية. أما المعنى الإيجابي للاعتماد على الذات، فهو تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية، وذلك بحشد وتعبئة الموارد والعمل على تنميتها، والقضاء على الهدر والتبذير والتبديد في استخدامات الموارد المتاحة، وإعادة ترتيب أولويات توظيفها، وذلك بالتركيز على ما يعزز النمو الاقتصادي، وعلى ما يرفع من درجة إشباع الحاجات الأساسية، ويقوي القاعدة العلمية والتقنية الوطنية. فبذلك تترسخ أسس الاستقلال الوطني من جهة، ويكون الاعتماد على الذات مصحوباً بالتنمية الشاملة والمطردة من جهة أخرى. فالقضية التي تواجه الدول النامية لا تنحصر في بناء اقتصاد غير تابع، وإنما هي قضية مزدوجة : بناء اقتصاد غير تابع، وقادر على إنجاز التنمية في الوقت ذاته.

التعامل مع العولمة

في تقدير المؤلف، أن العولمة ليست كتاباً مقدساً، إما أن يؤخذ كله وإما أن يترك كله. ذلك أن تباين مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول يستوجب أن يكون لديها مجال للانتقاء والاختيار من مكونات العولمة، فتأخذ كل منها ما يتلاءم مع ظروفها ومستوى تطورها. وليس هناك حقاً ما يحول دون تفكيك حزمة العولمة، وإفساح المجال أمام الدول النامية لاختيار ما يناسب أوضاعها، سوى إصرار الدول الصناعية المتقدمة ومؤسسات حماية النظام الرأسمالي العالمي على ذلك (باعتبار أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من شيوع العولمة وانتشارها بحكم مستوى تطورها الأعلى). ومع ذلك، فإن هذه الدول لا تتردد في العمل وفق معايير مزدوجة عندما يكون ذلك في صالحها. فهي لا تلتزم دوماً بما تطلب من الآخرين الالتزام به، وهي تبيح لنفسها استبعاد بعض مكونات العولمة، مثلاً بوضع العراقيل أمام انتقال البشر من الدول النامية إليها، وبإقامة الحواجز أمام دخول صادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس إلى أسواقها، سواء باستمرار الدعم الزراعي لمنتجيها عند مستويات بالغة الارتفاع، أو بالتشدد في فرض القيود غير التعريفية على مختلف صادرات الدول النامية إليها[87].

ومعنى ذلك أن الدول الغنية قد تعاملت مع العولمة على أنها حزمة قابلة للتفكيك، وفككتها فعلاً، وانتقت منها ما يوافق مصالحها، ولكنها لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية. بل إنها تمارس ضغوطاً شتى عليها كي تلتزم بالتحرير المتعجل والشامل لتجارتها، وكي تلغي الدعم عن صناعاتها الناشئة، وكي تزيل القيود على دخول الاستثمارات الأجنبية إليها، وكي تلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وكي تدخل في مناطق حرة أو شراكات مع دول متقدمة.

وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن العولمة ليست من الظواهر غير القابلة للارتداد. فالتاريخ يشير إلى أن العولمة على الأقل في جانبها الاقتصادي قد شهدت حالة من المد منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، ثم شهدت حالة من الجزر بعد ذلك. وإذا كانت العولمة في حالة صعود في العقدين الأخيرين، فإنه ليس هناك ما يحول دون تعرضها للانتكاس مستقبلاً، وذلك بفعل ما تفرزه العولمة من تناقضات وما تؤدي إليه من صراعات سواء على المستوى القومي أو على المستوى الدولي[88]. ومن ثم فإنه لا ينبغي النظر إلى العولمة على أنها قدر لا فكاك منه، بل ينبغي التعامل معها بمرونة، وذلك تمشياً مع نسبية القوانين والنظم الاقتصادية في الزمان والمكان.

ولعل الرسالة التي يمكن استخلاصها من تجارب الدول النامية التي نجحت في كسر طوق التخلف والحصول على مقعد مريح في قطار التقدم هي: يتوجب أولاً على هذه الدول السعي لتنمية نفسها بنفسها اعتماداً على قدراتها الذاتية، وبالاستفادة المشروطة من بعض مظاهر العولمة (التقدم في المعلوماتية والاتصالات، الاستثمار الأجنبي، أسواق المال الدولية.. الخ)، وذلك باللجوء في المقام الأول إلى أساليب

مغايرة للتوجهات الرئيسية للعولمة وتوافق واشنطن[89]. وبعد ذلك سيصبح في مقدور هذه الدول الاستفادة بشكل أكبر من العولمة، لأنها ستكون صاحبة مصلحة في فتح أسواق العالم أمامها، ولن تخشى حينئذ من فتح أسواقها أمام العالم، وذلك بفضل ما حققته من تقدم وبفضل حيازتها لقدرات تنافسية أكبر. ذلك أن الاستفادة الأكبر من العولمة، قديما وحديثاً، كانت من نصيب المتقدمين.

بعبارة أخرى، يلزم التمييز بين وسائل التأهل للعولمة والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي من جهة، ووسائل ممارسة الانخراط الفعلي في العولمة وخوض غمار المنافسة الدولية من جهة أخرى. فالتأهل للعولمة غالبا ما يتم بوسائل مختلفة عن تلك التي تستعمل في ممارسة العولمة. والفارق يأتي من ضرورة قطع شوط طويل على طريق التنمية وبناء المزايا التنافسية حتى تصبح الدولة مؤهلة لممارسة العولمة والاستفادة منها، ومن انه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لكل الدول في كل الأزمنة، أو حتى لدولة بعينها في مراحل مختلفة من تطورها. فليس كل ما يناسب من هو في مرحلة الحصاد مناسب بالضرورة لمن لا يزال في مرحلة الزرع أو تلمس سبل النماء.

ركائز التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات

إذا ما تقرر هذا الذي تم إيضاحه حالاً بشأن معنى استقلالية التنمية والاعتماد على الذات وبشأن التعامل مع العولمة، وبشأن التصور الذي تم إيضاحه في ما سبق لدور الدولة، فإن النموذج التنموي البديل يقوم على خمس ركائز بيانها كالتالي:

(1) إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية واطرادها مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق.

فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني[90]. وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية. ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبدد للموارد. ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط في الاستهلاك أو الاستيراد، إعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يحلا محل الإدخار المحلي في إنجاز التنمية. وقد سبق التوضيح في القسم (3.2) أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم بعامة وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هي نسبة صغيرة. وحتى في الحالات القليلة التي ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة، كما في حالة ماليزيا في عام 1992، فإن النسبة لم تتجاوز الربع، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع معدل الادخار المحلي بأية حال. فمعدل الادخار المحلي في ماليزيا كان في حدود 30% - 35% في أواخر سبعينات وأوائل ثمانينات القرن الماضي. وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي في أوائل تسعينات القرن الماضي، فإن معدل الادخار المحلي قد زاد في هذه الفترة من 34% إلى 40%، وأخذ في

الزيادة بعد عام 1993 حتى بلغ ما نسبته 49% في عام 1998. وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم إقتصادي، فلم يزل معدل إدخارها المحلي 42% في السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين.

وارتفاع معدل الادخار المحلي ملحوظ في الدول الآسيوية الأخرى التي يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

معدلات الادخار المحلي في شرق آسيا[91]

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2003
كوريا الجنوبية	15	23	35	32
سنغافورة	18	38	43	47
هونج كونج	28	34	35	32
الصين	29	35	38	47

ولم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر دور يذكر في كوريا الجنوبية، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت على 1% في عام 1976، 0.03% في عام 1980 و 0.8% في عام 1990 و 1.8% في عام 2003. وبرغم أن النسب المناظرة أعلى في الصين، خاصة منذ عام 1993 حيث بلغت نحو 15%، إلا هذه النسبة أخذت في التناقص بعد ذلك حتى بلغت 12% في عام 1998 و 9% في عام 2003[92].

كما كانت نسبة المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت ضئيلة في كوريا الجنوبية (عدا في ستينات القرن الماضي، حيث وصلت النسبة إلى 73% في عام 1961 ثم أخذت في التناقص حتى بلغت 23% في عام 1967 و 15% في عام 1969) وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج والصين، وذلك على النحو التالي:

نسب المعونات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي الثابت في شرق آسيا[93]

الدولة / السنة	1970	1980	1990	2003
كوريا الجنوبية	12.2	0.7	0.5	0.26-
ماليزيا	3.07	1.98	3.29	0.49
سنغافورة	3.93	0.26	0.02-	0.06
هونج كونج	0.18	0.11	0.18	0.01
الصين	غ.م	0.1%	1%	0.21

(2) للدولة والتخطيط دور حاكم في نجاح التنمية المستقلة

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية، بل و في صنع التنمية ذاتها و في تأمين اطرادها. كما تشير هذه الخبرات، التي تم عرض جانب

منها في القسم 2.2، إلى أن السوق في حد ذاته لا يصنع تنمية، وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتم، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراتها، و في ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتقنية وطنية.

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا ما اقتصر فقط على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية. بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها:

أ. ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلي رفعاً محسوساً، وذلك في ضوء ما اتضح لنا من دور حيوي للادخار المحلي في تمويل التراكم الرأسمالي وتأمين اطراد التنمية. ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي[94].

ب. السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته، وهو ما لا يعني بالضرورة أن يكون مملوكا بالكامل للدولة، وإن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة. ولكن المقصود بالسيطرة والمركزة هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة[95].

جـ. الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبي عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. واتصالاً بهذه المهمة، يمكن القول بأن للقطاع العام موقع رئيسي في النموذج البديل، وأن التصدي لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة، وإنما بتوفير سبل العلاج الفني والإداري والمالي التسويقي لهذا القطاع، وبمحاربة الفساد فيه و في المجتمع ككل. وقد سبقت الإشارة إلى مقترحات متعددة في شأن ترشيد أداء الشركات والهيئات العامة، وذلك في القسم 2.2.

د. النهوض بالقدرات العلمية والتقنية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتقنية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. فهذه من المهام التي لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلي الضعيف، ولا الاستثمار الأجنبي والشركات متعدية الجنسية التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير في مقراتها الرئيسية في الدول المتقدمة.

ويشير تقرير حديث لليونيدو إلى أنه على خلاف ما كان يعتقده الكثيرون من الاقتصاديين، فإن التوليد المحلي للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمتقدمين، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة على أنهما عنصران متلازمان. ولذلك فإن على الدول التي تريد تقوية مركزها التنافسي واللحاق بالدول الصناعية، الاستثمار بكثافة في توليد المعرفة. ويستدرك التقرير بانه إذا كانت هذه أولوية للتنمية، فإنها ليست كافية للنجاح، إذ يجب أن يؤازر بناء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالى فعال ونظام حكم رشيد، بحيث تؤدي هذه البيئة ضمن ما تؤدي إلى خلق طلب محلي على القدرات التقنية التي يجري بناؤها[96].

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم ما لم تحتويها وتنسق بينها خطة للتنمية الشاملة. والقول بذلك لا يعني استبعاد آليات السوق كلياً، وإنما يعني النظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل في الحدود التي ترسمها الخطة القومية الشاملة. فهذا هو التعامل الواقعي مع السوق في الدول النامية، أي التعامل الذي ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق، والاعتراف بالاشكال المختلفة لقصور او فشل السوق. ومن هنا، فإنه يلزم أن يحظى إشباع الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة[97]. فهذا أمر ضروري حتى يكون للاعتماد على البشر معنى يعتد به. وهو أمر ضروري لأن السوق لا يعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الغفيرة من الشعب، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية في المجتمع.

والتأكيد على دور الدولة والتخطيط في إحداث التنمية الشاملة المطردة، لا يعني مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته. فالجهد التنموي المطلوب ضخم ومتنوع، وليس في وسع قوة إجتماعية واحدة في المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة. بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص وكذلك قطاع المنظمات الأهلية. ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة، دونما استبعاد لقوى السوق، فإن النموذج البديل يعهد إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني، المنتج لا الطفيلي، والذي تتكامل نشاطاته مع الخطة القومية، لا مع الشركات الدولية. إن التفريط في الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية الذي تم الإقرار في ما سبق، أنه جوهر الاعتماد على الذات. ولكن القطاع الخاص يحتاج إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام. وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة قومية للتنمية الشاملة.

(3) المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها.

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية

بدونها، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة هي حق من الحقوق الأساسية للإنسان. إن المشاركة الفعالة هي «منهجية سياسية للتمكين»، أي تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية. فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه. كما أن المشاركة يجب ان تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة، مثلا من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة[98]. ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية، ما لم تستند إلى تغيرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخول المنخفضة والفقراء وزنا يعتد به في مثل هذه المجالس.

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام، وإنجاز تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية و في الممارسات المؤسسية و في نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالباً ما تؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي بوجه خاص. وعموماً فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كاللامركزية والحكم المحلي لا تؤدي إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي أو مزيد من الانحياز للفقراء، ما لم يسبقها تحول في علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية للفقراء والمهمشين، وما لم تقابل الزيادة في فرص تعبير الفقراء عن مطالبهم وحشد قواهم للتأثير على مؤسسات الحكم، إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب وإجراءات لزيادة فرص المحاسبة وتفعيلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات في الاستجابة لمطالب المواطنين[99]. وعموماً فإنه يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة في ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلهاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة[100].

وإذا ما كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات وإلى تكافؤ الفرص في التاثير على القرارات، فإنه لابد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة، ابرزها تقريب الفوارق بين الطبقات. ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا ما كانت التفاوتات في توزيع الدخول والثروات كبيرة، وإذا ما استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله. فالتركز في توزيع الثروة والدخل يفضى بالضرورة إلى تركز في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع. وهو ما ينسف أسس المشاركة وتكافؤ الفرص في التأثير على صناعة القرارات في المجتمع، ولا تتهيأ معه بالتالي ظروف مواتية للتنمية المنشودة.

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة في التنمية قد شهدت في بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعي والتأميمات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية. وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التي ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية. كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخول المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها. وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار.

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا ننتج، ولمن ننتج، وكيف ننتج[101]. وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة «التساقط» أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي[102]، التي لا تزال تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه[103]. ولذلك برغم كثرة الحديث عن المشاركة والإنصاف والهجوم على الفقر، خاصة من جانب البنك الدولي، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه، طالما بقى التمسك بتوافق واشنطن والعولمة الليبرالية، وطالما لم يعترف بالرابطة الوثيقة بين اللامساواة في توزيع الثروة والدخل واللامساواة في القدرة على التأثير في القرارات.

وإذا ما كان التحول الديمقراطي ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضروري لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى، فإن هذا التحول يظل منقوصاً، والمشاركة التي تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد، ما لم يتم التصدي لقضية توزيع الدخل والثروة. والحق أن قضية إعادة التوزيع، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها، بل أنها ترتبط أيضاً بقضية تحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان في المجتمع. و في هذا يقول «ثابو مبيكي» رئيس دولة جنوب أفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا. وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفي لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان. وهو ما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي فعل الشيء نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدما فيه دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الاتحاد. ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل مسايرة توافق واشنطن ونموذج الليبرالية الجديدة في أنه لكي تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول في إنجلترا مثلا، فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال، أي إيجاد ظروف صديقة للسوق. ويضيف «مبيكي» أنه إذا ما كان الاتحاد الأوروبي يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات

الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه، فإن عملية إعادة التوزيع التي تنطبق على الاتحاد الأوروبي تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب أفريقيا، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمي[104].

(4) إنضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج أمر ضروري للتنمية الناجحة.

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطن من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادي، وأن الاندماج في الاقتصاد العالمي كفيل بجذب الاستثمار الأجنبي والتقنية المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما لم يقم عليه دليل في الواقع الملموس حسب ما تم إيضاحه في القسم (ثانياً)، يذهب نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات إلى أن النمو هو قاطرة التجارة، لا العكس، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبي هو توافر إمكانات حقيقية للنمو في الاقتصاد الوطني من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل إحراز تقدم ملموس في بناء الطاقات الإنتاجية للدولة، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها في بعض القطاعات، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد الوطني، ويصادر على فرص التنمية.

ومصدر الخطر هنا، هو محاولة تعميم نموذج واحد، وهو النموذج الليبرالي، على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي. فالتحرير الذي قد تتحمله دولة مثل بريطانيا أو فرنسا، قد يكون مهلكاً لدولة مثل مصر أو نيجيريا أو الأرجنتين أو الهند. وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومي دونما تمييز بين قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً.

ولا يعني هذا أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ. وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعته كل دولة على طريق التقدم. وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية في دول الجنوب، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دُفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرع.

ولذا فإن النموذج البديل يركز على عدد من المبادئ التي يسعى نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى محوها، مثل الانتقائية والتمييز والتدرج في فتح السوق الوطني بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية [105]. ومعنى ذلك أنه من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما

لأنها توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد، وإما لأنها تسهم في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان، وإما لأنها ذات أهمية إستراتيجية في بناء قطاع صناعي قوي يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية. ومن الخطأ الفادح تخلي الدول النامية عن هامش المناورة الذي يتيحه لها تطبيق السياسات التمييزية في مجال التجارة و في مجال الاستثمار، وذلك بإتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبي. ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة، ولا حرج في وضع الشروط على المستثمرين الأجانب، شريطة تنسيق هذه الجهود وتآزرها من أجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة.

وعلى الدول النامية الدفاع عن حقوقها في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وذلك من أجل تفعيل حقها في التنمية. وعليها السعي للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتكثيف النضال الجماعي ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها، بل ومن أجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية في المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، فإنه يجب الوقوف بصلابة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول النامية، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة. فإذا كانت الصعوبات جمة في هذا المسعى، فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة، واسترداد الحريات التي فقدت من الدول النامية في تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها في هذه المنظمة. وحبذا أن يأتي هذا التصرف كعمل جماعي من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب، وذلك لقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية.

(5) التعاون بين دول الجنوب على شتى الجبهات، يذلل الكثير بين الصعاب التي قد تعترض مسعى التنمية المستقلة.

تملي هذا التعاون التحديات المشتركة التي تجابه دول الجنوب في سعيها للتنمية في الظروف العالمية الراهنة. فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها. والتعاون جنوب – جنوب يجب أن يسير في طريقين، أولهما: طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التي اضطرت دول الجنوب إلى قبولها، لاسيما في منظمة التجارة العالمية، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملاءمة في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولي[106]. وثانيهما: طريق تنمية القدرات الذاتية لدول الجنوب في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتقنية والبيئية وغيرها. إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى دول الجنوب، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة في هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال في تنمية الجنوب، و في إنقاص مستوى اعتماده على الشمال، و في تعزيز قدرته على المساومة مع الشمال وشركاته متعدية الجنسيات.

وللتعاون بين دول الجنوب مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية. فالتعاون قد يشمل دول الجنوب جميعا في بعض الحالات، كما قد يشمل مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد، مثل المجموعة العربية أو مجموعة الخمس عشرة. كما أن التعاون يمكن أن يجري على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي.[107]

وبالرغم من أن هدف التعاون بين دول الجنوب هو هدف قديم يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال، وبالرغم من أنه لقي ترحيباً من الدول التي نالت استقلالها. وقد تكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون، إلا أن جهود التعاون قد اعتراها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التي لحقت بدول الجنوب، لاسيما في سياق المنازعات الإقليمية و في سياق أزمة المديونية الخارجية. لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت في الانحسار مؤخراً، تحت تاثير الشعور بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه دول الجنوب من التزامات في منظمة التجارة العالمية، ومن إصرار دول الشمال على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على دول الجنوب من جانب أول، وتحت تاثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها في عدد من الدول النامية من جانب ثالث. وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون / المكسيك في عام 2003، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، ونجاحها في إفشال هذا المؤتمر، وبالتالي إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول الجنوب. كما كان للجهود المشتركة لدول الجنوب أثر واضح في توجهات المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في البرازيل في صيف عام 2004، و في التوصيات التي تضمنها بيانه الختامي، لاسيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التي تخدم تنمية دول الجنوب، كما سبق ذكره.

رابعاً : إمكانية وشروط التطبيق الناجح للنموذج البديل

1.4 الصعوبات

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو عمل صعب في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلا خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير. ويكفى أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوي عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات:

(1) فإذا ما كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان، وإحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها باتجاه إشباع هذه الاحتياجات، فإنه سيترتب على ذلك تقييد للمعروض من السلع والخدمات التي لا تنتمي لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة، وفرض حالة من التقشف الضروري لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغيرات

الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى. وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة في تدفق المعلومات عبر الحدود، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات في الدول المتقدمة، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات، التي يمكن موضوعياً الاستغناء عنها، خاصة في المراحل المبكرة للتنمية. كما قد تثور صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح في استمرار الإعلانات التي أصبحت مصدراً مهما لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامة على السواء.

(2) وإذا ما كان من أركان التنمية المستقلة إعمال سياسات تجارية وصناعية إنتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات، ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبي دون غيرها، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلي لمنتجاته، ودعم بعض الصناعات الإستراتيجية والواعدة، ودعم الصادرات، وما إلى ذلك من السياسات التي قد يؤدي إتباعها إلى الدخول في صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب هذا الصدام قد تكون غير مامونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية، وقد تصل إلى فرض حصار إقتصادي. وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التي تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، والتهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية في حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات، أو إذا لم يكن التعاون بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذي يتيح بدائل للتجارة والاستثمار في داخل الجنوب ذاته من جهة، ويؤدى إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى.

(3) وإذا ما كان مما ينطوي عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع باتجاه إشباع الحاجات الاساسية للسكان، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتامين اطراد التنمية، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطني في استخدام الموارد وتخصيصها،وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للدول[108]. ولاشك أن السعي لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي إستحوذت على بعض الأصول الوطنية، سواء من خلال الخصخصة أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية. والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة. ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها.

2.4 ستة شروط لتطبيق نموذج التنمية المستقلة

(1) إن الشرط الأول لتطبيق نموذج التنمية المستقلة ولمواجهة الصعوبات التي قد يثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين، حتى يحل لديهم الشعور بالامل محل الشعور بالإحباط، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بانفسهم. ذلك أن الدول التي حققت إنجازات مرموقة في مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة. وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس. إنه الشعور بالتحدي والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت. تشكل مثل هذه المشاعر والاحاسيس مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه : ثقافة التنمية.

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليست مجرد عمل روتيني يؤدى بلا حماس وبلا حَميَّة، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب الحياة. وإنما التنمية في حقيقتها هي حرب على التخلف والتبعية. والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات، و في مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية. إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن. وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي للتنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة.

ولكن من أين تأتي هذه الطاقات الروحية وكيف السبيل إلى تفجيرها؟ إنها تأتي في الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبي تستطيع استثارة حماس الجماهير وحشد قواهم وتعبئة جهودهم وبث الوعي الحقيقي فيهم بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها، وبث الإحساس فيهم بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات، ورسم خطط السير لهم نحو تحقيق الاهداف الكبرى للتنمية. وقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك وطنية، مثل معركة بناء السد العالي ومعركة التصنيع ومعركة تعمير الصحراء، وحيث تمكنت زعامة عبد الناصر من ربط التنمية في أذهان الجماهير باستعادة الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية، والتحرر من الاستعباد والتبعية وتحقيق العدل بين الناس. وهذه هي الطاقة التي فجرها الزعماء الثوريون والأحزاب الثورية في روسيا والصين، وهذه هي الشحنة التي أطلقها من مكامنها قادة تحلوا بالحكمة والبصيرة في كوريا وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية، فاستطاعت شعوبهم أن تنجز في عقود قليلة ما تطلب قروناً في السابق. وما روح التغيير التي بزغت مؤخراً في فينزويلا والبرازيل و تشيلي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حي عن نجاح القيادات الجديدة النابعة من صفوف الشعب الكادح في إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وتفجير ينابيع الأمل والتفاؤل لديهم.

(2) و في ضوء الصعوبات المتوقعة، يصبح الشرط الثاني لإمكانية تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو الوعي بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذي قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات. ويمكن ان يأخذ هذا الثمن أشكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد، والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار، ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج، أو التي قد تتضرر شركاتها العاملة في الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها، لاسيما تلك السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية. وقد يصل الأمر إلى حد فرض الحصار الاقتصادي على الدولة التي تطبق النموذج البديل سالف الذكر.

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل. ولتكن لنا في كوبا أسوة حسنة. فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من 40 عاماً، وبالرغم من المحاولات التي لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكي فيها وتجنيد العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب في الدولة وتحريض الشعب الكوبي على التمرد من خلال الإذاعات الموجهة، وبالرغم من الجهود الامريكية لخنق الاقتصاد الكوبي، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير في الطريق الذي اختارته. وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسي، الاتحاد السوفييتي، وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس في مجال التنمية البشرية [109]، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق في أحد مجالات العلم والتقنية، وهو التقنية الحيوية.

(3) والشرط الثالث اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير في السلطة الحاكمة ينقل مسئولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولمة، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقي المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات. ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج البديل يختلف كلياً عن تغيير السياسات في إطار ذات النظام القائم. بل إنه ينطوي على تغيير جذري في التوجهات والسياسات، لا سبيل لتحقيقه سوى النضال السياسي من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى النموذج البديل للتنمية.

(4) والشرط الرابع لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو المشاركة الشعبية، التي هي أيضاً أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه. فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس، ولتوليد رأى عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه. كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج، وتفادي المزالق والانكسارات التي وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية في العالم الثالث، والمعسكر الاشتراكي من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية، وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد، وهي جميعاً من الأسلحة الفتاكة التي

أصابت التنمية في مقتل. وكما سبق بيانه، فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل، ونوعية حياة أرقى.

(5) والشرط الخامس هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة، واتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمواجهتها عندما تقع. وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن. ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التقنية، فإنه ينبغي التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال، والسعي لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الشمال والجنوب على السواء. ولما كانت التقنية الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية، بما فيها الحاجة إلى فرص العمل، وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها، ليست هي بالضرورة التقنية والمعدات المتاحة في دول الشمال، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التقنية الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتقنية، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التقنيات المحلية التقليدية، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هي الأخرى لتطبيق نموذج التنمية المستقلة.

(6) وأخيراً، يأتي الشرط السادس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة، ألا وهو رفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص، والتعاون بين دول الجنوب بوجه عام. فإذا ما كان تحسن توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج، والممهد الضروري لحسن تطبيقه، فإن التعاون جنوب – جنوب بمختلف صوره ومستوياته هو خط الدفاع الثاني عن التطبيق الوطني لهذا النموذج، بل إنه ضرورة لا بديل لها في حالة تطبيق النموذج في الدول النامية صغيرة الحجم.

ومن المؤسف أن تأييد التعاون بين دول الجنوب لا يزال ضئيلاً على المستويين الشعبي والحكومي على السواء. ويندر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التي توقعها دول الجنوب في ما بينها في خططها التنموية أو في مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ. بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً في دائرة الخطاب السياسي دون غيره. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأي والفكر والمنظمات الأهلية، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب ولبيان المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون، حتى في ظل النموذج التنموي السائد، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة[110].

وينبغي الانتباه إلى أن الجنوب ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط. فثمة تباينات في دول الجنوب، لاسيما في مستويات تطورها الاقتصادي. وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات في المصالح بين دول الجنوب. فالدخول في مناطق تجارة حرة قد يكون في صالح الاطراف الاكثر تقدماً من دول الجنوب، بينما قد يلحق الضرر بالاطراف الاقل تقدماً منها. ومن هنا فإن كثرة الاستثناءات في اتفاقات مناطق التجارة الحرة كثيراً ما تؤدي إلى تعطيلها من الناحية العملية. ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين دول الجنوب، وذلك بتنويع أشكال التعاون، وبالتركيز على مقاربات الإنتاج المشترك أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة، وبتضمين اتفاقات التعاون بين دول الجنوب إجراءات تكفل تعويض الاطراف المتضررة. كما ينبغي الحذر أيضاً من محاولات الشمال إفشال التكامل الاقتصادي الإقليمي في دول الجنوب، خاصة من خلال سعي الشمال إلى إلحاق دول الجنوب باقتصاداته وأسواقه كما في اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول الجنوب، بما في ذلك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقات الكويز[111] أي المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكي.

وختاماً، لابد من الإشارة إلى أن فرص تطبيق نموذج التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيراً إذا ما نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة[112]. والمقترحات في هذا الشأن كثيرة، مثل مقترحات نيَّار وكورت بشأن مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية الدولية ذات الشأن الأكبر في تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – منظمة التجارة العالمية)، وكذلك بشأن إخضاع ممارسات الشركات متعدية الجنسية، باعتبارها فاعلاً أساسياً في صناعة العولمة، لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات وإلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية[113]. وقد تم اختيار مقترحات نيَّار وكورت لأنها مبنية على الانتقادات التي وجهت إلى توافق واشنطن / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة في هذه الورقة، ولأنها تتوافق مع ما ذهبت إليه من ضرورة توسيع الحيز الوطني المتاح لصياغة استراتيجيات التنمية، وضرورة إفساح المجال لدور أساسي ونشط للدولة في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات التنمية، وضرورة النظر إلى عملية التحرير على أنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً ويجب التقدم إليها بتدرج محسوب وانتقائية متوافقة مع مستوى تطور كل دولة ومع قدرة القطاعات المختلفة على المنافسة الدولية.

الهوامش

(1) تضمن إعلان الألفية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 2000 ثمانية أهداف (MDGs): 1 ـ القضاء على الفقر المدقع والجوع. 2 ـ تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. 3 ـ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 4 ـ تخفيض معدل وفيات الأطفال. 5 ـ تحسين الصحة النفاسية. 6 ـ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض. 7 ـ كفالة الاستدامة البيئية. 8 ـ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتفرع عن هذه الأهداف، 18 هدفاً، منها تخفيض نسبة السكان الفقراء ونسبة الجياع إلى النصف ما بين عامي 1990 و2015، وتمكين جميع الأطفال من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، وتخفيض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين ما بين عامي 1990 و2015، وإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005. أنظر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

(2) راجع: الجدول (1): الاتجاهات الرئيسية في ما يتعلق بالغايات بحسب المنطقة الإقليمية، في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 4 - 5.

(3) UNDP, Human Development Report 2003, Overview, p. 2

(4) هذه الأسباب مستنبطة من توصيات تقرير: الاستثمار في التنمية...، مرجع سابق، ص 2.

(5) إنها حقا مفارقة غريبة أن تتضمن الغاية (8) من الغايات الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) الهدف (12): " المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح، والتقيد بالقواعد، والقابلية للتنبؤ به، وعدم التمييز... ".

(6) راجع هذه القصة في:

Ha-Joon Chang, "Kicking away the ladder: Neoliberals rewrite history",Monthly Review, vol. 54, no. 81, January 2003, pp. 10-15.

(7) راجع: إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها ـ النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2001.

(8) UNDP et al, Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, 2003.، والدراسة متاحة أيضاً على موقع UNDP على الإنترنت : www.undp.org

(9) UNDP, Human Development Report 2005, op.cit.

(10) Broad-based inclusive growth

(11) Equity

(12) S.M. Shafaeddin, Trade liberalization and economic reform in developing countries: Structural change or de-industrialization, UNCTAD, discussion Paper, no.179, April 2005.

وقد اشتملت عينة الدراسة على 46 دولة منها 20 دولة ذات نمو مرتفع للصادرات و20 دولة ذات نمو متوسط للصادرات و6 دول ذات نمو منخفض للصادرات.

(13) يستدل على ارتقاء الهيكل الصناعي (upgrading) بالتحول إلى الصناعات الهندسية والصناعات كثيفة الاعتماد على البحث والتطوير كصناعة السلع الإنتاجية والكيماويات الدقيقة والأدوات والأجهزة، وبتراجع نصيب صناعات التجميع والصناعات القائمة على الموارد الطبيعية.

(14) يستدل على تراجع أو تفكيك التصنيع (de-industrialization) بتراجع مؤشر نسبة القيمة المضافة في الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(15) K. Bezanson, A Science, technology and industry strategy for Vietnam, prepared as part of the UNDP/UNIDO project DP/VIE/99/002: Vietnam-contribution to the preparation of the socio- economic development strategy to the year 2010» , March 2000 (www.unido.org)

(16) UJNCTAD, The Least Developed Countries Report 2004, UNCTAD, May 2004-over view.

(17) Development-led trade

(18) النمو عمومي النفع Inclusive growth، وذلك خلافاً لما هو ملاحظ من ميل الأنشطة التصديرية للتركز في جيوب محدودة من الاقتصاد الوطني، كما كان الشأن في النمط الاستعماري للنمو. ومن أمثلة هذه الجيوب مناطق تجهيز الصادرات المعتمدة على استيراد المدخلات والمناطق السياحية التي تتزود باحتياجاتها من خلال الاستيراد والصناعات الإستخراجية المتمركزة في مناطق محدودة أو نائية من الدولة.

(19) يشير "التدرج" إلى السرعة التي يتم بها التحرير، بينما يشير "العمق" إلى مدى شمول التحرير للقطاعات المختلفة.

(20) UNCATD. op.cit. p. 21

(21) ومن الملاحظ أن أهداف التجارة المشار إليها، لا تقتصر على التصدير، وإنما تشمل زيادة الانفتاح، وزيادة القدرة التنافسية، وتنويع الصادرات، وتخفيض عدم الاستقرار في الصادرات، وتطوير منتجات تصديرية جديدة، بما في ذلك الصادرات عالية القيمة الزراعية

والصناعية والسياحية، وتنمية الروابط التجارية الإقليمية. كما تجدر الإشارة إلى أن التقرير لا يعتبر أن إستراتيجية النمو بقيادة الصادرات ليست هي الإستراتيجية الوحيدة المتاحة في بيئة اقتصادية مفتوحة ومحررة، فهناك بدائل تنمو فيها الصادرات بمعدل كاف، ولكنها لا تشكل أهم عناصر الطلب الكلي مثل إستراتيجية النمو بقيادة الصادرات ولكن بوجه إنساني (بالتركيز على روابط تعميم منافع النمو وإشباع الحاجات الاساسية)، وإستراتيجية النمو المتوازن (بالارتكاز على نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع)، وإستراتيجية تصنيع بقيادة التنمية الزراعية، وإستراتيجية التنمية والتنويع، وإستراتيجية عناقيد الإنتاج (production clusters) المعتمدة على قاعدة الموارد الطبيعية، والإستراتيجية التنموية متعددة الإجنحة (تطوير المنتجات القابلة للاتجار ذات القدرة التنافسية والمنتجات غير القابلة للاتجار ذات الكثافة العمالية العالية، والتطوير التقني لانشطة الكفاف). راجع التقرير: UNCTAD, op.cit, p. 24.

(22) Christian Aid, The Economics of Failure: The real cost of 'free' trade for poor countries', A Christian Aid Briefing paper, July, 2005. A summary of the findings is available on: www.africafocus.org.

(23) بعبارة أخرى فإن مبلغ الـ 272 مليار دولار، يمثل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي كانت ستعود على الدول المعنية في ما لو لم تكن قد حررت تجارتها وفتحت أسواقها.

(24) لا ينكر التقرير أن بعض الناس قد أصبحوا أقل فقراً بعد تحرير التجارة، ولا يقول أن الدول التي حررت تجارتها لم تشهد نمواً، ولكنه يقول، أن النمو سيكون أعلى، وأن تخفيض الفقر سيكون أسرع في ما لو لم تتحرر تجارة الدول الأفريقية جنوب الصحراء.

(25) علي عبد القادر علي، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد (13)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2005.

(26) خارجيات externalities، أي منافع أو مضار تنتج عن المشروع الخاص، تفيد الآخرين أو تضرهم، ولكنها لا تدخل في حسابات المشروع ذاته ولا تؤثر في القرارات التي تتخذها إدارته.

(27) سبق أن عولجت من قبل المؤلف قضايا السوق ودور الدولة والتخطيط في التنمية في كتابه: التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، طبعة ثالثة، 2003. وللاستزادة يمكن الرجوع إلى الصفات 59 ـ 83 من هذا الكتاب.

(28) عادل العزبي، "الصناعة المصرية ـ المعوقات والتحديث والتحديات" ورقة مقدمة لمؤتمر أولويات الاستثمار الصناعي في مصر، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 19 ـ 20 نوفمبر 2005.

(29) أخبار اليوم، 18 فبراير 2006.

(30) وردت هذه الشروط في: Todaro and Smith مرجع سابق، ص ص 698 – 699 نقلاً عن:
N. Keyfitz and R. Dorfman, The market economy is the best, but not the easiest, memeographed, 1991.

(31) Todaro and Smith مرجع سابق، ص700.

(32) للمزيد حول العلاقة بين برامج التصحيح والتنمية، راجع : رمزي زكي (محرر)، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1989.

(33) ولم يكتف البنك الدولي بترويج وهم الاعتماد على السوق في التجارب الآسيوية، بل منع نشر التحليلات المضادة لهذا التوجه حتى عندما جاءته من قسم تقييم العمليات التابع له. وتذكر Alice Amsden، أن البنك رفض نشر تحليل لهذا القسم أشير فيه إلى لجوء الحكومات في كوريا الجنوبية وتايوان إلى التدخل على نطاق واسع في عمل الأسواق من أجل إنجاز التصنيع. راجع Todaro and Smith، ومرجع سابق، ص 728.

(34) أنظر ـ مثلاً ـ كتاب المؤلف: نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1994.

(35) مقتبس في Todaro & Smith، مرجع سابق، ص 703، نقلاً عن:
Dani Rodrik," Understanding economic Policy Reform", Journal of Economic Literature, No. 34, March 1996.

(36) المقال منشور في جريدة الأوبزيرفر (Observer) البريطانية بعنوان : "Bring back the state"، وقد أعيد نشره على الموقع التالي : www.iatp.org .

(37) Erick Thorbecke, " The evolution of the development doctrine, 1950 - 2005" in WIDER, The Future of Development Economics, WIDER Jubilee Conference, Helsinki, 17-18 June2005, p. 42.

(38) UNRISD, Visible Hands: Taking responsibility for social development, Geneva, 2000.

والترجمة العربية تحمل العنوان التالي: أياد مرئية، تحمل المسئولية من أجل التنمية الاجتماعية، الاسكوا، بيروت، 2002.

(39) راجع مقود الأونكتاد على الإنترنت: www.unctad.org

(40) UNDP et al, Making global trade، مرجع سابق.

(41) Sanjaya Lall, Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and beyond", New Delhi, Oct. 1995 www.unido.org ". ومن المهام التي يؤكد على ضرورة قيام الدولة بها : تتبع تطور الوضع التنافسي للقطاع الصناعي، والتعرف على طاقات التجمعات أو العناقيد الصناعية القائمة والتي يمكن الارتقاء بها بالموارد المحدودة المتاحة، واختيار مجالات جديدة للتنافسية أو انتقاء الصناعات المرشحة للنجاح (picking winners) قابلة للتطوير لتنويع صادرات الدولة، وتصميم سياسات مناسبة لتحسين تنافسية الصناعات، وتقوية قواعد المعلومات والموارد الإدارية والبشرية اللازمة لتنفيذ هذه السياسات، بما فيها الإصلاحات التنظيمية في الجهاز الحكومي، ودعم الصناعات الناشئة، وتقوية التشابكات بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، والتدريب الموجه لتنمية مهارات صناعية محددة، وتقديم الدعم لنشر العمل بمعايير الجودة العالمية ورفع إنتاجية المنشآت.

(42) الاقتباسات من ص 69 وص 71 على التوالي من مقال:

Ismail Sirageldin, "Globalization, regionalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", Journal of Development and Economic Policies (API, Kuwait), vol. 1, no. 1, Dec. 1998.

(43) K. Bezanson, op.cit., pp. 52-53.

(44) Second best solution

(45) أنظر:

T. Irwin and C. Yamamoto, Some options for Improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion paper no. 11, Feb. 2004 (www.worldbank.org), pp. 11-17.

(46) OECD, OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises»OECD, Paris,2005. والتقرير حريص ـ مثل تقرير البنك الدولي على بيان أن التقدم بهذه القواعد لا يقصد منه معارضة سياسة الخصخصة أو تثبيط همة دول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن تنفيذ برامج للخصخصة.

(47) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، أزمة مصر الراهنة والطريق نحو الخروج منها، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادي، القاهرة، فبراير 1982، ص ص 116 ـ 188، في شأن القطاع العام، و ص ص 90 ـ 94 في شأن الدعم.

(48) ثمة مقترحات أخرى طرحت منذ 16 سنة لإصلاح القطاع العام في الدول العربية، راجع : مجموعة مؤلفين، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

(49) البيانات في هذه الفقرة والفقرة السابقة من: (UNCTAD, World Investment Report 2004: (www.unctad.org

(50) المصدر:

M. Hart-Landsberg and P. Burkett, China and Socialism-Market Reforms and Class Struggle, Monthly Review, Vol. 56, No. 3, July - August 2004, p. 117

(51) C. Raghaavan, « FDI needs differentiated strategic approach», www.twniside.org.sg

(52) UNCTAD. World Investment...

(53) "Sanjaya Lall, « Governments and Industrialization... , op.cit. p. 4.

(54) وردت هذه الملاحظات في عرض Chakravarthi Raghavan لمقال M. Panic ومقال M. Mortimore المنشورين في كتاب :
R. Kozul-Wright and R. Rowthorn (eds), Transnational Corporations and the Global Economy , Macmillan Press for UNU/WIDER, London, 1995.
راجع: www.twnside.org.sg, C. Raghavan, " Globalization Policies may disintegrate world economy :"

(55) Vulnerability

(56) د. محمد السيد سليم، "هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين"، العربي، 11 سبتمبر 2005.

(57) أنظر: Todaro and Smith، مرجع سابق، ص 703. ومع ذلك لم تنج هاتان الدولتان من الوقوع في الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997.

(58) Steven H. Hanke, Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco, 1987, p. 188

(59) أذيع هذا الخبر مساء 17 فبراير 2006 على محطة يورونيوز. أنظر: www.euronews.net. أنظر أيضاً www.bbc.co.uk في 21 فبراير 2006.

(60) راجع: على توفيق الصادق وعلى أحمد البلبل (محرران)، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، وقائع الندوة التي عقدت في 18 ـ 19 نوفمبر 2000، ص 134 و ص 276 وما بعدها.

(61) وهذه من القضايا التي أولاها مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر للتجارة والتنمية الذي عقد في ساو باولو بالبرازيل في يونيو 2004 اهتماماً كبيراً. ولذا شدد البيان الختامي للمؤتمر على أهمية توسيع الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية للدول النامية (National Policy Space) من أجل تحقيق التنمية الوطنية. أنظر www.unctad.org. وأكد البيان أيضاً، على أن من حق كل دوله من الدول النامية أن تجري تقييما يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، وبين القيود التي تنشأ عن تقليص مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية، وذلك في ضوء أهداف التنمية التي تسعى لتحقيقها. و في هذا السياق اعتبر المؤتمر أن محاولة اقحام قضايا الاستثمار والملكية الفكرية على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، لا مبرر لها، حيث لا علاقة لها بالموضوع الأساسي للمنظمة وهو التجارة.

(62) راجع خطاب: Thabo Mbeki رئيس جنوب أفريقيا أمام المؤتمر الإقليمي للحكم التقدمي، في 28 يوليو من عام 2005، Progressive Governance Regional Conference، المنشور في: South Bulletin, no. 109, August 2005، بعنوان: Putting People First in a Progressive Agenda، pp. 378-382

(63) SAPRIN = The Structural Adjustment Participatory Review International Network.
وهي شبكة تضم عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني في تسع دول نامية (الأرجنتين ـ بنجلاديش ـ الإكوادور ـ السلفادور ـ غانا ـ المكسيك ـ الفلبين ـ أوغندة ـ زمبابوي) ودولة من الدول الاشتراكية سابقاً وهي: المجر، وتتعاون مع منظمات غير حكومية في كل من أوروبا وكندا والولايات المتحدة. وتضم الشبكة ممثلين لنقابات العمال وجمعيات صغار رجال الأعمال والمزارعين، والمنظمات المعنية بالبيئة، وجمعيات المرأة وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الدينية، وروابط الشباب، وأرباب المعاشات، إضافة إلى عدد من معاهد بحوث التنمية.

(64) يعرف المشروع باسم مبادرة المراجعة التشاركية لبرامج التكيف الهيكلي:
SAPRI : Structural Adjustment Participatory Review Initiative

(65) Foundations

(66) أعلن عن صدور التقرير في بروكسل في أبريل من عام 2002 ونشر التقرير في عام 2004:
SAPRIN, Structural Adjustment: The SAPRI Report: The Policy Roots of Economic Crisis, Poverty and Inequality, Zed Books (London and New York), TWN (Malaysia), Books for Change (India) and IBON (Phillppines), 2004.

(67) Underemployment

(68) قارن ذلك بالخطاب الرسمي لتوافق واشنطن...

(69) V. Polterovitch and V. Popov. «Appropriate economic policies at different stage of development», WIDER, The Future of Development Economics, op.cit.

(70) حسب مؤشرات التنمية الدولية، كان معدل النمو السنوي في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في أفريقيا جنوب الصحراء –1% في ثمانينات القرن الماضي وحوالي 0.3% في الفترة 1990 ـ 2003 أنظر:
World Bank, World Development Indicators 2003 and 2005.

(71) راجع تحقيقات بعثة "الأهرام" إلى دول أمريكا اللاتينية، الأهرام، 12 أبريل 2005. وقد نشرت هذه التحقيقات لاحقاً في كتاب: بعثة الاهرام، أمريكا اللاتينية. دروس في النهوض الوطني، الأهرام، القاهرة، 2005.

(72) إبراهيم العيسوي، "نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقه"، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 28 ـ 30 مايو 2005.

(73) De-industrialization. أنظر مثلاً: جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر ـ إصلاح أم إهدار للتصنيع ؟، ترجمة سمير كرم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004. وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة UNCTAD السابق الإشارة إليها: Shafaeddin, op.cit

(74) للمزيد راجع إبراهيم العيسوي، قصة المعونة الأمريكية لمصر، دار العالم الثالث، القاهرة، 2004.

(75) World Bank. World Development Report 1987 (Barriers to adjustment and growth in the world ، industrialization and foreign trade).

وتم الاعتماد في هذه الفقرة والفقرتين التاليتين على تلخيص الجدل مع البنك الدولي حول تحرير التجارة الوارد في: S.M. Shafaeddin, op.cit., pp. 305.

(76) للمزيد حول أهمية التدرج والانتقائية في تحرير التجارة، راجع :
S. Lall, "Governments and industrialization " , op.cit., p. 26; S. Dhanani, Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness," Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta, 2000 (www.unido.org), p. 13.

(77) R. Chang, L. Kaltani and N. Loayza, Openness can be good for growth: The role of policy complemenatrities, W.B. Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank, 2005; B. Bolaky and C. Freund, Trade, regulation, and growth, W.B. Policy Research Working Paper. No. 3255, The World Bank, 2004; G. Perry and M. Olarreaga, Trade liberalization, inequality, and poverty reduction in Latin America " , paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006 (www.Worldbank.org).

(78) Bolaky and Freund, ibid, pp. 22-23.

(79) Change, Kaltani and Loayza, op.cit., p. 4. يلاحظ أنه لم يثبت تأثير معنوي إحصائيا للمرونة في خروج المنشآت على النمو في حالة تحرير التجارة (الأثر التفاعلي بين مرونة خروج المنشآت وبين تحرير التجارة)، نفس المرجع، ص 23. وهذا ما لوحظ أيضاً في دراسة بيري و أولاريجا، مرجع سبق ذكره، ص 36. أيضاً لم يظهر تأثير معنوي للأثر التفاعلي بين التضخم وتحرير التجارة على النمو الاقتصادي في الدراسة الأولى (ص 23) .

(80) One-size fits all approach

(81) G. Perry and M. Olarreaga, op.cit., pp. 35-36.

(82) المرجع نفسه، ص 37.

(83) C. Calderon, N. Loayze and K. Schmidt-Hebbel, External conditions and growth performance, Central Bank of Chile, Working paper, no. 292, 2004.. والدراسة مشار إليها في Change, Kaltani and Loayza, op.cit., p.7.

(84) بمعنى قطع الروابط مع العالم الخارجي De-linking.

(85) Self-sufficiencg or autarchy

(86) إسماعيل صبري عبد الله، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة، 1992. وثمة تراث عربي وعالم ثالث ثري في موضوع الاعتماد على الذات نذكر منه على سبيل المثال: محمد زكي شافعي و رمزي زكي (محرران)، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984، رمزي زكي، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودار الشباب، القاهرة، 1987، محمد دويدار وآخرون، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، لجنة الجنوب، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

(87) يذكر تقرير التنمية البشرية 2005 (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ـ الملخص) أن الدول المتقدمة قد تحايلت على مقررات منظمة التجارة العالمية بشأن تخفيض الدعم الزراعي، وذلك بإعادة هيكلة هذا الدعم بدلاً من تخفيض إجمالي مخصصاته. فقد حولت نسبة كبيرة من الدعم الزراعي إلى الأبواب المسموح بها بدرجة أو أخرى في إتفاقية الزراعة، أي من الصندوق البرتقالي (الدعم الخاضع للتخفيض) إلى الصندوقين الأخضر (دعم مسموح به) والأزرق (دعم مسموح به طالما اقترن بتخفيض للمساحات المنزرعة). والحق أن مخصصات الدعم الزراعي قد ازدادت في الدول المتقدمة. وإذا كانت هذه الدول تقدم معونات للزراعة في الدول الفقيرة تزيد قليلاً عن مليار دولار في السنة، فإنها تقدم دعماً لمزارعيها بما يقل قليلاً عن مليار دولار في اليوم. ص ص 32.34.

(88) راجع : إبراهيم العيسوي، "العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع"، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (1)، أكتوبر 1999.

(89) في مقابل نظرة أنصار توافق واشنطن إلى كل من الهند والصين وما حققتاه من نجاح نسبي على أنه يقدم حججاً لصالح العولمة، يذكر "رينيرت" أن هذه النظرة تنطوي على تجاهل أن الصين والهند لم يسيرا لأكثر من نصف قرن وفق السياسات التي ينص عليها توافق واشنطن، وأنهما أخذا بسياسات مغايرة، تتفق مع ما يطلق عليه استراتيجيات "القانون الآخر" The Other Canon أي استراتيجيات التنمية البديلة التي يتبناها رينيرت. أنظر:

E.S. Reinert, "The other canon and uneven growth", in S. De Paula and G. Dymski (eds), Reimaging Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York, 2005.

وهو ما ينطبق بالطبع على النمور الآسيوية ـ قديمها وجديدها.

(90) ليس غائباً عنا دور المستعمرات وما استنزف منها من فوائض اقتصادية أسهمت في تقدم الدول الرأسمالية الغربية. ولكن هذا الخيار لم يعد بالطبع متاحاً أمام الدول النامية في الوقت الراهن.

(91) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005 (CD-ROM)

(92) لاحظ أن سنغافورة وهونج كونج من الدول التي سجل فيها الاستثمار الأجنبي كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت مستويات بالغة الارتفاع في عدد غير قليل من السنوات (سنغافورة : 42% في عام 1988 و60 % في عام 1999 و93% في عام 2003، وهونج كونج : 60% في عام 1999، و133% في عام 2000 و56% في عام 2001). ومع ذلك فقد حافظتا على معدلات مرتفعة للادخار المحلي.

(93) البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005، مرجع سابق.

(94) راجع في معنى الفائض الاقتصادي وأنواعه: Paul Baran, The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, N.Y. & London, 1957.

(95) راجع : رمزي زكي، الاعتماد على الذات، مرجع سابق، ص 123.

(96) UNIDO, Industrial Development Report 2005 (Capability building for catching up), UNIDO, Vienna, 2005.

(97) يقول تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق، ص 131 ـ 132: «من المحتم إعطاء الأسبقية لتلبية الحاجات الأساسية للناس. ومن هنا ينبغي أن ينصب التشديد بقوة على الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاستخدام، وهذه كلها ضرورية لتعزيز القدرات البشرية وتمكينها من مواجهة التحدي الذي تفرضه تنمية متواصلة».

(98) طبقاً لدستور عام 1988 أنشأت البرازيل أكثر من 500 مجلس صحي لإدارة السياسة الصحية على المستوى المحلي. وتتكون هذه المجالس من ممثلين للأحياء السكنية والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمة وممثلين آخرين منتخبين.

(99) تضمن دستور فينزويلا الموضوع في عام 2000 حق المواطنين في طلب الاستفتاء على سحب التفويض السابق منحه من جانبهم لشاغلي المناصب العامة بالانتخاب على المستوى المركزي وعلى المستويات المحلية، بمن فيهم رئيس الجمهورية، وذلك بعد انقضاء نصف المدة المقررة لشغل المنصب.

(100) للمزيد حول الأفكار التي وردت في هذه الفقرة والفقرة السابقة لها، راجع المصدر الذي صاغها، وهو :

S. Hickey and G. Mohan (eds), Participation – From tyranny to transformation?, Zed Books, London and New York, 2004,

وبخاصة الفصلان الأول والثاني.

(101) راجع في ذلك محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977، وكذلك:

H. Chenery et. al, Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3rd Printing, 1976.

(102) Trickle-down effect

(103) أنظر مثلا البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة، وكذلك البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 2000/1999، حيث يعتبر أن من الدروس التي يمكن الخروج بها من دراسة خبرات التنمية خلال نصف قرن: أن النمو لا يتساقط، بل ينبغي أن تخاطب التنمية الحاجات الإنسانية بشكل مباشر. أنظر أيضاً: E. Thorbecke، مرجع سابق، ص 37 وتأكيده على أن اللامساواة الأكبر تؤدي إلى نمو أقل، وتوضيحه للقنوات التي تتبلور من خلالها هذه العلاقة.

(104) Thabo Mbeki، مرجع سابق.

(105) راجع : "FDI" ،C. Raghavan...، مرجع سابق، وكذلك SAPRIN، مرجع سابق.

(106) راجع تأكيدات الرئيس البرازيلي لولا ووزير المالية الفنزويلي ميرنتس بشأن ضرورة التكامل الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب كشرط للتفاوض الفعال مع أمريكا ومنظمة التجارة العالمية، في الأهرام، تحقيقات بعثة الأهرام في أمريكا اللاتينية 5 و 8 أبريل 2005.

(107) بالرغم من مرور 15 عاماً على صدور تقرير لجنة الجنوب: التحدي أمام الجنوب، مرجع سابق، إلا أن الكثير من مقترحاته بشأن مستويات ومجالات التعاون بين دول الجنوب لم تفقد أهميتها، بل إنها تشكل دليلاً إرشادياً قيماً للتقدم في هذا المجال. أنظر بوجه خاص الفصل الرابع، ص 193 ـ 257.

(108) راجع رمزي زكي، الاعتماد على الذات، مرجع سابق، ص 115.

(109) لقد ارتفع توقع العمر عند الميلاد في كوبا إلى 77 سنة في عام 2002، وهو ما يساوي توقع العمر في الدول الغنية غير الأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا يقل سوى سنة ونصف عن توقع العمر في دول تلك المنظمة، أي الدول الصناعية المتقدمة. كما انخفض معدل الخصوبة (عدد المواليد أحياء لكل امرأة في سن الحمل) ـ وهو من مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ـ إلى 1.6، وهو ما يساوي المتوسط للدول الصناعية المتقدمة. ويصل الإنفاق العام على الصحة في كوبا إلى 6.5% من ن.م.أ، وهو نفس المستوى المسجل للدول الصناعية المتقدمة تقريباً (6.6%). وبينما لا يزيد الإنفاق الخاص على الصحة على1% من ن.م.أ في كوبا، حيث يصل إلى 4.5% في الدول الصناعية المتقدمة، دليلا على توافر الخدمات الصحية العامة والمجانية على نطاق أوسع في كوبا. بينما بلغ معدل البطالة 6.5% في الدول الصناعية المتقدمة في عام 2002، فإنه لم يزد على 3.3% في كوبا في السنة ذاتها. مصدر البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية الدولية 2005، مرجع سابق.

(110) أولى تقرير لجنة الجنوب، مرجع سابق، ص ص 209 ـ 210 اهتماً كبيراً لهذه القضية، مع توضيح السبل الكفيلة بزيادة الوعي في دول الجنوب.

(111) QIZ = Qualifying Industrial Zones

(112) Governing Globalization

(113) Deepak Nayyar and Juluis Court, Governing Globalization: issues and institutions. The UNU/WIDER, Policy Brief, no. 5, 2002

المراجـع العربية

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2005)، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، الامم المتحدة، نيويورك.

بعثة الأهرام، (2005)، أمريكا اللاتينية... دروس في النهوض الوطني، الأهرام، القاهرة.

حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، (1982)، أزمة مصر الاقتصادية والطريق نحو الخروج منها، تقرير مقدم إلى المؤتمر الاقتصادي، القاهرة.

الحق، محبوب، (1977)، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

دويدار، محمد وآخرون، (1980)، إستراتيجية الاعتماد على الذات، منشأة المعارف، الإسكندرية.

زكي، رمزي، (1987)، الاعتماد على الذات، المعهد العربي للتخطيط ودار الشباب، القاهرة.

ـــــــ، (محرر)، (1989)، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

سليم، محمد السيد، (2005)، «هكذا تحدث مهاتير محمد في عيد ميلاده الثمانين»، جريدة العربي.، 11 سبتمبر2005.

الصادق، على توفيق وعلى البليل (محرران)، (2000)، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، وقائع الندوة التي عقدت في 18 - 19 نوفمبر 2000.

عبد الخالق، جوده، (2004)، التثبيت والتكيف في مصر: إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

عبد الله، إسماعيل صبري، (1992)، مصر التي نريدها، دار الشروق، القاهرة.

على، على عبد القادر، (2005)، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (13)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

العيسوي، إبراهيم، (2005)، «نموذج التنمية الرأسمالية ومدى ملاءمته لمصر في ضوء نتائج تطبيقية» بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 28-30 مايو 2005.

-------، (2003)، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، طبعة ثالثة.

-------، (2001)، الجات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثالثة.

-------، (1989)، قياس التبعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

-------، (1994)، نموذج النمور الآسيوية والبحث عن طريق للتنمية في مصر، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

-------، (1999)، «العولمة الاقتصادية بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع»، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (1)، أكتوبر 1999.

-------، (2004)، قصة المعونة الأمريكية لمصر، دار العالم الثالث، القاهرة.

لجنة الجنوب، (1990)، التحدي أمام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مجموعة مؤلفين، (1990)، القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. معهد التخطيط القومي، (2005)، مؤتمر أولويات الاستثمار الصناعي في مصر، المعهد، القاهرة، 19 - 20 نوفمبر 2005.

المراجع الأجنبية

Baran, P., (1957), The Political Economy of Growth Monthly Review Press, N.Y. and London.

Bezanson, K.,(2000) A science, technology and industry strategy for Vietnam, a document prepared as part of the UNDP/UNIDO Project DP/VIE/99002/, March 2000 (www.unido.org).

Bolaky, B. and C. Freund, (2004), Trade, regulation and growth, WB Policy Research Working Paper no. 3255, The World Bank 2004.

Chang, Ha-Joon, (2003), "Kicking away the ladder", *Monthly Review*, Vol. 54, no. 81, January 2003.

Chang. R.L. Kaltani and N. Loayza, (2005), Openness can be good for growth: The role of policy complementarities, WB Policy Research Working Paper no. 3763, The World Bank.

Chenery, H. et al, (1976), Redistribution with Growth, Oxford University Press, 3rd printing.

Christian Aid, (2005), The Economics of Failure: The real cost of "free" trade for poor countries, A Christian Aid Briefing Paper, July 2005; www.africafocus.org

De Paula, S., and G. Dymski (eds), (2005), Reimagining Growth, Towards a Renewal of Development Theory, Zed Books, London and New York.

Dhanani, S., (2000), Indonesia: Strategy for Manufacturing Competitiveness, Vol. 11, Main Report, UNDP/UNIDO Project no. NC/INS/99/004, Jakarta.

Fukoyama, F., "Bring Back the state", The Observer, posted on www.iatp.org

Hanke, S.H., (1987), Privatization and Development, Institute for Contemporary Studies, San Francisco.

Hart-Landsberg M., and Burkett, (2004), China and Socialism: Market reforms and class struggle, *Monthly Review*, vol. 56, no. 3, July – August 2004.

Hickey S. and G. Mohan (eds), (2004), Participation – From Tyranny to Transformation?, Zed Books, London and New York.

Irwin, T and C. Yamamoto, (2004), Some Options for improving the governance of state-owned electricity utilities, Energy and Mining Sector Board, The World Bank, Discussion Paper no. 11, Feb. 2004.

Lall, S., (1995), Governments and Industrialization: The role of policy interventions, a paper presented to the Global Forum on Industry-Perspectives for 2000 and Beyond, New Delhi, Oct. 1995.

Mbeki, Thabo, "Putting people first", (2005), *South Bulletin*, no. 109, August 2005.

Nayyar, D. and J. Court, (2002), Governing Globalization: issues and Institutions, The UNU/WIDER, Policy Brief no. 5.

OECD, (2005), OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises, OECD, Paris.

Perry G. and Olarreaga, (2006), "Trade liberalization, inequality and poverty in Latin America", a Paper presented at ABCDE (Annual World Bank Conference on Development Economics), S. Petersburg, Jan. 2006.

Polterovitch, V. and V. Popov, (2005), "Appropriate economic policies at different stages of development" ,The UNU/WIDER Jubilee Conference on The Future of Development Economics, Helsink:, 17-18 June 2005.

Raghavan, C., (1995), "Globalization Policies may disintegrate world economy", www.twnside.org.sg

----------, (1997), "FDI needs differentiated strategic approach", www.twinside.org.sg.

Rodrik, D., (1996), "Understanding Economic Policy Reform", *Journal of Economic Literature*, 34, March 1996.

SAPRIN, (2004), Structural Adjustment; The SAPRI Report, Zed Books, TWN, Books for Change and IBON.

Shafaeddin, S.M., (2005), Trade liberalization and economic reform in developing countries: structural change or de-industrialization, UNCTAD, Discussion Paper no. 179, April 2005.

Sirageldin, Ismail, (1998), "Globalization and recent trade agreements: Impact on Arab countries", *Journal of Development and Economic Policies*, API-Kuwait, Vol. 1, no. 1, December 1998.

Thorbecke, E., (2005), "The evolution of the development doctrine 1950-2005", in UNU/WIDER jubilee Conference on the Future of Development Economics, Helsinki, 17-18 June 2005.

Todaro, M and S. Smith, (2003), Economic Development, 8th ed., Adison Wesley.

UNCTAD, (2004), The Least Developed Countries Report 2004, UNCTAD, May 2004.

---------,)2004 and 2005(,)Trade and Development Report.

---------, (2004), UNCTAD 11, Final Statement, Sao Paulo, Brazil, (www.unctad.org).

---------, (2004),World Investment Report; www.unctad.org.

UNDP, (2003 and 2005), human Development Report.

UNDP et al, (2003), Making Global Trade Work for People, Earthscan Publications, (www.undp.org).

UNIDO, (2005), Industrial Development Report 2005, UNIDO, Vienna.

UNRISD, (2000), Visible Hands; Taking Responsibility for Social Development, Geneva.

World Bank, (2003 and 2005), World Development Indicators, CD-ROM.

----------, (1987, and 1999/2000), World Development Report.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر - العدد الأول - (2011) 67 - 87
المعهد العربي للتخطيط

كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر واهم شركائها التجاريين

نشوى مصطفى*

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر كثافة التجارة البينية على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وشركائها التجاريين خلال الفترة (1970-2008). يتكون النموذج القياسي من معادلة انحدار متعدد مدمج، تم تقديرها باستخدام طريقتين، طريقة المربعات الصغرى المعممة، والمتغيرات المساعدة من خلال طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. توضح النتائج أن هناك علاقة عكسية ذات معنوية منخفضة بين كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية.

The Impact of Bilateral Trade Intensity on the Business Cycles Synchronization between Egypt and Its Most Important trade Partners

Nashwa Mostafa

Abstract

The Purpose of this paper is to investigate the impact of bilateral trade intensity on the business cycles synchronization between Egypt and its most important trade partners during the period (1970-2008). The Econometric Model consisted of Multi-regression Equation(pooled data), which was estimated by two methods, The Generalized Least Squares and Instrumental Variables by using Two-Stages Least Squares. The results Show that there is a negative and less significance relationship between Bilateral Trade Intensity and Business Cycles Synchronization.

* مدرس الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية.

1. مقدمة

لقد أصبحت العولمة هي السمة المميزة للاقتصاد العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، حيث أسهمت في تحقيق التقارب الزمني بين الدورات الاقتصادية في دول العالم. وبحسب درجة إندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، فإنه يتحدد مدى تأثرها بالتقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تحدث في دول أخرى، والتي يمكن انتقالها عبر ثلاث قنوات، وفقا لما أشار إليه Calderón (2007)، هي: التجارة الدولية في السلع والخدمات، التجارة الدولية في الأصول المالية، والروابط المباشرة بين قطاعات الإنتاج بين الدول.

تعد التجارة قناة هامة لانتقال الصدمات الاقتصادية من دولة لأخرى، ومن ثم فإن استراتيجيات النمو الموجه بالصادرات تجعل الدول أكثر اعتمادا على التنمية الاقتصادية في بقية دول العالم. ويعتمد اثر التكامل التجاري في تحقيق تزامن الدورات الاقتصادية على نمط التجارة السائد بين الدول المتاجرة ومدى تشابه هياكلها الاقتصادية، فارتفاع حجم التجارة بين الصناعات[1] يخفض من درجة الارتباط بين الدورات الاقتصادية، في حين يزيد هذا الارتباط مع ارتفاع درجة تشابه الهياكل الاقتصادية وزيادة حجم التجارة داخل الصناعة[2]. (Zebregs,2004)

وقد تبنت مصر سياسة تجارية مفتوحة مع العالم الخارجي، منذ إعلانها سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1974، وتزايد اندماجها في العالم الخارجي مع دخولها في إتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف مع أغلب دول العالم. وحيث أن الطلب الخارجي على صادراتها يتأثر بحالة الكساد أو الرواج في النشاط الاقتصادي للشركاء التجاريين، فقد يكون بمثابة قناة لانتقال هذه الحالات إلى مصر بشكل متزامن.

ومن الشواهد على ذلك، إنخفاض إجمالي حجم التجارة الخارجية لمصر، بمعدل 0,8%، خلال الفترة يوليو/مارس من السنة المالية 2009/2008، مقارنة بنفس الفترة من السنة المالية الماضية؛ نتيجة للأزمة المالية العالمية، وارتفع حجم العجز في الميزان التجاري من 16,8 مليار دولار إلى 19,5 مليار دولار عن نفس الفترة.(البنك المركزي المصري، 2009/2008).

كما انخفض نصيب التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعد مؤشرا لدرجة إندماج الاقتصادي المصري في الاقتصاد العالمي، خلال النصف الأول من السنة المالية 2009/2008 ليصل إلى 66% مقابل 75% عن نفس الفترة من السنة السابقة عليها. (وزارة التجارة والصناعة، 2009)

وبناء عليه، فإن البحث يقوم على فرضية أساسية مؤداها: »تؤثر كثافة التجارة البينية تأثيرا طرديا على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين«. ويهدف إلى التعرف على أهمية هذا التأثير في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي. ويتم تطبيق البحث على الفترة الزمنية (1970-2008)، وهي أطول فترة متاحة للبيانات التي يعتمد عليها حساب متغيرات البحث، كما شهد عقد السبعينات على سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعتها مصر عام 1974.

تستند منهجية البحث على الأسلوب الوصفي في توضيح العلاقة بين متغيرات البحث، فضلا عن استخدام الأسلوب الرياضي في حساب المؤشرات المعبرة عن هذه المتغيرات. ويعتمد في قياس أثر كثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية على بناء نموذج قياسي باستخدام معادلة إنحدار مدمج[3].

وبناء عليه، فقد تم تقسيم البحث إلى الإطار النظري والأدبيات السابقة، والذي يتضمن النموذج القياسي وتوصيف المتغيرات ومؤشراتها، يليه النتائج التطبيقية، وأخيرا الخاتمة والتوصيات.

2. الإطار النظري والأدبيات السابقة

تُعرّف الدورات الاقتصادية بأنها التقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي. وتمر بأربعة مراحل هي التوسع: والركود، والانكماش والانتعاش. وعادة ما تستخدم مؤشرات الدورات الاقتصادية كأداة تحليلية للتغيرات المتعاقبة من توسع وانكماش اقتصادي. ويعتمد حسابها على إحصاءات اقتصادية تعطي دلالات هامة عن موجات التوسع والانكماش للدورات الاقتصادية، وتصنف هذه المؤشرات إلى ثلاثة مجموعات، تتمثل في: أولاً، مؤشرات اقتصادية امامية[4] وترتفع أو تنخفض قبل عدة شهور من حدوث التوسع أو الانكماش، مثل التغير فى المخزون وعرض النقود. ثانياً، مؤشرات اقتصادية متزامنة، [5] تصاحب وتتوافق مع التوسع أو الإنكماش الاقتصادي، مثل الاستهلاك والاستثمار الثابت. ثالثاً، ومؤشرات اقتصادية متباطئة[6] ترتفع او تنخفض بعد بضعة شهور من التوسع أو الانكماش، مثل التضخم وأسعار الفائدة الاسمية. (Ramadan, 2005).

تتحدد الدورات الاقتصادية في دولة ما بنوعين من العوامل، أولا: عوامل محلية، تتمثل في صدمات الطلب مثل التغير في السياسات المالية والنقدية، و صدمات العرض التى تؤثر مباشرة فى الانتاج مثل الابتكارات والفنون الانتاجية الجديدة. ثانيا: عوامل خارجية، مثل الطلب الخارجي والاسعار العالمية للسلع محل التبادل الدولي وتدفقات رؤوس الأموال. وتزيد الاهمية النسبية للعوامل الخارجية مع ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، حيث تكون بمثابة قنوات لانتقال الدورات الاقتصادية من دولة لاخرى.

إن علاقة الارتباط بين التجارة والدورات الاقتصادية، بين الدول أطراف التبادل التجاري، يشوبها بعض الغموض. حيث يذهب فريق من الاقتصاديين إلى اعتبار التجارة أحد العوامل الهامة المؤثرة في حدوث الدورات الاقتصادية، في حين يقر آخرون بضعف العلاقة بينهما.

أوضحت دراسة Frankle و (1997) Rose أن كثافة التجارة بين الدول الصناعية تؤدي إلى تزامن الدورات الاقتصادية، حيث أنها بمثابة قناة لانتقال الصدمات في ما بينهم. ومن أهم أوجه النقد لما ساقاه هو افتراض أن الدول التي يكون بينها روابط تجارية وتقارب في الدورات الاقتصادية، ينبغي أن تشترك في عملة موحدة وفقا لنظرية منطقة العملة المثلي.

وقامت دراسة Traistaru (2004) على تقدير درجة تزامن الدورات الاقتصادية بين الدول أعضاء الاتحاد الأوربي خلال الفترة (1990-2003)، وتحليل تشابه الهياكل الاقتصادية وكثافة التجارة البينية كقنوات رئيسية لتحقيق التزامن. وخلصت إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة.

هدفت دراسة Garcia-Herrero و Riuz (2008) إلى بحث تأثير الروابط التجارية والمالية الثنائية على تقارب الدورات الاقتصادية، تطبيقاً على اقتصاد صغير مفتوح هو الاقتصاد الاسباني خلال الفترة 1997-2004. وتوصلت إلى أن التشابه في الهياكل الإنتاجية، والروابط التجارية يعزز من عملية التقارب. في حين أن الروابط المالية الثنائية ترتبط بها عكسيا. وقد يترتب على زيادة الروابط التجارية زيادة الروابط المالية، نظرا لانها تعزز الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاعات الموجهة للصادرات، أو لأنها تزيد القروض الدولية. وأيدت نتائج دراسة Goggin و(2009) Siedschlag علاقة الارتباط بين كثافة التجارة والتكامل المالي من ناحية والتقارب في الدورات الاقتصادية من ناحية أخرى، بين أيرلندا وشركائها التجاريين خلال الفترة 1983-2006.

من ناحية أخرى، حاولت دراسة Calderon(2007) Calderon et.al (2003)، إثبات العلاقة بين كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية في الدول النامية، في ظل افتراض أن التخصص واختلاف أنماط التجارة الدولية يقودان إلى تباين الدورات الاقتصادية في ما بين الدول النامية من ناحية، وبينها وبين الدول الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: (1) ارتفاع درجة تزامن الدورات الاقتصادية بين الدول التي تزيد في ما بينها التجارة البينية، إذا كانت تتبع نمط التجارة داخل الصناعة، (2) يؤدي التخصص وعدم تماثل هياكل الإنتاج بين الدول إلى انخفاض ارتباط الدورات الاقتصادية في ما بينها، (3) أن التخصص قد يقلل من تأثير كثافة التجارة البينية على تزامن الدورات الاقتصادية، (4) زيادة أثر التكامل التجاري على الدورات الاقتصادية في الدول الصناعية مقارنة بالدول النامية، أو في ما بين الدول الصناعية والدول النامية. ويُرجع Kraay و Ventura (2001) ذلك إلى تشابه المستوى التقني لصناعات كل مجموعة من الدول، إذ تتسم صناعات الدول المتقدمة بالتقانة العالية[7]، بينما تتسم صناعات الدول النامية بانخفاض المستوى التقني[8].

وقد خلصت نتائج دراسة Fidrumuc (2001)، بالتطبيق على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1990-1999، إلى أن التقارب في الدورات الاقتصادية يرتبط بالتجارة داخل الصناعة، ولكن لا توجد علاقة مباشرة بين الدورات الاقتصادية وكثافة التجارة البينية. وهو ما يتفق مع Kose و Yi (2001)، ودراسة Rana(2007) التي طُبقت على دول شرق آسيا. في حين توصلت دراسة Fidrumuc et.al (2008)، التي تقارن بين الدورات الاقتصادية في كل من الصين والهند ودول مختارة تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال الفترة 1992-2006، إلى ضعف العلاقة بين التجارة والدورات

الاقتصادية في الدول محل الدراسة. كما خلصت دراسة السقا وعيد إلى تدني آثار كثافة التجارة البينية على روابط مستويات النشاط الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأوضحت أيضا دراسة Shin و Wang (2004) المطبقة على عشر دول من شرق آسيا ودولتين من جنوبها، خلال الفترة (1976-1997)، أن زيادة التجارة البينية في حد ذاتها لا تؤثر على تزامن الدورات الاقتصادية، خاصة إذا ما كانت بين صناعات مختلفة.

3.النموذج القياسي

يعتمد البحث في قياس العلاقة بين كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية على نموذج الانحدار المدمج، كما قدمه Frankle و Rose (1997)، الذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Corr_{ijt} = \alpha + \beta Trade_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث $Corr_{ijt}$ هي الارتباط بين المكونات الدورية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل من الدولة i والدولة j في الزمن t. في حين يعبر $Trade_{ijt}$ عن كثافة التجارة البينية بين الدولة i والدولة j في الزمن t. وتعبر α عن التقاطع، و ε عن حد الخطأ. وتدل إشارة وقيمة المعلمة β على نوع العلاقة بين كثافة التجارة والدورات الاقتصادية، فإذا ما كانت الإشارة سالبة دل ذلك على العلاقة العكسية بين المتغيرين، في حين أن الإشارة الموجبة تعد مؤشرا عن العلاقة الطردية بينهما. وتحدد قيمة المعلمة الأهمية الاقتصادية لمتغير كثافة التجارة في التأثير على تزامن الدورات الاقتصادية. وقد قام Frankle و Rose بتقدير معادلة الانحدار البسيط السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وباستخدام المتغيرات المساعدة،[9] التي تعبر عن المتغيرات الخارجية المحددة لكثافة التجارة المستمدة من نموذج الجاذبية[10].

بناء على النموذج القياسي السابق، وما قدمته الدراسات السابق عرضها في هذا الصدد، يأخذ النموذج المعتمد في هذه الورقة، في قياس أثر كثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين، على بناء نموذج قياسي باستخدام معادلة انحدار مدمج، يأخذ الصيغة التالية:

$$Corr_{ijt} = \alpha + \beta_1 Trade_{ijt} + \beta_2 Spec_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

حيث يشير $Spec_{ijt}$ إلى التخصص القطاعي، ويمثل الاختلاف المطلق بين متوسط نصيب كل قطاع من إجمالي القيمة المضافة في الدولة (i) والدولة (j) خلال الزمن t.

يتم تقدير النموذج القياسي أولا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة[11]، بطريقة الحد الثابت المشترك والاثر الثابت والاثر العشوائي، غير أن هذه الطريقة قد تعطى نتائج متحيزة وغير متسقة،

نتيجة احتمال ارتباط متغيرات الجانب الأيمن من المعادلة بحد الخطأ (البواقي)، أي توجد متغيرات تتحدد داخليا[12]. لذلك، يتم تقدير النموذج القياسي ثانيا باستخدام المتغيرات المساعدة، من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين[13].

والمتغيرات المساعدة هي متغيرات خارجية كمحددات كثافة التجارة البينية، التي يشتمل عليها نموذج الجاذبية، ومنها: لوغاريتم المسافة الجغرافية Dis_{ij} ، (بالكيلومتر) بين عاصمة مصر(i) وعاصمة الدولة (j) التي تمثل الشريك التجاري، حيث يفترض زيادة التجارة البينية مع نقص المسافة بين عواصم الدولتين، وزيادة التقارب الجغرافي.[14] ومتغير صوري Dummy v يعبر عن اللغة المشتركة، تأخذ قيمته واحداً إذا ما كانت لغة الدولة العربية، وصفراً إذا ما كانت غير ذلك. ويمكن التعبير عن هذه المتغيرات في المعادلة التالية:

$$Trade_{ijt} = \gamma + \delta_1 logDis_{ij} + \delta_2 Dummy\ v. + \mu$$

تتمثل مصادر البيانات في، وزارة الزراعة الأمريكية، والكتاب السنوي لاحصائيات التجارة الذي يصدره صندوق النقد الدولي، وقاعدة معلومات الحسابات القومية للأمم المتحدة.[15]

المتغيرات ومؤشرات قياسها

تتمثل متغيرات البحث في تزامن الدورات الاقتصادية، كثافة التجارة البينية، والتخصص القطاعي.

1. تزامن الدورات الاقتصادية

قدم Frankel و Rose (1997) أربعة مؤشرات للنشاط الاقتصادي الحقيقي، هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر الإنتاج الصناعي، إجمالي التوظف، ومعدل البطالة. يعتمد البحث على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يعد من المؤشرات الاقتصادية المتزامنة لحالات التوسع والانكماش الاقتصادي، وأكثرها شيوعا في الاستخدام. وتم الحصول علي بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار من قاعدة بيانات الحسابات القومية، التابعة للأمم المتحدة. ويتطلب قياس تزامن الدورات الاقتصادية حساب معاملات الارتباط بين المكونات الدورية[16] للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التي تعكس التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي عن الاتجاه العام.

ويتم حساب المكون الدوري بأخذ القيمة المطلقة لناتج طرح الاتجاه العام للسلسلة الزمنية من بيانات السلسلة الزمنية الأصلية. ولتحقيق ذلك، فإنه ينبغي أولا التعرف على مدي سكون السلاسل الزمنية[17] من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة.[18]

ويعني سكون السلاسل الزمنية عدم اعتماد وسطها الحسابي وتباينها على الزمن، وهو ما يعرف بخلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة. بمعنى أن الزمن لا يعد متغيرا مفسرا للتغيرات في بيانات السلسلة الزمنية للمتغير التابع. وللتحقق من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لمصر وأهم شركائها التجاريين، فقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة والذي يتضمن عدة أنواع من الاختبارات[19]، منها اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF). حيث يتمثل فرضية العدمفي احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة (غير ساكنة)، والفرضية البديلة في عدم احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة (ساكنة).

2. كثافة التجارة البينية

قدم Frankle و(1997) Rose ثلاثة مؤشرات لقياس كثافة التجارة البينية بين الدولة i والدولة j عند الزمن t. يعتمد حساب المؤشر الأول على الصادرات X، والثاني على الواردات M، في حين يجمع المؤشر الثالث بين الصادرات والواردات.

(1) $xijt = Xijt/(Xi.t + Xj.t)$

(2) $mijt = Mijt/(Mi.t + Mj.t)$

(3) $Tijt = (Xijt + Mijt)/(Xi.t + Xj.t + Mi.t + Mj.t)$

يرمز Tijt ،mijt ،xijt إلى مؤشرات كثافة الصادرات، الواردات، والتجارة، على التوالي، بين الدولة i والدولة j في الزمن t. Xijt الصادرات الإسمية من الدولة i إلى الدولة j. Mijt الواردات الإسمية من الدولة i إلى الدولة j. في حين يرمز Xi.t، Mi.t إلى إجمالي صادرات وواردات الدولة i. و Mj.t، Xj.t إلى إجمالي صادرات وواردات الدولة j.

3. التخصص القطاعي

يعني التخصص القطاعي عدم تشابه هياكل القطاعات الإنتاجية بين الدول المتاجرة، وهو أساس قيام التجارة البينية وفقا لنظريات التجارة التقليدية. وقد يرتبط التخصص القطاعي بعلاقة عكسية مباشرة مع تزامن الدورات الاقتصادية، وبعلاقة طردية غير مباشرة من خلال تأثيره على التجارة البينية، كما خلصت لذلك دراسة Goggin و(2009) Siedschlag. ويؤثر إيجابيا على التزامن بين الدورات الاقتصادية الناتجة

عن صدمات الصناعة، وفقا لدراسة Calderon et.al (2003). كما توصلت دراسة Calderon(2007) إلى أن التخصص القطاعي قد يقلل من حساسية التزامن في الدورات الاقتصادية لتغيرات التجارة البينية.

ويتم حساب مؤشر التخصص القطاعي،[20] من خلال المعادلة التالية:

$$SPEC_{ij\tau} = \frac{1}{N}\sum_{n=1}^{n}\left[\left|\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}S_{\text{int}} - \frac{1}{T}\sum S_{ijt}\right|\right]$$

تشير $SPEC_{ijt}$ إلى الاختلاف المطلق بين متوسط نصيب كل قطاع من إجمالي القيمة المضافة في مصر (i) والدولة (j) خلال الزمن t. وتدل N على عدد القطاعات. ويرمز S_{int} إلى نصيب القطاع n من إجمالي القيمة المضافة في مصر (i) خلال الزمن t، في حين ان S_{int} هو نصيب القطاع n من إجمالي القيمة المضافة في الدولة (j) خلال الزمن t. ويدل اقتراب قيمة المؤشر من الصفر على ارتفاع درجة التشابه بين هياكل إنتاج الدولتين، بينما يتحقق التماثل التام بينهما عندما تكون قيمته مساوية لصفر.

تحديد أهم الشركاء التجاريين لمصر

يستند البحث في تحديد أهم الشركاء التجاريين لمصر على قياس مؤشر كثافة التجارة البينية على المؤشر الثالث رقم (3). واتضح من حساب المؤشر لجميع الشركاء التجاريين أن أهم هؤلاء الشركاء، عن متوسط الفترة (1970-2008)، هم على الترتيب: ايطاليا، وألمانيا، والهند، والولايات المتحدة الامريكية، والسعودية، والمملكة المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، والإمارات العربية المتحدة. وهو ما يوضحه الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): أهم الشركاء التجاريين لمصر وفقا لنتائج حساب مؤشر كثافة التجارة البينية بين مصر وجميع الشركاء التجاريين عن متوسط الفترة (1970-2008)

الترتيب	الدولة	متوسط الفترة (1970-2008)
1	ايطاليا	0.481
2	ألمانيا	0.217
3	الهند	0.208
4	الولايات المتحدة الأمريكية	0.196
5	السعودية	0.159
6	المملكة المتحدة	0.136
7	اليابان	0.099
8	كوريا الجنوبية	0.092
9	الصين	0.082
10	الامارات	0.026

المصدر: أعد بواسطة الباحثة إعتمادا على:

-IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, Various Editions.

يشير التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2008/2007) إلى أن التكتلات التي تتضمن أهم الشركاء التجاريين لمصر، هى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، يليهما الدول الآسيوية غير العربية، ثم الدول العربية، حيث بلغ حجم تبادلها التجاري مع مصر 27.8، 19.1، 14.2، 8.6 مليار دولار، على التوالي، في السنة المالية 2008/2007. وهذا ما يتضح من الشكل التالي رقم (1).

شكل رقم (1)

التبادل التجاري بين مصر وأهم التكتلات والدول الشركاء

السنة المالية 2008/2007

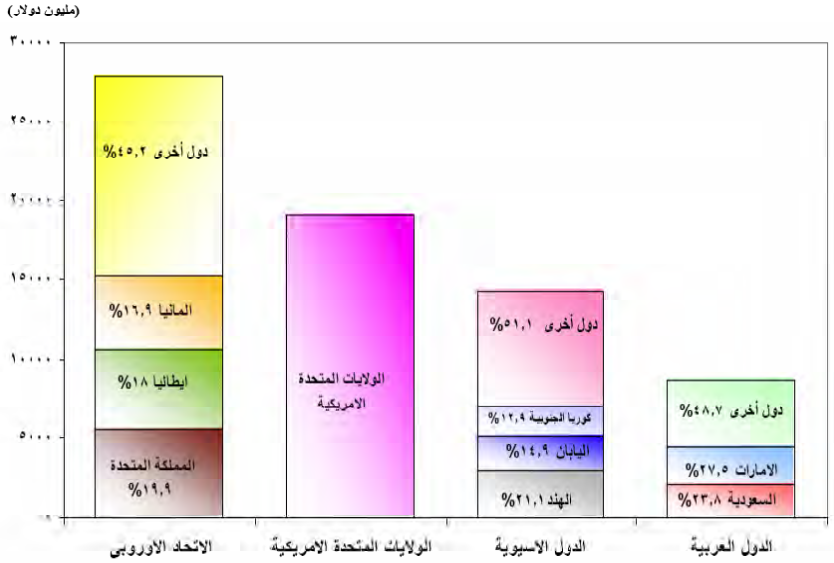

المصدر: البنك المركزي المصري (2008/2007)، التقرير السنوي، ص79.

يوضح الشكل أعلاه، أن أهم الشركاء التجاريين لمصر، هم: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وايطاليا، وألمانيا، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية. وهو ما يدل على توافق ما ورد بتقرير البنك المركزي المصري مع نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة البينية – الواردة بالجدول رقم (1).

ويُعزي ارتفاع حجم التبادل التجاري مع هذه الدول، في جانب كبير منه، إلى دخولها مع مصر في عديد من إتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الاطراف. حيث وقعت مصر إتفاقية الشراكة الاوربية في 25 يونيو2001، ودخلت حيز التنفيذ في يونيو 2004، ثم انضمت مصر لبرنامج عمل سياسة الجوار الأوربية في عام 2007. ومن ناحية أخرى، تم توقيع إتفاقية المشاركة المصرية الأمريكية للنمو الاقتصادي والتنمية في

سبتمبر من 1994، والاتفاقية الإطارية للتجارة والاستثمار في عام 1999، ثم أخيرا تم توقيع بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة في ديسمبر من عام 2004. وتشترك مصر مع الدول العربية في إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، التي بدأ تنفيذها في يناير من عام 1998 (وزراة التجارة والصناعة، 2009).

وقد هدفت مصر في السنوات الأخيرة إلى زيادة التبادل التجاري مع الصين من خلال توقيع ثلاثة بروتوكولات للتعاون في مجال التجارة والصناعة والمعارض في نوفمبر من عام 2007. وقد سجل الميزان التجاري المصري معها عجزا مقداره 1945 مليون دولار في النصف الأول للسنة المالية 2009/2008 – مقارنة بمقدار 1532 مليون دولار عن نفس الفترة من السنة السابقة عليها، حيث بلغت الواردات من الصين 1983 مليون دولار، في حين بلغت الصادرات إليها 38 مليون دولار. (وزراة التجارة والصناعة، 2009) ونظرا للنمو الاقتصادي المطرد للصين، وإسراعها بنفسها لتكون في مصاف الدول الرائدة عالميا، فقد أصبح من الأهمية بمكان إضافتها لأهم الشركاء التجاريين لمصر السالف ذكرهم.

4. النتائج التطبيقية

قياس تزامن الدورات الاقتصادية

يتطلب قياس التزامن بين الدورات الاقتصادية، إتخاذ عدة خطوات، تبدأ باختبار سكون السلاسل الزمنية، ثم تقدير الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الاجمالي للحصول على المكون الدوري، وأخيراً قياس معاملات الارتباط بين الدورات الاقتصادية، وهو ما يتم تناوله على النحو التالي:

- إختبار سكون السلاسل الزمنية

تشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية – الموضحة في جدول نتائج اختبار جذر الوحدة بالملاحق الإحصائية- أنه بمقارنة قيمة τ المطلقة المحسوبة بقيمة τ المطلقة الحرجة لبيانات السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي، لكل من مصر وأهم شركائها التجاريين، فقد اتضح أن القيمة المحسوبة كانت أقل من القيمة الحرجة لجميع الدول محل البحث عند مستوى معنوية 1%، بما يفيد بقبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي عدم سكون السلاسل الزمنية واحتوائها على جذر الوحدة.

وتدل النتائج السابقة إلى وجود اتجاه عام لنمو الناتج المحلي الإجمالي مع الزمن، بما يستلزم ضرورة استبعاد هذا الاتجاه العام detrending للحصول على المكونات الدورية، وهو ما يعني إمكانية تقدير حجم الدورات الاقتصادية.

- تقدير الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي

توجد عدة طرق لتقدير الاتجاه العام لنمو المتغير في الأجل الطويل، منها: مصفى هودريك بريسكوت، مصفى بيفيريدج نيلسون، ومصفى باندباس. ولكن أكثرها شيوعاً واستخداماً في الدراسات الاقتصادية هو مصفى هودريك بريسكوت، الذي يستند عليه هذا البحث.

- تقدير المكونات الدورية

تم استبعاد الاتجاه العام من بيانات السلسلة الزمنية الأصلية، للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار لكل من مصر وأهم شركائها التجاريين، للحصول على المكونات الدورية. وللتأكد من سكون المكونات الدورية، فقد تم إخضاعها لاختبار جذر الوحدة، الذي جاءت نتائجه بالملاحق الإحصائية.

يتضح من النتائج، أن المكونات الدورية ساكنة وتخلو من جذر الوحدة، لجميع الدول عند مستوى معنوية 10%، في ما عدا السعودية والإمارات عند مستوى معنوية 1% و5% على التوالي.[21] بما يفيد إمكانية قياس علاقة الارتباط بين المكونات الدورية للناتج المحلي الإجمالي، بمعنى قياس تزامن الدورات الاقتصادية لمصر وشركائها التجاريين، دون أن يكون للزمن أي تأثير على صحة النتائج.

- قياس معاملات الارتباط بين الدورات الاقتصادية

تشير نتائج قياس معاملات الارتباط بين الدورات الاقتصادية، معبرا عنها بالمكونات الدورية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار، لكل من مصر وأهم شركائها التجاريين خلال الفترة (1970-2008)، والموضحة في جدول رقم (2)، إلى ارتفاع درجة التزامن بين الدورات الاقتصادية في مصر والهند، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 78% وبين مصر والصين 70%، بعلاقة موجبة، ثم كان مع المملكة العربية السعودية 21%، وإيطاليا 19%، يليهما مع الإمارات العربية المتحدة 14%، واليابان 11%. وبلغت قيمة معامل الارتباط أدناها بين مصر وكل من المملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سجل 7,9%، 4,3%، 3,3%، 6,0% على الترتيب.

جدول رقم (2): معاملات ارتباط الدورات الاقتصادية
بين مصر وأهم شركائها التجاريين خلال الفترة (1970-2008)

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	ايطاليا	ألمانيا	الهند	اليابان	كوريا الجنوبية	الصين	السعودية	الإمارات
0.006-	0.097-	0.200	0.033	0.784	0.114	0.034-	0.704	0.218-	0.140

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

تفيد النتائج السابقة وجود علاقة قوية، وفي نفس الاتجاه، بين الدورات الاقتصادية التي تحدث في كل من مصر والهند والصين، بينما تنخفض أهمية هذه العلاقة تدريجيا مع بقية الدول. وتأخذ اتجاها معاكسا مع كل من السعودية وإيطاليا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يعني أن هناك نوعا من تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر والدول النامية المتشابهة في مستوى الدخل، الأمر الذي لا يتحقق بين كل من مصر والدول المتقدمة أو المرتفعة الدخل.[22]

ولغرض إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة لقياس أثر كثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية، فقد تم تقسيم الفترة (1970-2008) إلى أربع فترات، (1970-1979)، (1980-1989)، (1990-1999)، (2000-2008). وبناء عليه، فقد تم تقدير معاملات الارتباط في الفترات الزمنية الفرعية. وقد جاءت نتائج التقدير كما هي مبينة في الجدول رقم (3).

جدول رقم(3): متوسطات معاملات ارتباط الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين

الدولة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2008-2000
الولايات المتحدة الأمريكية	0,213-	0,302-	0,783	0,137
المملكة المتحدة	0,577-	0,028-	0,549	0,101-
ايطاليا	0,197-	0,679-	0,260	0,046-
المانيا	0,347-	0,720-	0,074	0,539
الهند	0,398	0,233	0,380	939ر0
اليابان	0,215-	0,541-	0,325-	0,828
كوريا الجنوبية	0,019-	0,002	0,650-	0,499
الصين	0,534	0,006	0,574-	0,920
السعودية	0,754-	0,672-	0,420-	0,567
الإمارات	0,143	0,470-	0,310-	0,782

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادا على بيانات:

-United Nations, National Accounts Main Aggregates Database.

يلاحظ من الجدول السابق ارتفاع معامل الارتباط بين الدورات الاقتصادية بين مصر والدول المنتمية لكتلة الدول الآسيوية غير العربية والدول العربية في الفترة الأخيرة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2008، وذلك مقابل تراجع درجة الارتباط مع أهم الشركاء الأوربيين، إيطاليا والمملكة المتحدة، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

حساب كثافة التجارة البينية

يوضح الجدول رقم (4)، نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة البينية بين مصر وأهم شركائها التجاريين، المؤشر الثالث رقم (3)، فتشير الأرقام الواردة فيه إلى ارتفاع كثافة التجارة بين مصر وإيطاليا، يليها ألمانيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهر المؤشر تحسن متوسط كثافة التجارة بين مصر والسعودية خلال الفترة 2000-2008، وانخفاضه نسبيا مع المملكة المتحدة، في حين سجل مؤشر متوسط كثافة التجارة إنخفاضا مع كل من الإمارات والصين في الفترات الأربع.

جدول رقم(4): نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة بين مصر
وأهم شركائها التجاريين

الدولة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2008-2000
الولايات المتحدة الأمريكية	0,149	0,222	0,215	0,198
المملكة المتحدة	0,145	0,140	0,135	0,126
ايطاليا	0,309	0,576	0,543	0,494
ألمانيا	0,152	0,243	0,244	0,228
الهند	0,349	0,165	0,164	0,155
اليابان	0,061	0,113	0,112	0,113
كوريا الجنوبية	0,024	0,116	0,116	0,111
الصين	0,110	0,077	0,074	0,067
السعودية	0,057	0,186	0,192	0,202
الإمارات	0,003	0,041	0,043	0,035

المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتمادا على:

-IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, Various Editions

تشير نتائج تقدير معاملات ارتباط كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين خلال الفترة (1970-2008)، الواردة في الجدول رقم (5)، إلى وجود علاقة ارتباط قوية نسبيا بين مصر والسعودية، حيث بلغت قيمة المعامل 55.9%، يليها المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والهند، بقيمة -42.2%، 35.3%، -24% على الترتيب. غير أن هذه العلاقة تكون طردية في حالة كل من السعودية والولايات المتحدة، وعكسية مع كل من المملكة المتحدة والهند.

جدول رقم(5): معاملات ارتباط كثافة التجارة وتزامن الدورات الاقتصادية
بين مصر وأهم شركائها التجاريين خلال الفترة (1970-2008) لكل دولة على حده

الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	إيطاليا	ألمانيا	الهند	اليابان	كوريا الجنوبية	الصين	السعودية	الإمارات
0.353	-0.422	-0.112	0.165	-0.240	0.162	-0.073	0.150	0.559	-0.063

المصدر: أعد بواسطة الباحثة.

4. حساب مؤشر التخصص القطاعي

تدل نتائج حساب مؤشر التخصص القطاعي والموضحة في الجدول رقم (6) إلى اقتراب قيمة المؤشر من الصفر، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع درجة التشابه بين هياكل القطاعات الإنتاجية لمصر وأهم شركائها التجاريين، خاصة الصين والمملكة المتحدة، حيث سجل المؤشر 0.026 لكل منهما على حدة.

جدول رقم (6): نتائج حساب مؤشر التخصص القطاعي بين مصر وأهم شركائها التجاريين

الدولة	1979-1970	1989-1980	1999-1990	2008-2000
الولايات المتحدة الأمريكية	0.100	0.090	0.079	0.075
المملكة المتحدة	0.112	0.089	0.079	0.092
إيطاليا	0.087	0.083	0.071	0.066
ألمانيا	0.126	0.104	0.092	0.084
الهند	0.053	0.064	0.055	0.047
اليابان	0.113	0.097	0.082	0.078
كوريا الجنوبية	0.066	0.062	0.062	0.073
الصين	0.112	0.089	0.079	0.092
السعودية	0.155	0.109	0.103	0.094
الإمارات	0.157	0.110	0.098	0.078

المصدر: أعد بواسطة الباحثة، اعتمادا علي بيانات:

-United Nations, National Accounts Main Aggregates Database.

4. نتائج تقدير النموذج القياسي

تم تقدير معادلة الانحدار المدمج باستخدام، أولا: طريقة المربعات الصغرى المعممة: الحد الثابت المشترك، الأثر الثابت باستخدام الأوزان الترجيحية لمفردات المقطع العرضي، الأثر العشوائي. ثانيا: باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين لإدخال المتغيرات المساعدة. ولقد جاءت نتائج التقدير القياسي في الجدول الموضح بالملاحق الإحصائية.

تشير نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة الحد الثابت المشترك[23] إلى أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة تشكل 57% من المتغير التابع، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R^2(0.569). وتدل إشارة المعلمات المقدرة على وجود علاقة عكسية بين متغير كثافة التجارة البينية وتزامن الدورات الاقتصادية من ناحية، والتخصص القطاعي وتزامن الدورات الاقتصادية من ناحية اخرى. ويشير انخفاض قيمة معلمة متغير كثافة التجارة، التي تساوي 0.19، إلى انخفاض اهميته الاقتصادية في التأثير على تزامن الدورات الاقتصادية. وهي نتيجة تتفق مع التحليل النظري السابق، حيث يوجد نوع من التشابه في هياكل القطاعات الإنتاجية بين مصر واهم شركائها التجاريين. هذا فضلا عن خلو النتائج المقدرة من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، كما اشارت لذلك قيمة دوربن واتسن Durbin Watson البالغة 2.2.

يقدر النموذج، وفقا للطريقة السابقة، حدا ثابتا مشتركا لكافة مفردات العينة، وبالتالي تتجاهل هذه الطريقة اختلاف خصائص كل مفردة عن الاخرى. لذلك يتعين إعادة تقدير النموذج مع الأخذ في الاعتبار إختلاف هذه الخصائص، وهو ما يمكن تحقيقه باستخدام طريقة الأثر الثابت والأثر العشوائي.

تشير النتائج المقدرة باستخدام طريقة الأثر الثابت إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات التابعة في تفسير المتغير المستقل، (حيث بلغت قيمة معامل التحديد 84%)، وجاءت أيضا إشارة المعلمات سالبة، بما يتفق والنتيجة السابقة.

وللمفاضلة بين نتائج التقدير القياسي باستخدام طريقة الحد الثابت المشترك وطريقة الأثر الثابت، فقد تم إجراء إختبار ولد Wald Test، حيث تتمثل فرضية العدم في أن جميع الحدود الثابتة متساوية (متجانسة)، ويأخذ الصيغة: H0: c(1)=c(2)=----------=c(n)، والفرضية البديلة هى اختلاف الحد الثابت بين مفردات المقطع العرضي. وجاءت نتائج الاختبار كما يلي:

F. إحصائية	F-statistic	=	43.91314
كاي تربيع	Chi-square	=	43.91314

وحيث أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، أي أن طريقة الأثر الثابت هي الأكثر قبولاً، نظراً لاختلاف الحد الثابت بين مفردات المقطع العرضي.

تظهر النتائج المقدرة وفقا لطريقة الأثر العشوائي، انخفاض القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، (حيث بلغت قيمة معامل التحديد 22%)، وانخفاض المعنوية الإحصائية لمتغير كثافة التجارة، في حين ترتفع معنوية متغير التخصص القطاعي في التأثير على تزامن الدورات الاقتصادية. وتأخذ قيمة المعلمات إشارة سالبة.

وقد تم إجراء إختبار هوسمان Hausman لتحديد مدى إمكانية الاعتماد على النتائج المقدرة وفقا لطريقة الأثر العشوائي. فحيث أن النتائج المقدرة وفقا للأثر الثابت تتميز عادة بأنها متسقة، فإن هدف الاختبار هو بيان ما إذا كانت النتائج المقدرة بطريقة الأثر العشوائي تتسق مع نتائج الأثر الثابت. وبالتالي فإن فرضية العدم تعني عدم وجود فروق بين مقدرات المربعات الصغرى المعممة في طريقة الأثر العشوائي ومقدرات المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية في طريقة الأثر الثابت، والفرضية البديلة هى وجود فروق، (Asteriou و Hall 2007) وأشارت نتائج الاختبار، من خلال الرجوع لقيم p-values التي سجلت بالنسبة لمعلمة متغير كثافة التجارة 0.4151 وبالنسبة لمعلمة متغير التخصص القطاعي 0.1680، إلى وجود فروق بين المقدرات في نموذج الأثر الثابت والمقدرات في نموذج الأثر العشوائي، وبالتالي قبول فرضية العدم، التي تفيد بعدم اتساق النتائج المقدرة وفقا لطريقة الأثر العشوائي.

كما أفادت نتائج التقدير القياسي باستخدام المتغيرات المساعدة المستمدة من نموذج الجاذبية- السابق بيانها- بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، بعدم وجود معنوية إحصائية لكل من كثافة التجارة والتخصص القطاعي، وهو ما يشير إلى ضعف العلاقة بين الروابط التجارية (بين الصناعات أو داخلها) وتزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين.

5. الخاتمة والتوصيات

تناولت الورقة العلاقة بين كثافة التجارة البينية وتزامن الدورات الاقتصادية. وقامت على فرضية أساسية تقول بوجود أثر موجب لكثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين.

وحاولت الورقة، من خلال الأجزاء التي تضمنتها، إلقاء الضوء على الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة محل الدراسة، واتضح منها عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين في ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين كثافة التجارة البينية وتزامن الدورات الاقتصادية، حيث تختلف باختلاف نطاق التطبيق.

اعتمدت الورقة في التحقق من مدى صحة الفرضية على نموذج قياسي باستخدام دالة انحدار متعدد مدمج، خلال الفترة (1970-2008)، وتمثل النطاق المكاني للتطبيق في أهم الشركاء التجاريين لمصر، الذين تم تحديدهم بناءً على نتائج حساب مؤشر كثافة التجارة البينية لجميع الشركاء التجاريين لمصر. وقد تم قياس التزامن في الدورات الاقتصادية، من خلال تقدير معاملات الارتباط بين المكونات الدورية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر وشركائها، بعد إخضاعها لاختبار جذر الوحدة، للتأكد من سكونها. وتم حساب مؤشرات كثافة التجارة البينية، والتخصص القطاعي، وفقا لما ورد في الدراسات السابقة. ولغرض إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة لقياس أثر كثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية، فقد تم تقسيم الفترة (1970-2008) إلى أربع فترات، (1970-1979)، (1980-1989)، (1990-1999)، (2000-2008). وقد أوضحت معاملات الارتباط بين الدورات الاقتصادية زيادة درجة التزامن بين مصر والدول غير العربية المنتمية للكتلة الآسيوية (الهند والصين) رغم تراجع مؤشر كثافة التجارة البينية معها. وأشار مؤشر التخصص القطاعي إلى وجود درجة عالية من التشابه الاقتصادي بين مصر وأهم الشركاء التجاريين.

كذلك فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة في تقدير نتائج النموذج القياسي، ولكن لما قد يعيب نتائج هذه الطريقة من عدم اتساق، فقد تم استخدام متغيرات مساعدة مستمدة من نموذج الجاذبية، من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، لتعبر عن المتغيرات الخارجية المفسرة لمتغير كثافة التجارة البينية.

كما أظهرت نتائج التقدير القياسي لمعادلة الانحدار المدمج باستخدام المتغيرات المساعدة عدم المعنوية الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة. وهو ما يمكن تفسيره بأن النمط السائد للتجارة بين مصر وشركائها التجاريين هو نمط التجارة بين الصناعات، Inter –Industry Trade والذي يرتبط بعلاقة عكسية مع تزامن الدورات الاقتصادية. هذا على الرغم حدوث تشابه في الهياكل الاقتصادية المحسوبة بالفرق بين نصيب كل قطاع من إجمالي القيمة المضافة في مصر والدولة شريكها التجاري، الذي لا يصاحبه بالضرورة تشابه في هياكل التجارة الخارجية. وعليه ترفض فرضية البحث، التي تقوم على وجود تأثير طردي لكثافة التجارة على تزامن الدورات الاقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين.

يستخلص مما سبق أن التزامن بين الدورات الاقتصادية بين مصر وشركائها التجاريين لا يعود إلى كثافة التجارة البينية، ولكن لعوامل أخرى، توصي الورقة بمزيد من البحوث لتحديدها. وهو ما يلفت انتباه صانعي السياسة إلى ضرورة إعادة صياغة سياسات التجارة الخارجية لمصر على نحو يمكنها من الاستجابة للزيادة في الطلب الخارجي، المصاحب لحالة التوسع والرواج الاقتصادي في الدول الشركاء التجاريين، الأمر الذي يسمح بانتقال هذه الحالة إلى مصر، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تدعيم القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية غير المرغوب فيها، تجنبا لأن تلحق بمصر آثار عدوى الأزمات الاقتصادية العالمية. كما تبرز أهمية الروابط الاقتصادية العالمية الأخرى، وفي مقدمتها الروابط المالية، التى تشهد نمواً في أهميتها وتاثيرها.

الهوامش

(1) ترجمة لـ Inter-Industry Trade
(2) ترجمة لـ Inter-Industry Trade
(3) ترجمة لـ Pooled Data
(4) ترجمة لـ Leading Economic Indicators
(5) ترجمة لـ Coincident Economic Indicators
(6) ترجمة لـ Lagging Economic Indicators
(7) ترجمة لـ Hi -Tech Industries
(8) ترجمة لـ Low-Tech Industries
(9) ترجمة لـ Instrumental Variables
(10) ترجمة لـ The Gravity Model
(11) ترجمة لـ Generalized Least Squares (GS)
(12) ترجمة لـ Endogenously determined variables
(13) ترجمة لـ Two Stages Least Squares (TSLS)
(14) تم الحصول على هذا البيان من قاعدة بيانات وزارة الزراعة الأمريكية.
(15) لقد تم الاعتماد في الحصول على النتائج وتقدير النموذج القياسي على البرنامج الاحصائي Eviews6.
(16) ترجمة لـ Cyclical Components
(17) ترجمة لـ Stationary Time Series
(18) ترجمة لـUnit Root Test
(19) يحتوى اختبار جذر الوحدة على عدة اختبارات لسكون السلسلة الزمنية (أو الفرق الأول أو الثاني لها)، هى :
Augmented Dickey-Fuller (ADF), GLS transformed Dickey-Fuller (DFGLS), Phillips-Perron (PP), Kwiatkowski, et. al. (KPSS), Elliot, Richardson and Stock (ERS) Point Optimal, and Ng & Perron (NP).
(20) تم حساب مؤشر التخصص القطاعي في قطاعات: الزراعة والصيد والغابات، التعدين والاستخراج، التصنيع، التشييد، تجارة الجملة والتجزئة

والمطاعم والفنادق، النقل والتخزين والاتصالات، الأنشطة الأخرى.

(21) عند أخذ الفرق الاول لبيانات المكونات الدورية لدولتي السعودية والإمارات، تصبح قيمة τ المحسوبة 3.897106، 5.707884 على التوالي ، وهي أكبر من قيمة τ الحرجة عند جميع مستويات المعنوية.

(22) تصنف كل من مصر والصين، وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2005، ضمن الدول متوسطة الدخل ، والهند منخفضة الدخل. في حين تصنف الدول الثلاث ضمن الدول النامية.

(23) ترجمة لـ Common Intercept

المراجع العربية

البنك المركزي المصري (2008/2007)، التقرير السنوي.

البنك المركزي المصري (2009/2008)، «المجلة الاقتصادية»، المجلد التاسع والأربعون، العدد الثالث.

السقا، محمد وعيد، مساعد (غير معروف)، «هل تنجح العملة الخليجية الموحدة؟ قياس روابط التجارة والنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون باستخدام تحليل البانل»، http://www.cba.edu.kw/Elsakka/GCC_COMMON_CURRENCY.ppt

وزارة التجارة والصناعة (مايو 2009)، «أداء التجارة الخارجية»، تقرير نصف سنوي، المجلد الأول، العدد الخامس.

المراجع الانجليزية

American Ministry of Agriculture, http://www.wcrl.ars.usda.gov/cec/java/capitals.htm

Asteriou, D. and Hall,S.(2007), Applied Econometrics: A Modern Approach Using E-views and Microfit, Pagrave Macmillan.

Calderon, C. ; Chong, A. ; and Stein, E. (2003), "Trade Intensity and Business Cycle Synchronization: Are Developing Countries any Different?", Central Bank of Chile, Inter-American Development Bank, Working Paper No. 478, http://www.iadb.org/document.cfm?id=788299.

Calderón, C.(2007), "Trade, Specialization and Cycle Synchronization: Explaining Output Comovement between Latin America, China and India", The World Bank, LCRCE, http://www.siteresources.worldbank.org/INTLACOFFICEOFCE/.../BusinessCycles.pdf.

Frankle ,J. and Rose, A.(1997),"The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria", The Politcal Economy of Monetary Union, http://www.faculty.haas.berkeley.edu/arose/ocaej.pdf

Fidrumuc, J. (2001), "The Endogeneity of Optimum Currency Area Criteria, Intra industry Trade and EMU Enlargement", Bank of Finland and Institute for Economies in Transition BOFIT, Discussion Papers, No. 8.

Fidrumuc, J. ; Korhonen,I. ; and Batorova, I. (March 2008), "Dynamic Correlation Analysis of Business Cycles of Selected Emerging Countries", http://www.hse.ru/.../fidrmuc_korhonen_batorova_final%20for%20Moscow.pdf.

Garcia-Herrero, A. and Ruiz, J.(2008),"Do Trade and Financial Linkages Foster Business Cycle Synchronization in a Small Economy?", Banco De Espana, Madrid, No. 0810.

Goggin, J. and Siedschlag, I. (2009), "International Transmission of Business Cycles Between Ireland and its Trading Partners", ESRI , Working Paper No. 279.

IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook, Various Editions.

Kraay,A. and Ventura,J.(2001),"Comparative Advantage and the Cross-section of Business Cycles", NBER, Working Paper No. 8104, http://www.nber.org/papers/w8104

Kose, A. and Yi, K.(2001), "International Trade and Business Cycles: Is Vertical Specialization the Missing Link?" , American Economic Review, Papers and Proceedings, Vol.91.

Ramadan, M.(2005),"Indicators of Business Cycle Activity in Egypt", The Cabinet Information and Decision Support Centre Economic Analysis Sector.

Rana, P. (2007), "Trade Intensity and Business Cycle Synchronization: The Case of East Asia", Asian Development Bank, Working Paper Series on Regional Economic Integration No. 10.

Shin, K. and Wang, Y.(2004), "Trade Integration and Business Cycle Synchronization in East Asia", ISER Discussion Paper No. 574, www.papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=395981

Traistaru,I.(2004),"Sectoral Specialization, Trade Intensity and Business Cycles Synchronization in an Enlarged EMU", http://www. economics.ca/2004/papers/0274.pdf.

United Nations, National Accounts Main Aggregates Database.

Zebregs, H. (2004),"Intraregional Trade in Emerging Asia", IMF Policy Discussion Paper, No. PDP/041/.

ملاحق إحصائية

ملحق رقم (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test

المتغير	الدولة	τ المحسوبة	τ الحرجة×			النتائج
			1%	5%	10%	(فرضية العدم)
السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مصر	2.559297	أكبر	أكبر	أكبر	قبول××
	إيطاليا	1.927851	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
	ألمانيا	0.174343	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
	الهند×××	0.143279	أكبر	أكبر	أكبر	رفض
	الولايات المتحدة الأمريكية	1.241856	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
	السعودية	0.878849	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
	المملكة المتحدة	1.028880	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
	اليابان	1.306344	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
	كوريا الجنوبية	2.802981	أكبر	أكبر	أقل	قبول عند 1%، 5%
	الصين	3.261799	أكبر	أقل	أقل	قبول عند 1%
	الإمارات	1.234552	أكبر	أكبر	أكبر	قبول
المكون الدوري للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مصر	4.593741	أقل	أقل	أقل	رفض ××
	إيطاليا	3.949310	أقل	أقل	أقل	رفض
	ألمانيا	4.403485	أقل	أقل	أقل	رفض
	الهند××××	5.100852	أقل	أقل	أقل	رفض
	الولايات المتحدة الأمريكية	4.638376	أقل	أقل	أقل	رفض
	السعودية	2.911912	أكبر	أكبر	أقل	رفض عند1%
	المملكة المتحدة	4.300483	أقل	أقل	أقل	رفض
	اليابان	3.680277	أقل	أقل	أقل	رفض
	كوريا الجنوبية	4.564703	أقل	أقل	أقل	رفض
	الصين	4.475283	أقل	أقل	أقل	رفض
	الإمارات	3.587510	أكبر	أقل	أقل	رفض 1%،5%

(×) تبلغ القيمة المطلقة لـ τالحرجة 3.6171، 2.9422، 2.6092 عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على التوالي.

(××) فرضية العدم: احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة (غير ساكنة).

الفرضية البديلة: عدم احتواء السلاسل الزمنية على جذر الوحدة (ساكنة).

(×××) تم إجراء الاختبار باحتساب الفرق الأول لبيانات السلسلة الزمنية للمتغير.

(××××) تم إجراء الاختبار باحتساب الفرق الثاني للمكونات الدورية للمتغير.

المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتمادا على:

- United Nations, National Accounts Main Aggregates Database.

ملحق رقم (2)
نتائج التقدير القياسي

	الحد الثابت المشترك			الأثر الثابت		الأثر العشوائي			المتغيرات المساعدة		
	C	LOG (T)	LOG(S)	LOG (T)	LOG(S)	C	LOG (T)	LOG(S)	C	LOG (T)	LOG(S)
المعلمات المقدرة	-3.599	-0.192	-1.309	-0.395	-2.385	-2.658	-0.120	-0.985	-2.823	-0.125	-1.049
الخطأ المعياري	0.5778	0.0713	0.1966	0.114	0.325	0.8702	0.089	0.316	2.459	0.177	0.894
قيمة t المحسوبة	-6.229	-2.689	-6.660	-3.472	-7.345	-3.055	-1.349	-3.119	-1.148	-0.703	-1.173
الاحتمال	0.000	0.010	0.000	0.002	0.000	0.004	0.186	0.004	0.258	0.486	0.248
R^2	0.569			0.84		0.22			0.22		
Adjusted R^2	0.546			0.76		0.18			0.18		
D.W Stat.	2.3			2.5		2.2			2.2		

C= ثابت التقدير.
LOG(T) = لوغاريتم التجارة.
LOG(S) = لوغاريتم التخصص.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر - العدد الأول - (2011) 87 - 98
المعهد العربي للتخطيط

وقائع المؤتمر الدولي التاسع حول "المرأة والشباب في التنمية العربية"

(القاهرة: 22-24 مارس 2010)

عرض: صالح العصفور*

1. مقدمة وخلفية

بالتعاون مع كل من البنك الإسلامي للتنمية وجامعة الدول العربية ممثلة بإدارة التنمية والسياسات الإجتماعية، ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، عقد المعهد العربي للتخطيط مؤتمره السنوي التاسع في مدينة القاهرة في الفترة 22-24 مارس 2010 تحت عنوان : " المرأة والشباب في التنمية العربية" .

تحدث في جلسة الافتتاح الدكتور عيسى الغزالي مدير عام المعهد فأوضح أن هذا المؤتمر يستمد أهميته المعرفية من التعريف العريض للتنمية على أنها " عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" بغض النظر عن نوعهم الإجتماعي وعن فئاتهم العمرية. كما يستمد موضوع المؤتمر أهميته العملية مما توصل إليه القادة العرب في مؤتمر القمة الاقتصادية، الذي عقد في الكويت خلال الفترة 19–20 يناير 2009 حول " مختلف التحديات التنموية التي تواجهه الدول العربية" . حيث أوصى المؤتمر (ضمن ما أوصى به) بما يلي:

التوصية الأولى، تتركز حول " تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والإجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادىء العدل والانصاف في المجتمع" ، حيث تنطوي هذه التوصية على إدراك بأهمية دور المرأة في عملية التنمية من جانب، وبمحورية قضية المساواة بين الجنسين في تعزيز هذا الدور التنموي من جانب آخر.

أما التوصية الثانية، فتتعلق " بالتوجه لوضع الإمكانات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وتثقيفه، ليصبح مؤهلاً لاستكمال مسيرة التنمية وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية" ، وقد ربطت هذه التوصية بطريقة واضحة وصريحة بين فئة الشباب (إناثاً وذكوراً) في الفئة العمرية (15-22 سنة) وبين عملية التنمية، وذكر مدير عام المعهد العربي للتخطيط بأن التحديات التنموية التي تواجهه الدول العربية في ما

* باحث ومنسق وحدة النشر العلمي – المعهد العربي للتخطيط.

يتعلق بفئة الشباب تتمثل في قضايا البطالة وقضايا التعليم. وذكر أن فئة الشباب في الدول العربية تمثل حوالي 21% من إجمالي السكان، حيث تعاني هذه الفئة من معدلات مرتفعة من البطالة مقارنة بمعدلات البطالة الوطنية، وأن معظم البطالة في هذه الفئة ترجع للداخلين الجدد إلى سوق العمل، كما أن معدل البطالة في أوساط الإناث يفوق ذلك في أوساط الذكور من فئة الشباب.

واهتماماً من المعهد بإثراء مداولات المؤتمر، فقد قام بدعوة خبراء متخصصين مشهود لهم بالخبرة والتميز العلمي لتناول قضايا محورية تتعلق بلب محاور المؤتمر : دور المرأة في مواجهة تحديات التنمية في الدول العربية، وتحديات تضمين الشباب العربي في خطط التنمية والتمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية.

وعلى أساس الاعتبارات أعلاه، فقد تحدد الهدف الرئيسي من المؤتمر في توفير منبر لتبادل الآراء واستعراض الخبرات، وتعظيم التفاعل بين صناع القرار والباحثين حول قضايا المرأة والشباب في التنمية العربية خصوصاً والدول النامية عموماً.

حضر المؤتمر حشد من الباحثين والمتخصصين وأصحاب القرار تجاوز المائة شخصية، ناقشو على مدى ثلاثة أيام 13 ورقة تناولت معظم محاور المؤتمر. في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء في هذه الأوراق وما خلصت إليه من نتائج.

2. الأوراق الرئيسية

كانت **الورقة الرئيسية الأولى** تحت عنوان " المرأة والشباب في التنمية العربية". وقد قامت بإعداد هذه الورقة هبة حندوسة المؤلف الرئيسي لتقرير التنمية البشرية في مصر، وتناولت فيها بعض التوجهات الرئيسية المتصلة بتمكين المرأة والشباب في البيئات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية أثارت بعض بواعث القلق بشأن الاتجاهات والقيم التقليدية إزاء موضوع المساواة بين الجنسين، ملاحظة السرعة التي حصلت بها المرأة العربية على التعليم خلال العقود الثلاثة الماضية، ومع ذلك تلاحظ أيضاً أن الثقافة الحالية هي أقل قبولاً لفتح الأبواب أمام دخول المرأة مجال العمل والتوظيف، وملمحة إلى أن الشباب في العالم العربي يعاني كما تعاني المرأة من مظالم متشابهة إلى حد بعيد رغم الفروق في الدخول ومعدلات التنمية.

في مراجعة لتوجهات خبرات التنمية في الدول العربية أكدت الورقة على أن هناك عوامل أربعة قد ساعدت في الحد من مشاكل استبعاد الشباب وفي دعم ما حققته المرأة من تقدم في المطالبة بحقها في المساواة داخل المنزل وفي مكان العمل وفي المجتمع الكبير. تمثلت هذه العوامل في جهود الحكومات في التحكم في ديمغرافية السكان، وفي تحقيق الوصول إلى تعليم جيد، وفي الحد من الفقر وفي تعزيز مسار نمو

كثيف العمالة. ولاحظت الورقة أن هذه الجهود قد تكللت ببعض النجاحات في بعض الجوانب وفي بعض الدول ولكنها أصيبت بإخفاقات في بعض الجوانب وفي بعض الدول.

ولاحظت الورقة أن معظم الدول العربية قد نجحت في تحقيق بدايات قوية لدمج الجنسين في ميزانياتها وكذلك في استهداف مجموعات محددة من المستفيدين، وبالرغم من ذلك فإنه لم يتوافر لدى هذه الدول القدرة على التعامل مع اثنين من الجوانب الحاسمة في صنع السياسات يتمثل الجانب الأول في تحديد أفضل الممارسات لتحقيق التقدم والارتقاء، فيما يتمثل الجانب الثاني في بناء القدرات من أجل الإدارة المستندة إلى النتائج وجميع العناصر التي توفر الشفافية والمساءلة.

أما **الورقة الرئيسية الثانية** فقد كانت تحت عنوان : " التشغيل وقابلية التوظيف بين الشباب العربي: التحديات والسياسات البديلة "، من إعداد نادر قباني – مدير قسم الأبحاث في الأمانة السورية للتنمية. إستعرضت ما تلقته قضايا الشباب من اهتمام من قبل صانعي السياسات والباحثين في العقود الماضية، ولكن الدلائل على تحقيق نجاحات في مشاريع الشباب لا زالت محدودة، مع ملاحظة أن هناك مبادرات جديدة وواعدة على المستوى المفاهيمي. ومع ذلك فإن برامج الشباب تمثل إشكالية على جميع المستويات.

تلاحظ الورقة أن قضايا الشباب على مستوى السياسات ترتبط بقضايا أوسع كخلق الوظائف والتعليم والإسكان والزواج، ولكن الورقة قد تركزت على قضية البطالة، وقابلية توظيف الشباب. وعرضت الورقة محددات عرض سوق العمل للشباب، وركزت على الاتجاهات الديموغرافية، حيث ذكرت أن هناك نسبة نمو سكاني للفترة 1950-1990 قادت إلى أعلى نسبة في عروض العمل المستدامة في العالم للفترة 1970-2010. ومن ثم قادت إلى تحد آخر تمثل في خلق وظائف كافية (ضغط العرض).كما استعرضت الورقة أهم محددات طلب سوق العمل للشباب متمثلة بالاقتصاد الكلي والنمو، ومناخ الاستثمار، وضعف مؤسسات سوق العمل والتشوهات في سوق العمل.

وفي سياق معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب المنطقة، لاحظت الورقة أن معدلات المساهمة في قوة العمل بين الرجال متقاربة مع المعدل العالمي، وأن معدلات مساهمة النساء في قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأقل على مستوى العالم، حيث تقدر بـ 26% مقابل 52% على مستوى العالم، حيث تنمو ولكن ببطء وليس هناك من دلائل تشير إلى أن هناك زيادة ملحوظة في مساهمة المرأة نسبة للشباب بالمقارنة بالبالغين.

تبين الورقة أن أهم العقبات الأساسية أمام الحصول على عمل تتمثل في الافتقار إلى التعليم المناسب، يليه احتياجات العمل للمهن المتوفرة ويليها عدم وجود شبكة الأعمال لفرص العمل المتوفرة. وتطرح بعض مجالات التدخل من خلال السياسات والبرامج على مستوى العوامل الكلية والجزئية لمطابقة

عرض العمل والطلب على العمل من أجل تجاوز العقبات الأساسية، ومن خلال تحديد السياسات الملائمة وتوسيع الفرص وتشجيع المبادرات الشخصية.

وكانت **الورقة الرئيسية الثالثة** تحت عنوان: "التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية" من إعداد ريا حفار الحسن وزير المالية في لبنان وتقديم لمياء المبيض بساط.

حاولت الورقة الإجابة على بعض التساؤلات عن وضع المرأة العربية اليوم بعد مضي عقد على تبني أهداف الألفية. هل تمكنت المرأة العربية من إحراز تقدم مختلف المجالات؟ وأين نحن اليوم من إحقاق هدف التمكين سياسيا؟ وما هي العقبات التي تعترض المرأة في سبيل تحقيق هذا الهدف، وما السبل الكفيلة لتذليلها؟

تلحظ الورقة تقدماً ملموساً في مستويات تعليم وصحة النساء، كما تلحظ تغيراً في التعاطي مع قضايا المرأة خصوصاً في الخليج بما عكسته خطابات قادة الدول من تغيرات ملموسة وإيجابية حول دور المرأة كقوة مشاركة في الحياة، وتذويب المعوقات الثقافية بهدف النهوض بالمرأة وتشجيعها.

ومع ذلك فإن الورقة تلاحظ أن مؤشر الفجوة بين الجنسين في العالم العربي لا يزال متدن، حيث أن التقرير الشامل حول ردم الفجوة بين الجنسين للعام 2009 والصادر عن القمة الاقتصادية العالمية أن الكويت حصلت على المرتبة 105 والأردن 113 ومصر 126، وجاءت اليمن في أدنى مرتبة في التصنيف بالمركز 134. قامت الورقة بإجراء مقارنات بين ما حققته المرأة العربية وبين ما حققته المرأة على المستوى العالمي وذلك على المستوى التربوي والسياسي والاقتصادي والإعلامي، حيث تمكنت النساء من تحقيق بعض النجاحات على المستوى السياسي والاقتصادي إلاّ أنها لا زالت بعيدة عن اللحاق بنظيرتها في اوروبا.

تخلص الورقة إلى نتيجة مفادها أن عملية إزالة العقبات الثقافية والإجتماعية ومحو الصور النمطية للمرأة لن تنجز بين ليلة وضحاها، ولكنها لن تتحقق بالسرعة المرجوة ما لم تترافق مع تدخل على مستوى المؤسسات السياسية يساهم في وضع الخطط الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار مدى الارتباط والتداخل بين المجالات المختلفة للتنمية الإنسانية. وتؤكد الورقة على أن التدخل الجاد للإطلاع في جميع المجالات وخصوصاً منها المالي والاقتصادي كفيل بضمان التغيير، مما يساهم في تغيير نظرة الشعب للمرأة وإزالة الصور النمطية والادوار المنوطة بكل نوع إجتماعي.

3. الأوراق العامة

الورقة الأولى تحت عنوان: "الإقلال من فجوة النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالتشغيل والأجور في الدول العربية: قياس المكاسب للمرأة والشباب والمجتمع" من إعداد زافيريس تزافاتوس المستشار

السابق في البنك الدولي. استهدفت الورقة الإجابة على التساؤل: ماذا لو لم يكن هناك تمييز بين الرجل والمرأة في العمل؟ وتمت محاولة الإجابة على هذا السؤال بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تشير الورقة إلى أن الاختلافات بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في المتوسط أعلى المعدلات في العالم، وأن الإمكانات الاقتصادية الكامنة للمرأة في هذه المنطقة أكبر من أي منطقة أخرى في العالم. وأوردت الورقة معلومات إحصائية توضح أن جزءاً كبيراً من عمل المرأة غير مدفوع الأجر بالإضافة إلى أن أجر المرأة أقل منه بالنسبة للرجل وأن معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل هي أقل من الرجال، كما أن عملها يتركز في عدد قليل من القطاعات والمهن مقارنة بالرجال. كما أنه نادراً ما يتم العثور على النساء في المناصب العليا.

توصلت الورقة إلى نتيجة مركزية فحواها أنه يترتب على المساواة بين الرجل والمرأة في الوظائف والأجور زيادة بحوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أي ما يعادل متوسط ما ينفق حالياً على الصحة أو التعليم) وزيادة بحوالي 20 في المائة في أجور النساء. ولاحظت الورقة أن هذه النتيجة ربما تحققت في إطار أسواق العمل العربية حسب خصائصها التاريخية، وحسب التطورات التي شهدتها حديثاً فيما يتعلق بتعليم المرأة ومعدلات مشاركتها الاقتصادية ومعدلات البطالة المرتفعة.

أما **الورقة العامة الثانية** فقد كانت تحت عنوان: " فجوة التنمية المرتبطة بالنوع الإجتماعي في الدول العربية: نتائج استكشافية " من إعداد رياض بن جليلي – خبير اقتصادي وعلي عبدالقادر علي – منسق المؤتمر ووكيل المعهد العربي للتخطيط. تهدف الورقة إلى استكشاف ما إذا كانت الدول العربية كمجموعة تختلف عن بقية دول العالم في ما يتعلق بالإنجازات التنموية واستكشاف أهم العوامل المؤثرة على هذه الإنجازات بعد الأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الإجتماعي.

تتلخص أهم النتائج التطبيقية التي توصلت إليها الورقة في ما يلي:

- أنه في ما يتعلق بالتنمية البشرية المرتبطة بالنوع الإجتماعي، كيفما تم قياسها، فإنه ليس هناك من اختلاف ذو معنوية إحصائية بين الدول العربية وبقية دول العالم. وتعد هذه نتيجة مغايرة لتلك المتعلقة بالأداء في مجال النمو الاقتصادي.
- تشتمل أهم المحددات الرئيسية للأداء التنموي المرتبط بالنوع الإجتماعي في كل من الدخل الحقيقي للفرد (بمعنى المرحلة التنموية للدول)، والفترة الزمنية منذ حصول المرأة على حقوقها السياسية، ومعدل النشاط الاقتصادي للمرأة، ومعدل الخصوبة الكلي.
- في ما عدا دخل الفرد الحقيقي، تنطوي بقية المحددات الرئيسية للاداء التنموي المرتبط بالنوع الإجتماعي على محتوى للسياسات التنموية يتعلق، على التوالي، بأهمية تعميق الإصلاحات

المؤسسية الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة وأهمية زيادة الاستثمار في تعليم وصحة النساء.

وكانت **الورقة العامة الثالثة** تحت عنوان: "السياسة الضريبية في إقليم الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ووقعها على النوع الاجتماعي و التشغيل" من إعداد سامي بيبي من شبكة أبحاث السياسات الاقتصادية في كندا بالتعاون مع آخرين. إستهدفت الورقة استكشاف الاثار المحتملة للسياسة الضريبية على التوظيف من كلا النوعين، وذلك لمعرفة آثار التمييز ضد المرأة في كل من الجزائر ومصر والمغرب وتونس، فناقشت التشوهات الضريبية غير المباشرة في مختلف القطاعات داخل كل دولة من هذه الدول. وتناقش الورقة بشكل مقارن النشاطات الاقتصادية واتجاهات الضريبة في هذه الدول، وتسلط الضوء على أهم الاتجاهات والهياكل باستخدام البيانات المتوفرة من مصادر مختلفة، وتستخدم مصفوفة الحسابات الاجتماعية في عملية التحليل.

تؤكد النتائج النهائية للدراسة على أن إزالة الضرائب غير المباشرة والإعانات (الرسوم الجمركية ورسوم المبيعات) تسهم في زيادة الفوارق الاقتصادية وخصوصاً في مرتبات العاملين من الجنسين في كل من الجزائر ومصر. وهذا يعني أن السياسة الضريبية غير المباشرة تؤمن حماية لرواتب العاملات ومساهماتهن الاقتصادية على شكل دخل العمل لأسرهن (وذلك استناداً إلى مصفوفة الحسابات الاجتماعية). ويرجع ذلك لكون العمالة النسائية متركزة في صناعات كثيفة العمالة (كالنسيج) في كل من مصر والجزائر، تنعم بحماية عالية في المتوسط وغير قادرة على المنافسة دولياً، وعليه فإن إزالة الحماية من شأنها أن تتسبب في إنهاء عقود العمال، وذلك بسبب منافسة الواردات الرخيصة.

وتوضح النتائج أن القطاعات كثيفة العمالة النسائية ولكنها تصديرية، تتمتع بحماية أقل في كل من المغرب وتونس، وعليه فإن إزالة الضرائب غير المباشرة سوف يكون لها مردود محايد من حيث آثاره على العاملين من الذكور والإناث وبالتالي على الدخل المتأتي من الأجور.

وتلاحظ الورقة اختلاف الآثار الاقتصادية الكلية لإزالة التشوهات باختلاف الأجهزة الضريبية وباختلاف الاقتصادات المعنية. فبينما يتم تعويض إزالة ضرائب الواردات بتوسع الإنتاج وبالتالي ضرائب الإنتاج (مع استثناءات بسيطة في تونس)، فإن إزالة تعرفة الاستيراد في الجزائر تجلب انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي، بينما تسهم ضريبة المنتج في مصر فقط في إحداث تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. أما في المغرب فإن تخفيض ضريبة الإنتاج والمنتجات سيساعد على تخفيض الإنكماش الاقتصادي الذي فرضته إزالة تعريفة الواردات، في حين أن إزالة ضرائب الإنتاج والاستيراد ستخفف من أثر الانكماش الناجم عن إزالة ضريبة الإنتاج والاستيراد والإعانات في تونس.

4. الأوراق القطرية (دراسات حالة)

التجربة المصرية: نوقشت ثلاث أوراق لدراسة الحالة المصرية تناولت موضوعات مختلفة تتعلق بموضوع المؤتمر.

كانت **الورقة الأولى** من إعداد دعاء عبداللطيف – من المجلس القومي للطفولة والأمومة ومي جادالله – من وزارة الدولة والأسرة والإسكان في مصر، وقد كانت تحت عنوان: " تقدير القيمة المادية للأعمال المنزلية وأعمال العناية التي تقوم بها النساء". استهدفت الورقة إعطاء صورة حقيقية لمساهمة المرأة المصرية في المجالين الاقتصادي والمحلي للمجتمع، عن طريق تحديد مستوى الأنواع المختلفة للعمل الذي تقوم به المرأة المصرية (15-64 عاماً) والوقت الذي يستغرقه القيام بذلك العمل، ووضع قيمة نقدية للوقت الذي تقضيه المرأة في أنشطة العمل المنزلي والرعاية الأسرية.

تشير الورقة إلى أن ثلثي الإناث في المناطق الحضرية يشاركن في الأعمال المنزلية، مقارنة بحوالي 40% في المناطق الريفية يعملن في العمل المنزلي وفي أعمال غير مدفوعة الأجر. كما تشير إلى أن المساهمة في أعمال مدفوعة الأجر تزيد بالنسبة للنساء في أواسط العمر، وهو ما لا يعني إنخفاضاً في المشاركة في الأعمال المنزلية، بل يعني عبئاً مضاعفاً على المرأة، حيث أنها تعمل عملاً مزيجاً بين البيت والخارج.

وتلاحظ الورقة أن الإناث من ذوي المستويات المعيشية المرتفعة هم الأكثر توقعاً للعمل فقط في أعمال المنزل على الرغم من أن هناك زيادة في عدد اللاتي يقمن بعمل مأجور بين هؤلاء الإناث (حوالي 27% منهن)، وما زال يتعين على بعضهن القيام بعمل خدمات منزلية (25%).

وتبين الورقة أن الإناث من ذوي المستويات المعيشية المتدنية هن الأكثر انخراطاً في أعمال منزلية غير مدفوعة الأجر بالإضافة إلى الأعمال المحلية بنسبة 45%، بينما هناك 4.5% منهن يقمن بكل أنواع العمل.

كما تشير النتائج النهائية إلى أن التقدير الإجمالي لقيمة عمل المرأة في الأعمال المحلية وأعمال رعاية الأسرة يتراوح بين 9 و 19% من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا ما اقتصر التقدير على النساء العاملات فقط في الأعمال المحلية والمنزلية، فإن قيمة عمل المرأة تتراوح بين 5% و 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت **الورقة المصرية الثانية** من إعداد أسماء البدوي ورانيا رشدي – من مجلس السكان الدولي تحت عنوان: " تأثير الهجرة الدولية للذكور على وضع المرأة: حالة مصر". تهدف هذه الورقة إلى تقييم أثر الهجرة الدولية على وضع المرأة داخل الأسرة المصرية، ومعرفة ما إذا كان للهجرة من تأثير على تمكين المرأة في الأسر التي تضم أفراداً مهاجرين والتحقق مما إذا كانت هناك من آثار مستدامة إيجابية على النساء بعد عودة المهاجرين الذكور.

توضح الورقة أن للهجرة (وخصوصاً هجرة الذكور) تأثير إيجابي وكبير على احتمال أن تصبح المرأة قائدة في الأسرة، في ما يتعلق بصنع القرار والتنقل، ولكن هذا التأثير لا يبدو أن يكون مستداماً بعد عودة الفرد المهاجر بل وجدت هناك بعض الادلة على الاثر السلبي لهجرة العودة في صنع القرار المستقل.

تشير النتائج التحليلية إلى أن للهجرة تأثير إيجابي على قدرة المرأة على اتخاذ قرارات مستقلة حول المسائل المنزلية وعلى قدرتها على الحركة أثناء غياب المهاجر، ولكن هذا التأثير يتحول إلى تأثير سلبي بعد عودة المهاجرين، وقد تكون النتائج سلبية قد تؤدي إلى العنف بين الجنسين ويلاحظ ذلك عندما تكون الهجرة من مصر نحو دول عادة ما تكون أكثر محافظة إجتماعياً.

وكانت الورقة المصرية الثالثة تحت عنوان: " إتجاهات ظاهرة البطالة في مصر بين الآثار الديموغرافية والاقتصادية " من إعداد راجي أسعد من جامعة ..... ومحمد رمضان من ....

استهدفت الورقة الإجابة على فرضية أساسية مفادها أن " مشكلة البطالة في مصر ذات طابع مؤسسي " تترتب على ما تسببه سياسات التوظف العام من تعظيم الاحتمالات لدى تلك الفئة من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية وما فوقها" للحصول على الوظيفة العامة.

توصلت الورقة إلى عدد من النتائج الفرعية من أهمها " أن بطالة الإناث تمثل أربعة أضعاف بطالة الذكور " وأن الفترة تحت الدراسة شهدت تناقصاً في بطالة الإناث والذكور وبخاصة بطالة الشباب، إلاّ أنها قد شهدت إرتفاعاً للبطالة بين الحاصلين على مؤهل جامعي، وأن أثر سياسات التوظف العام يتركز في أوساط حملة الشهادات المتوسطة والجامعية وبخاصة النساء منهم.

بينت الورقة ضعف تأثير البعد الديموجرافي (متمثلاً في تضخم الفئة العمرية 15-24) على معدل البطالة العام، ومعدل بطالة الإناث والذكور. كما بينت أن خفض احتمال التوظف العام يؤدي إلى خفض معدل مشاركة الإناث المتعلمات، وهو ما يؤدي إلى خفض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل بصورة معنوية. كما لوحظ أنه كان لارتفاع معدل نمو التوظف بالقطاع الخاص عن ذلك للقطاع العام الأثر الاكبر في الخفض الفعلي المشاهد في معدلات البطالة بين عامي 1998 و 2006.

تجربة البحرين

تمثلت حالة الدراسة البحرينية بورقة تحت عنوان: " المرأة البحرينية في مهنة تقنية المعلومات في القطاع العام " من إعداد فاطمة السبيعي – مركز دراسات البحرين.

تهدف الورقة إلى دراسة مدى التقدم الذي أحرزته المرأة البحرينية في حقل تقنية المعلومات، الذي يعد من أهم المجالات التي تسهم في تنمية وإنعاش اقتصاد مملكة البحرين. وتقوم الدراسة بإلقاء الضوء

على مشاركة المرأة في القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال تحليل الفجوة بين التحصيل العلمي والتحصيل المهني من منظور النوع الإجتماعي، وعلى المحددات الإجتماعية والمؤسسية التي تؤثر على انخراط المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات في مملكة البحرين.

بينت الورقة أن عدد النساء العاملات في مجال تكنولوجيا المعلومات في تزايد مستمر، بيد أن قدرتها غير مستغلة بشكل كامل، وعليه فإنها غير قادرة على تحقيق مكاسب كبيرة في مواقع صنع القرار. كما بينت أنه على الرغم من تجاوز عدد الخريجات في مجال تقنية المعلومات بشكل كبير عدد الذكور، إلاّ أن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في تكنولوجيا المعلومات لا زالت أقل من نسبة الرجال، وأظهرت الورقة أن المرأة العاملة في الشبكات والدعم الفني والصيانة لا زالت ممثلة تمثيلاً ضعيفاً، كما أنها لا تزال تشكل نسبة منخفضة في مناصب صنع القرار، وبالتالي فإن هناك جزءاً كبيراً من الموارد البشرية الحالية لتكنولوجيا المعلومات التي لم يتم استخدامها أو تشغيلها في نفس المجال، وذلك على الرغم من الزيادة المطردة في الطلب على تقنية المعلومات.

أكدت نتائج الورقة على أهمية الاستخدام السليم للمؤهلات والقدرات الحالية بغض النظر عن النوع أو الجنس. وطالبت الورقة ضمن توصياتها بتعزيز مشاركة المرأة في ميدان تقنية المعلومات من خلال: تغيير سياسات التعليم الجامعي (الجمع بين النظري والعملي)، ورفع معايير التدريب بحيث تواكب سياسة التدريب الابتكارات في حقل تقنية المعلومات.

التجربة التونسية

تم تقديم ورقة بعنوان: "إختلافات النوع في الحالة الصحية: الحصول على والاستفادة من، خدمات الرعاية الصحية في تونس" من إعداد إيمان الجودي – معهد العلوم التطبيقية والتكنولوجيا. استهدفت الورقة استكشاف التفاوت بين الجنسين من حيث الوضع الصحي وكيفية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في تونس، وذلك علماً بأن نظام الرعاية الصحية التونسي يسعى إلى تعزيز وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها (الخدمات الصحية الإسعافية، والحصول على الخدمات الصحية وفقاً للحاجة إليها).

من أهم ما أبرزته الورقة أنه لم تتم ملاحظة اختلاف بين الجنسين على مستوى أبعاد الحالة الصحية، ومن حيث إمكانية الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية، كما أظهرت أن هناك تحسن في المؤشرات الصحية لكلا الجنسين، ولكن ربما تكون أهم الإنجازات تلك المتعلقة بتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمهات.

وبينت الورقة أنه بالرغم من الفوارق الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، فقد لوحظ وجود تحسن كبير في هذا المجال، وأنه على الرغم من النتائج التي تحققت في مجال وصول المرأة إلى الخدمات الصحية والاستفادة منها، إلاّ أن هنالك بعض الاختلاف في الوصول إلى هذه الخدمات بين مختلف المناطق الجغرافية، وأن الفجوة الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين النساء تختلف من منطقة لاخرى.

كما لاحظت الورقة أنه بالرغم من التحسن الملحوظ بالنسبة لأوجه الاختلاف بين الجنسين، والمشاركة في عملية صنع القرار، إلاّ أن الفقراء من النساء يجدن صعوبة في اتخاذ القرارات والخروج من حالة انعدام الأمن، فالمرأة التونسية لا زالت تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية أخرى مثل ظروف العمل.

التجربة الجزائرية

تمثلت دراسة حالة الجزائر بورقتين بحثيتين، كانت **الورقة الأولى** تحت عنوان: " العائد من تعليم المرأة في الجزائر" من إعداد فيصل بوطيبة من جامعة ... وعبدالرزاق بن حبيب من .....

استهدفت الورقة دراسة العوائد النقدية وغير النقدية من تعليم المرأة في الجزائر. وقد تم استخدام دالة الكسب المينسرية لتقدير معدل العائد الخاص، كما تم توسيع دالة الكسب بهدف تقدير معدل العائد على مراحل التعليم المختلفة.

لاحظت الورقة ارتفاع العائد على تعليم المرأة (10%) مما يعد مؤشراً مهماً لربحية الاستثمار في رأس المال البشري للمرأة في الجزائر. أما في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، فإن الأمر يستدعي رفع معدلات القيد بهاتين المرحلتين دون اغفال جانب الجودة الذي يعتبر مطلباً رئيسياً. كما لاحظت أن تعليم المرأة يسهم فعلياً في تحسين سلوكها الصحي وكذلك صحة أسرتها، وبالتالي فإن تخصيص موارد أكبر للتعليم سيكون سبباً في توفير موارد معتبرة في قطاع الصحة. كذلك الأمر فإن للتعليم دور مهم في تقليص معدلات الخصوبة وتحسين سلوك ثقافة المرأة إزاء الخصوبة، وهي نتيجة تعزز ضرورة زيادة الانفاق على تعليم المرأة، مع أن هناك كثيراً من العوائد غير النقدية على تعليمها.

وبينت الورقة أن انخفاض العائد في القطاع العام يشير إلى وجود تفاوت في سوق العمل بين القطاع العام والخاص، وبالتالي فإن ذلك يتطلب الشروع في إصلاحات مؤسسية بهدف خلق بيئة تنافسية بين القطاعين.

أما **الورقة الجزائرية الثانية** فقد كانت تحت عنوان: " إتجاهات الشباب من الجنسين حول التنمية وعلاقتها بالصحة النفسية: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجزائري من الجنسين " من إعداد فقيه العيد –جامعة أبي بكر بلقايد.

تهدف الورقة إلى التعرف على آراء واتجاهات الشباب حول دورهم ومدى مشاركتهم في عملية التنمية، والدور التنموي الذي تلعبه المرأة، ورصد اتجاهاتهم حول الصحة النفسية وخدماتها، وبالتالي كشف اللثام عن الثقافة النفسية التي يمتلكونها، ومدى إدراكهم للدور التنموي المناط بهم، وتحديد مختلف الفوارق التي تحملها اتجاهاتهم.

لاحظت الورقة أن هناك رغبة جامحة لدى الشباب في المشاركة في العملية التنموية الفعالة واستغلال طاقاتهم في تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بترقيتهم وتحسين ظروفهم بنسب مئوية عالية تتراوح بين 55% و 91%. كما لاحظت أن نصف العينة المدروسة لا تشعر بالأمن النفسي نتيجة للقلق الطبيعي الذي يتعرض له الشباب في بداية مشواره المهني، بالإضافة إلى عدة متغيرات أسرية واجتماعية وحيوية متشابكة ومعقدة. وأظهرت الورقة أن البرامج التنموية الجزائرية غير واضحة وتحتاج إلى تقييم مستمر بما يخدم مصلحة الشباب، وضرورة مشاركته في التنمية، وأنه لا توجد فروق جوهرية من حيث اتجاهات الشباب، أي أن الذكور والإناث يعيشون نفس المشكلات التي تجعلهم في حيرة من أمرهم، والتي تؤدي إلى المزيد من مشاعر القلق العام والترقب وعدم الاستقرار والخوف من المجهول.

وبينت الورقة أن خريجي الجامعات يشكلون طاقة بشرية هائلة قلما يتمكنون من إشباع حاجاتهم الأساسية وخاصة في بيئة نامية، كالبيئة الجزائرية، وغالباً ما يتعرض هؤلاء الشباب إلى الصد والإحباط، وصعوبات جمة في تخطي بعض العراقيل المادية وبعض الحواجز المهنية أثناء سعيهم لتحقيق ذواتهم، مما ينشأ عنه العديد من المشكلات التي تؤدي بهم إلى نوع من عدم التوافق في المجتمع، وبالتالي تعيق تقدمهم وتضعف من قدرتهم على العطاء.

التجربة المغربية

كانت من خلال ورقة تحت عنوان: " تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع الإجتماعي بالميزانية" من إعداد إهناش حسين – رئيس مصلحة آثار السياسات الإجتماعية في المغرب.

هدفت الورقة إلى تقديم تجربة المغرب في مجال إدماج مقاربة النوع الإجتماعي في الموازنة العامة للدولة، من خلال عرض المسار العام لهذه التجربة ولمختلف المحطات التي قطعها مشروع مقاربة النوع الإجتماعي في المغرب بشكل عام وادماج النوع الإجتماعي في إعداد الميزانية على وجه الخصوص.

استندت تجربة المغرب في إدماج مقاربة النوع الإجتماعي بالميزانية على ستة محاور تتفاعل في ما بينها، وهي: شمولية الاعتمادات، وتقوية لا مركزية الميزانية، ووضع إطار للنفقات على المدى المتوسط، ومنهجية النجاعة (الاستراتيجية – البرامج – الأهداف – مؤشرات النجاعة)، وإصلاح مراقبة النفقات العامة والشراكة بين الدولة والفاعلين المحليين.

توصلت الورقة إلى نتيجة مفادها أن تعميم هذه المقاربة على جميع القطاعات الوزارية من شأنه أن يعمق التحليل القطاعي البيني للتدابير المنجزة في إطار إصلاح الميزانية إضافة إلى تطوير مؤشرات النجاعة التي تأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الإجتماعي، وذلك من أجل إحداث تغير في الممارسات تقطع الطريق على الممارسات السابقة من خلال توزيع أمثل للموارد المتاحة.

التجربة السودانية

تمثلت بورقتين، كانت **الورقة الأولى** تحت عنوان: " التفاوت بين الجنسين في التنمية البشرية في السودان: 1990-2005" من إعداد معتصم احمد عبدالمولى – كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، بجامعة الجزيرة.

هدفت الورقة إلى تسليط الضوء على قضية التنمية البشرية في السودان وإلى التحقق من إمكانية تحقيق المساواة بين الجنسين حسب متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية.

تؤكد النتائج التجريبية وجود فجوة بين الجنسين ضد الإناث في جميع مؤشرات التنمية البشرية فيما عدا مؤشر الصحة الذي يميل لصالح الإناث، وأوضحت أنه بمعدلات النمو الحالية فإن الفجوة بين الجنسين في مجال التنمية البشرية لا يمكن جسرها أو القضاء عليها قبل حلول عام 2023، وتشير الدراسة في ختامها إلى أن تحسين القدرة بالنسبة للجنسين دون تمييز هي واحدة من إجراءات فعّالة للتنمية في السودان ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل صانع القرار.

أما **الورقة الثانية**، فقد كانت تحت عنوان: " تقييم حالة النساء وفجوة النوع الاجتماعي في السودان"، من إعداد سامية ساتي عثمان – كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية، بجامعة الخرطوم.

هدفت الورقة إلى تقييم وضع المرأة في السودان والفجوة بين الجنسين في العمل والتعليم، وتحديد الآثار المترتبة على الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وسوق العمل وكذلك تحديد معدل العائد على التعليم في السودان.

تظهر نتائج التحليل فروقاً بين الجنسين في ما يتعلق بالعلاقة بين الأجر والتعليم وسنوات الخبرة. وتشير النتائج إلى أهمية تعزيز التحصيل العلمي للمرأة من أجل تعزيز دورها في سوق العمل ولتحسين العائد على التعليم، كما تظهر انخفاض العائد على التعليم لكلا الجنسين.

تخلص الورقة إلى أهمية تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وتحسين التحصيل العلمي للمرأة السودانية، وتحسين مشاركتها الاقتصادية عن طريق زيادة فرص العمل، ولاحظت أن مثل هذه السياسات تتطلب استثمار قدر كبير من الموارد في تعليم للمرأة، كما تتطلب تحسين إدماج المرأة في الاقتصاد السوداني لجني ثمار هذا الاستثمار.

مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر - العدد الأول - (2011) 99 - 111
المعهد العربي للتخطيط

مراجعة كتاب

23 معلومة لا تقال عن الرأسمالية

23 Things They Don't Tell You About Capitalism

By: Ha-Joon Chang

Allen Lane, London (2010)

مراجعة: أحمد الكواز

1. مقدمة

يقع هذا الكتاب في (286) صفحة مقسّمة لتغطية الـــ 23 معلومة التي لا تقال عن الرأسمالية، مع خلاصة. ويشير الكاتب في المدخل إلى أن الاقتصاد العالمي ملقى الآن ممزقاً، وأنه في الوقت الذي تسود الفقاعات المالية القطاع المالي يعاني الاقتصاد الحقيقي من التمويل. ورغم مساهمة السياسات النقدية والمالية في منع إنهيار الاقتصاد العالمي إنهياراً كاملاً بعد الأزمة المالية لعام 2008، إلا أن التخلص من آثار هذه الأزمة يحتاج عدد من السنين، مع آثار سلبية محتملة على الاستثمار، والإنفاق على بنود الرفاه العام، بسبب تنامي العجز لمعالجة الأزمة.

ويعتقد الكاتب بأن هذه الأزمة، ونتائجها هي بسبب أيدولوجية السوق الحرّ التي سادت منذ الثمانينات من القرن الماضي. فقد قيل لنا، من وجهة نظر الكاتب، بأن ترك الأمور لقوى السوق، استهلاكاً وإنتاجاً، سيقود إلى الكفاءة وإلى الدفع بعوامل الإنتاج على أساس الإنتاجية، وأن التدخل الحكومي في عمل السوق يعوّق هذه الكفاءة وتلك الإنتاجية. وبناء على ذلك قامت أغلب الدول بانتهاج سياسات لتفعيل حرية السوق مثل خصخصة المشروعات العامة، وتحرير الاستثمار والتجارة، وخفض الضرائب على الشركات، وتحرير الضوابط على القطاع المالي والصناعي: وقيل لنا أيضاً أنه رغم بروز بعض مظاهر عدم العدالة بتوزيع الدخل إلا أن هذه المظاهر ستختفي مع تنامي اعتبارات تعزيز الكفاءة.

إلا أن نتائج هذه التوجهات القائمة على حرية السوق، كما يستطرد الكاتب، كانت مضادة، حتى قبل الأزمة المالية عام 2008: تقلص معدلات النمو، ومزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل، وغياب الاستقرار الاقتصادي في العديد من البلدان. وقد تم تغطية هذه الآثار السلبية في البلدان المتقدمة من خلال التوسع في الاقتراض. والسبب يعود أساساً إلى الفروض السيئة، والتعامي عن الرؤية السليمة.

---

* عضو الهيئة العلمية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

لذا فإن هدف الكتاب هو عرض بعض الحقائق الأساسية عن الرأسمالية، والتي لا يتطرق إليها الداعين لحرية السوق. مع التأكيد بأن هذا الكتاب ليس ضد "البيان الرأسمالي". فالنقد الموجه ضد أيدولوجية حرية السوق لا يعني أن الكاتب ضد الرأسمالية. فرغم ما يؤخذ على الرأسمالية من مشاكل إلا أن الكاتب يعتقد بأنها أفضل نظام اقتصادي اكتشفته الإنسانية. لذا فإن النقد موجه أساساً لتلك الصيغة من الرأسمالية التي سادت العالم خلال العقود الثلاث الماضية، ألا وهي "رأسمالية حرية السوق". فهذه الحرية هي ليست الوحيدة المتاحة لإدارة الرأسمالية، كما تشير إلى ذلك نتائج التطبيق للعقود الثلاث السابقة. وعليه فإن هذا الكتاب يساهم في عرض الطرق البديلة التي من شأنها أن تجعل من تطبيق الرأسمالية أفضل. إن المطلوب منا، ولفهم الواقع، هو أن ننزع "النظارة الوردية" التي يلبسها معتنقوا الايدولوجية الليبرالية الجديدة، والتي تظهر الواقع بأنه جميل وبسيط، وهو الامر المنافي للحقيقة. ويورد الكاتب في نهاية المقدمة تحذيراً بأن بعض الأسئلة المثارة في الكتاب قد لا يمكن الإجابة عليها بسهولة، عكس ما يوحي به معتنقوا حرية السوق بأن الإجابة سهلة دائماً: ضمان حرية الاسواق. ونستعرض فيما يلي المعلومات الـــ (23) التي تضمنها الكتاب.

لا يوجد شيء اسمه حرية السوق: يقال بأن هذه الحرية قرار اقتصادي إلا أن ما لا يقال بأن هذه الحرية قرار سياسي وليس اقتصادي. فقد رُفضت رغبة المصلحين الاجتماعيين عام 1819 لمنع عمل الأطفال (الأقل من 9 سنوات فقط) بدعوى توفر حرية الأطفال بالاختيار، وحرية أصحاب العمل بالاستخدام. وذلك بضغوط أصحاب المصالح. مع الازدواجية في النظرة لحرية السوق حالياً، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي السابق بوش الإبن أن تخصيص مبلغ (700) بليون دولار لشراء الأصول الفاسدة في سبتمبر 2008، بأنه استمرار بالمشروع الحرّ. في حين اعتبر النائب الجمهوري جيم بنك منح مبلغ (200) بليون دولار في يوليو 2008 لإنقاذ شركتين من شركات الرهن العقاري بأنها خطوة لا تحصل إلا في بلد اشتراكي مثل فرنسا.

لا يجب أن تدار الشركات لمصلحة أصحابها: يقال بأن أجور العمالة مضمونة، وعوائد مجهّزي السلع الوسيطة مضمونة في حين لا يوجد ضمان لعوائد حقوق التملك (الأسهم) حيث لا يتم الاهتمام بشكل أساسي بمستقبل الشركات طويل الأجل والاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير (إلا في حالة الشركات الكبيرة حيث لا يمكن بيع اسهم المالكين دون إرباك السوق. إلا أن ما لا يقال هو عدم وجود اتفاق على دور الشركات المحدودة المسؤولية فقد عارضها آدم سمث لان إدارتها من قبل غير حاملي الأسهم قد تعرّض السوق الحرّ للخطر وسوء الإدارة. إلا أن كارل ماركس، المنتقد للسوق الحرّ، أيدها بدعوى فصلها للملكية عن الإدارة (وبالتالي تسهّل لهم الانتقال لمرحلة ما بعد الرأسمالية).

يكافأ أغلب الناس في البلدان الغنية بأكثر مما يستحقوا: يقال بأن العامل السويدي يستلم، على سبيل المثال، (50) ضعف ما يستلمه العامل الهندي في نفس مجال العمل، وهو الأمر الذي يعكس تفاوتات

الإنتاجية النسبية التي يحددها السوق الحرّ، وأن أي تدخل في هذا المجال يعتبر ضد آلية السوق. إلا أن ما لا يقال بأن هذا التفاوت يحدث ليس بسبب تفاوتات الإنتاجية فقط بل بسبب الرقابة على الهجرة وتقييد حرية سوق العمل، وبدون هذه الرقابة كان أجر العامل السويدي قد انخفض في السويد. كما أن تفاوت الإنتاجية لا يعزى إلى الأفراد بل إلى سلامة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداعم، أو المعرقل، لحفز الإنتاجية، وأن ترك الامور لحرية السوق لا تقود إلى تعادل الأجور.

ساهمت ماكنة غسيل الملابس في تغيير العالم أكثر من الإنترنت: ما يقال بأن ثورة الاتصالات أحدثت انقلاباً في كيفية عمل العالم الأمر الذي يستدعي المزيد من حرية الأسواق وإزالة القيود. إلا أن ما لا يقال بأن هناك اكتشافات سابقة أثّرت أكثر في الأسواق، مثل ماكنة غسيل الملابس، التي حرّرت المرأة من التزامات منزلية كثيرة لصالح دمجها بالسوق. ويستشهد الكاتب بمقولة الاقتصادي روبرت سولو بأن ربط تحسن الإنتاجية باختراع الانترنت لا يجدي كثيراً (البراهين في كل مكان ما عدا الأرقام حسب تعبير سولو). بالإضافة إلى تأثير اكتشاف إرسال البرقيات عام 1860. أما عن الهدف من هذه المقارنات، ما بين الإنترنت وماكنة غسيل الملابس والبرقيات، فهو أولاً إبراز إساءة تخصيص الاستثمارات على حساب الاستثمار الصناعي ولصالح الخدمات. وثانياً توجه بعض المساعدات التنموية بهدف سدّ "الفجوة الرقمية" من خلال تمويل إرسال أجهزة الكومبيوتر في حين أن هناك أولويات منها توصيل شبكات الكهرباء، ومكائن غسيل الملابس لترفع بشكل مباشر من مستوى معيشة الفقراء. إن فهم التوجهات التكنولوجية ومساراتها ونتائجها يعتبر أمر ضروري لصياغة السياسات الاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً.

الافتراضات السيئة حول البشر تقودك لنتائج أسوأ: يقال، حسب رأي آدم سمث، بأننا لا نحصل على عشاءنا صدقة من الخبّاز أو القصّاب بل جرّاء احترامهم لمصالحهم. حيث يقوم السوق بصقل هذه المصالح وتحويلها إلى توجه اجتماعي متناسق. إلا أن ما لا يقال بأن النزعة الفردية مهمة إلا أنها ليست المحرك للاقتصاد. وهنا يستشهد المؤلف بشهادة مدير رابع أكبر شركة للصلب في اليابان أثناء مؤتمر البنك الدولي حيث قال بأنكم أيها الاقتصاديون لا تفهمون كيف يعمل العالم واقعياً. فرغم خبرتي كحامل لشهادة دكتوراه في المعادن ومدير تنفيذي إلا أني لا أعرف إلا شيء أو شيئين مما يجري في الشركة، ونفس الشيء بالنسبة للمدراء الآخرون. ورغم ذلك يوافق مجلس الإدارة على مقترحات المشروعات المقدمة من العاملين، والسبب هو أننا نفترض أنهم يعملون لصالح الشركة، وليس لنزواتهم الفردية. ويستشهد أيضاً بـ "نظام الإنتاج الياباني" أو "نظام تويوتا للإنتاج" القائم على دمج العاملين في عملية اتخاذ القرارات باعتبار ذلك هو محرك النمو الأساسي وليس الدافع الفردي. ورغم ذلك يعدّ اقتصاديو السوق على اعتبار العمل وفق الدوافع الأخلاقية الجماعية بأنه "وهم بصري". وإذا ما صممنا نظامنا الاقتصادي على أساس محرك الدافع الفردي فقط فسوف لن يعظم ذلك الكفاءة بل يقللها. لأن البشر سيشعرون بأنهم غير موثوق بهم كممثلين أخلاقيين بالمجتمع وبالتالي يرفضون العمل على أسس أخلاقية. وهو الأمر الذي سيترتب عليه مخصصات إضافية للمراقبة، والعقوبات، وتنفيذ الاحكام، إذا ما افترضنا السوء بالآخرين.

لم تساهم سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي بجعل العالم أكثر استقراراً: يقال بأن محاربة التضخم، ضمن سياسات الاستقرار الاقتصادي، جعلت من تحفيز الاستثمار والنمو أمراً ممكناً. إلا أن ما لا يقال أن التضخم غير الجامح، المنخفض هو أمراً مقبولاً حتى من خريجي مدرسة شيكاغو، وأدبيات صندوق النقد الدولي (المتحمسين لسياسات الاستقرار الاقتصادي). ولا يضرّ بالاستثمار والنمو. بل العكس فإن المغالاة بمحاربة التضخم، بمستوياته المنخفضة، سينعكس سلباً على الاقتصاد القومي من خلال ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية (الحالة البرازيلية، وحالة جنوب أفريقيا في تسعينات القرن الماضي)، الأمر الذي يجعل الاستثمار في الأنشطة الحقيقية غير مجدي (لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية)، ويتم توجيه الموارد بدلاً من ذلك للأنشطة المالية التي قد تساهم في قيادة النمو، لفترة، إلا أنها فترة غير مستدامة. كما أوضحت تجارب الأزمات المالية المعاصرة. كما أن الاستقرار المتحقق في البلدان التي إتبعت سياسات الاستقرار الاقتصادي لم يكن استقراراً حقيقياً، بل وهمياً. إن العالم لا يكون أكثر استقراراً اعتماداً على مؤشر معدل التضخم فقط. حيث أشارت دراسة كينث روجوف (كبير اقتصاديي صندوق النقد سابقاً) وآخرون أنه لا يوجد بلد واجه أزمة مالية ما بين الحرب العالمية الثانية ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، إلا أن الأزمات زادت (بمعدل 5%-10%) بعد ارتفاع معدل التضخم أواخر الثمانينات، وهي الفترة التي من المفترض أن تكون أكثر استقراراً بفعل تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي (ارتفع معدل التضخم إلى حوالي 20% في أواسط السبعينات ثم إلى 35% بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008). ومن المؤشرات الأخرى للاستقرار التي يوردها المؤلف: معدل البطالة، والأمان الوظيفي، والتمييز ضد الأنشطة غير المنظمة.

من النادر أن تؤدي سياسات السوق الحرّ إلى جعل الفقراء أغنياء: يقال بأن فشل تجربة البلدان النامية بعد الاستقلال تعود لتبنيها استراتيجيات تدخل الحكومة، والتصنيع الثقيل، والحماية، ومنع الاستثمار الأجنبي المباشر. وأن جميع البلدان التي نجحت في تجربتها الاقتصادية بعد الاستقلال (ما عدا اليابان وكوريا الجنوبية) لإتباعها السياسات القائمة على حرية السوق. إلا أن ما لا يقال هو أن وضع معدلات النمو، وتوزيع الدخل كانت أفضل في ظل السياسات القائمة على تدخل الحكومة (مع استثناءات بسيطة)، وفي ظل أزمات مالية نادرة. وأن البلدان المتقدمة حالياً (لم) تنتهج السياسات القائمة على حرية السوق لتصبح متقدمة، بل العكس. ويعرض الكاتب تجربة، تاريخية، لبلدين هما (A) و (B). حيث سادت في البلد (A) سياسات سيئة جداً باعتراف مؤيدو حرية السوق: حماية مرتفعة، ومراقبة صارمة على حركة رأس المال، وارتفاع الدعم الحكومي. أما البلد (B) فقد سادت به: حماية مفرطة، وحمائية صناعية، وفساد، وبيع الأحزاب السياسية للمناصب الحكومية، وتمييز ضد الاستثمار الأجنبي، وعدم وجود قانون للمنافسة، وضعف قوانين حماية الملكية. البلد (A) هو الصين، والبلد (B) هو الولايات المتحدة (حوالي عام 1880). والبلدان الآن بلداناً متطورة اقتصادياً.

يوجد لرأس المال جنسية: يقال بأنه لا توجد للشركات العابرة للقارات، التي تمثّل أحد أدوات العولمة الاقتصادية، جنسية. وأن التمييز ضد هذه الشركات سيحرم البلدان المعنية من تدفق الاستثمارات ونشر الكفاءة والإنتاجية المرتفعة. إلا أن ما لا يقال أن لهذه الشركات جنسية البلد الذي تنتمي له من حيث دفع الضرائب، وتدفق المنافع للبلد الأم، والخضوع لقوانين الإفلاس للبلد الأم. وأن القول بعدم أهمية جنسية هذا النوع من الشركات هو قول غير مقبول. حيث أن ولاء هذه الشركات هو دائماً للبلد الأم الذي ساهم في دعم، وتمويل، وإنقاذ هذه الشركات أيام مراحل بنائها الأولى.

نحن لا نعيش عصر ما بعد الصناعة: يقال بأن أهمية الصناعة بدأت بالانخفاض لصالح الخدمات مثل أنشطة البنوك والإدارة، وأن البلدان المتقدمة بدأت في الدخول بعصر ما بعد الصناعة، وهو تطور يجب الاحتفاء به وليس الخوف منه. وبالتالي ليس هناك داعي للبلدان النامية من الاهتمام بالأنشطة الصناعية بل القفز إلى اقتصاد المعرفة بهدف دخول مرحلة ما بعد الصناعة. إلا أن ما لا يقال أن حصة الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض بفعل انخفاض كميات الإنتاج بل بسبب انخفاض أسعار المنتجات، قياساً بارتفاع أسعار الخدمات بفعل ارتفاع إنتاجيتها. أما القول بإهمال الصناعة والقفز للخدمات فهو قول هزيل لا يأخذ بنظر الاعتبار القدرات الإنتاجية المحدودة للخدمات في البلدان النامية، وبالتالي صعوبة أن تكون محركاً للنمو في هذه البلدان. كما أن ضعف قدرة الخدمات على التصدير سيقلل من قيمة صادرات البلدان النامية، وبالتالي إنهيار قدرتها على حيازة التكنولوجيا المتطورة من الخارج، وبالتالي انخفاض معدلات النمو. ويشير المؤلف، هنا، إلى عدم خطورة ظاهرة تفكك التصنيع بشرط أن تكون الإنتاجية في القطاع الصناعي تفوق ما يناظرها في البلدان المنافسة، مع ضرورة الحذر والخوف في الحالة المعاكسة.

لا تتمتع الولايات المتحدة بأعلى مستوى معيشة في العالم: يقال في حالة الاعتماد على القوة الشرائية للدولار فإن الولايات المتحدة تعتبر الأعلى في مستوى المعيشة، وهو الأمر الذي يعكس سلامة نظام السوق الحرّ المتبع (دون الكمال) في هذا البلد. إلا أن ما لا يقال هو سوء توزيع الدخل الواسع ما بين الأغنياء والفقراء. وبالتالي فإن حصة الفرد من الدخل يعتبر مؤشراً مضللاً. كما أن ارتفاع القوة الشرائية للدولار داخل الولايات المتحدة تعكس، أساساً، رخص الخدمات، مقارنة بالدول الغنية الأخرى. وذلك يعود للعمالة المهاجرة الرخيصة. بالإضافة إلى عمل الأمريكان ساعات أطول من الأوروبيين.

التخلف ليس قدراً على أفريقيا: يقال بأن أفريقيا مقدّر لها أن تظل متخلفة بسبب ظروف المناخ والجغرافيا التي تؤدي إلى انتشار الأمراض، بالإضافة إلى ضيق أسواقها، وانتشار العنف والفساد والتناحر الاثني، وفقر المؤسسات، وعدم رغبة السكان بالعمل الشاق، وأنه لا يوجد أمامها، بعد فشل العديد من برامج تحرير الأسواق، إلا الاعتماد على المساعدات الخارجية. إلا أن ما لا يقال أن أسباب (التخلف) المشار إليها أعلاه لم تمارس دورها قبل ثمانينات القرن الماضي حيث وصل معدل نمو حصة الفرد من الناتج إلى (1.6%) في ستينات وسبعينات القرن الماضي (وهو مقارب لمعدل النمو الذي ساد في حالة البلدان الغنية

أثناء الثورة الصناعية 1820-1913). إلا أن سياسات الاستقرار الاقتصادي قد مارست، بعد ذلك، دوراً سلبياً على العديد من الاقتصادات الأفريقية. حيث أجبرت على سياسة تشجيع الصادرات، وبالتالي زادت صادراتها من السلع التقليدية، وبالتالي زاد المعروض منها دولياً وانخفضت أسعارها وقلّت عوائدها، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، والموازنة العامة، وغيرها من الآثار، كما أن أفريقيا لا تستطيع أن تغيّر تاريخها أو جغرافيتها. فقد عانت سنغافورة، وجنوب إيطاليا، وجنوب الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان، تاريخياً، من الملاريا، ولم تكن حائلاً أمام التطور. كما أن المناخ المتجمد في العديد من الدول المتقدمة وانعكاساته على تكاليف الطاقة، وعرقلة المواصلات، لم يحول ضد التطور. وكذلك الطبيعة الجغرافية المغلقة لعدد من الدول الأفريقية لا يمكن اعتبارها قيداً، إذا ما أخذنا حالة سويسرا، والنمسا، مثلاً. إن المحدد الرئيسي للتطور هو الاستثمارات الملائمة وليس الجغرافيا أو التاريخ. وأن وفرة الموارد الطبيعية لا يمكن أن يكون نقمة كما يعتقد البعض (وإلا كنّا قد اعتبرنا من يولد في عائلة غنية محتوماً عليه بالفشل!). بالإضافة إلى الحاجة إلى مؤسسات ملائمة لإدارة الاقتصاد والدولة، وكذلك مداخل ملائمة للتكنولوجيا.

تستطيع الحكومة أن تحدد الفائزين: يقال أن الحكومة عاجزة عن امتلاك المعلومات الملائمة لعمل السوق، وانها تحدد الفائزين من خلال مبدأ السلطة، وليس من خلال المبدأ الاقتصادي القائم على التنافسية. ونتيجة لذلك ازدادت المشروعات الكمالية غير المبررة اقتصادياً. إلا أن ما لا يقال هو أن بإمكان الحكومات أن تجمع معلومات مفيدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية. ويستشهد المؤلف، هنا، بشركة "بوهانك للحديد والصلب" المملوكة من الحكومة الكورية في ستينات القرن الماضي، والمتضمنة أكثر عناصر الإدارة سوءً من وجهة نظر مؤيدي السوق الحرّ: مشروعات عام، وسلطة عسكرية، وإنتاج سلع لا تتسق مع نظرية المزايا النسبية. وبعد انسحاب الأمريكان والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين من المشروع (بنصيحة من البنك الدولي)، بدأ المشروع بإدارة كورية وبدعم ياباني عام 1973، واحتل المشروع مرتبة رائدة ضمن أهم مشروعات الحديد والصلب عالمياً، في القرن الماضي. وقد ا عتمدت كوريا الجنوبية في اختيار الفائزين على سياسة الجزرة (إعانات، ودعم، وتخفيضات ضريبة، وقروض من البنوك الحكومية)، والعصا والتهديد بإيقاف القروض، والإجراءات التنظيمية، ومن استخدام ملفات البوليس السري. إن تجربة الحكومة الكورية في اختيار الفائزين لم تقتصر على كوريا فقط بل امتدت لتشمل فنلندا، والنمسا، والنرويج (إدارة الصناعات الرائدة)، والولايات المتحدة (إدارة الصناعات بعد الحرب العالمية الثانية، والدعم الكبير للبحث والتطوير). إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكان فشل الحكومات (فقد فشلت فرنسا- بريطانيا في صناعة الكونكورد، وإندونيسيا في صناعة الطائرات).

لا يترتب على جعل الأثرياء أكثر ثراءً جعل الآخرين أكثر ثراءً أيضاً: يقال يجب أن نخلق الثروة قبل التفكير بتوزيعها. وأن الأغنياء فقط من يملك موهبة الاستثمار والتشغيل، وأن السياسات الشعبية، والحسد للثروات يجب أن تتوقف، لأن الفقراء لا يمكن أن يتحولوا إلى أغنياء فقط من خلال جعل الأغنياء أكثر غنى، وبالأجل الطويل. إلا أن ما لا يقال، أن مقولة "تساقط الدخول": النمو أولاً،

ثم التوزيع لاحقاً، لم تثبت نجاحها. وأن ترك الأمر لهذه المقولة المعتمدة على آلية السوق الحرّ سوف لن يترك الفقراء في حال أحسن. ويشير المؤلف هنا إلى التجربة السوفيتية وتباين وجهات النظر حول "السياسة الاقتصادية الجديدة": منهج الاقتصادي ليريوبرازهنسكي (اليساري) القائل بمصادرة الملكية الزراعية الخاصة وتوجيه المدخرات للاستثمار الصناعي. ووجهة نظر ستالين ونيكولاي بوخارين (اليمينية) القائلة بضرورة استمرار الملكية الزراعية الخاصة. واتجهت الآراء عام 1928 بالأخذ بوجهة النظر الأولى. وترتب على ذلك بناء قاعدة صناعية ضخمة في فترة قصيرة جداً. وبدون هذه القاعدة ما كان بالإمكان صد الهجوم النازي على الجبهة الشرقية في الحرب العالمية الثانية. ومن دون هزيمة النازي في هذه الجبهة ما كان بإمكان الجبهة الغربية أن تنتصر على النازية. معنى ذلك أن أوروبا الحالية تدين للجناح اليساري في الاتحاد السوفيتي!. ويشير المؤلف بأن سبب الاستشهاد بالتجربة السوفيتية هو هذا التشابه ما بين المنهج (اليساري) ليريوبرازهنسكي، والسياسات القائمة حالياً على حرية السوق ولصالح الأغنياء. وبعد إشارة المؤلف لآراء الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال ديفيد ريكاردو (تستثمر طبقة الرأسماليين كافة دخولها، وتستهلك طبقتي العمال وأصحاب الاراضي كافة دخولها) يرى المؤلف تطابق وجهة النظر هذه مع وجهة نظر "السياسة الاقتصادية الجديدة" السوفيتية المشار إليها أعلاه من حيث ضرورة تركّز الفائض القابل للاستثمار في أيدي المستثمرين: طبقة الرأسمالية عند ريكاردو، وهيئة التخطيط في حالة "السياسة الاقتصادية الجديدة" في الاتحاد السوفيتي السابق. وهو ما يتفق مع القول السائد حالياً: "عليك خلق الثروة أولاً، ثم التفكير بتوزيعها". بعد ذلك يشير المؤلف إلى وضع توزيع الدخول في الدول المتقدمة في "العصر الذهبي للرأسمالية 1950-1975"، والفترات الحالية (1990-2000) و(1997-2006)، ليخلص بأن مسألة توزيع الدخل يعتبر أمراً سهلاً وممكناً في حالة توفر نظم الرفاه، ولا تصبح كذلك في حالة غيابها. لذلك فإن التجربة الأوروبية في التوزيع أفضل من الأمريكية.

يُدفع للمدراء الأمريكان أكثر من اللازم: يقال أن الرواتب الضخمة للمدراء الأمريكان مبررة لأنها تعكس إمكانياتهم وتعكس أيضاً ندرتهم في السوق، وأن أي توجه عكس ذلك يضّر برفع الإنتاجية. إلا أن ما لا يقال أن هذه الرواتب مغالى بها بشكل كبير فهي أكثر من عشر مرات المدراء في الستينات من القرن الماضي الذين حققوا نجاحات أفضل من الحاليين. وتعادل رواتب المدراء حالياً (300-400) ضعف متوسط تعويضات العاملين الأمريكان. وإذا كان نمو الشركات هو المبرر لارتفاع الأجور، فلماذا تضخمت الأجور بعد الثمانينات رغم أن النمو سبق هذا التاريخ؟ وإذا ما كانت قراراتهم الناجحة هي وراء الزيادة، فلماذا لم تكن هذه هي الحالة مع نظرائهم الأوروبيين واليابانيين؟ والسؤال الأهم إذا كانت قوى السوق تبرر الزيادة، مقارنة بالدول الغنية الاخرى، فلماذا تفقد الشركات الامريكية قدرتها التنافسية أمام الشركات الأخرى؟.

يتمتع السكان في البلدان الفقيرة بقدرات تنظيمية أفضل من السكان في البلدان الغنية: يقال أن من دون القدرات التنظيمية، القائمة على فرص البحث عن الربح، فإن البلدان النامية لن تتمكن من

النمو والتطور. إلا أن ما لا يقال أن الفقراء يتمتعون بقدرات تنظيمية كثيرة (بالمعنى الفقير) بحيث جعلتهم يبتكرون أساليب للتأقلم مع ضغوط الحياة والبطالة. وأن ما ينقصهم لصقل هذه القدرات وجعلها عصرية هو التكنولوجيات المنتجة والمنظمات الاجتماعية المتطورة خاصة المنشآت الحديثة. تشير إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي إلى أن هناك ما بين 30-50% من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية تعمل لحسابها الخاص. وهذه النسب أعلى من تلك السائدة في النرويج، والولايات المتحدة، وفرنسا. والسؤال هو: كيف يكون السكان في الدول النامية أكثر تنظيماً وفقراء بنفس الوقت؟ يجيب الكاتب من خلال انتقاده لتجربة التمويل الصغير ومتناهي الصغر لمحدودية دورها في القضاء على الفقر. ويستشهد هنا بتجربة "نساء الهاتف" (قام بنك كرامين لمحمد يونس بالتعاون مع شركة تلفونات نرويجية بتأجير الهاتف الجوال لنساء القرى لقاء رسوم معينة) حيث وصلت أرباح هؤلاء النساء إلى (750-1200) دولار سنوياً في ظل متوسط دخل الفرد سنوياً في بنغلاديش لا يتجاوز (300) دولار. إلا أن المشهد انقلب عام 2005 لتصل أرباح النساء إلى (70) دولار سنوياً يقابلها متوسط دخل للفرد سنوياً يعادل (470) دولار. أكّدت هذه النتائج أن نجاح شخص في أعماله لا يعني نجاح الآخرين. إن فشل مثل هذه المقترحات للتمويل يعود لغياب البدائل المجدّية (التحول من خط إنتاجي غير مربح إلى آخر مربح، مثل التحوّل إلى تجارة برامج الكومبيوتر بعد تدهور تجارة الهاتف النقال) وذلك من خلال هياكل تنظيمية جماعية وليست فردية (أي ضرورة توفر حزمة من البنية التكنولوجية، وقوانين الشركات، والنظام التعليمي والتمويلي، وحقوق الملكية، والنفاذ للأسواق) وهي أمور لا تتوفر بالاعتماد على بادرة فردية فقط.

نحن لا نملك الذكاء الكافي حتى نترك الأمور لعمل السوق: يقال يجب أن نترك كل شيء للسوق بسبب إدارته الرشيدة من قبل الأفراد أو المنشآت، وخطورة الاعتماد على الحكومة لتدني نوعية وكمية معلوماتها قياساً بالسوق. وأن السوق قادر (في حالة الفشل) في خلق أسواق جديدة مثل "سوق للانبعاثات البيئية الضارة" حيث يتم بيع وشراء حقوق التلوث في إطار الأمثلية الاجتماعية. إلا أن ما لا يقال أن هناك حدود لرشادة البشر وأن التدخل الحكومي مرغوب ليس بفعل أفضلية المعلومات بل بسبب ضرورة "تقييد الخيارات" مثل تقييد التعامل في المشتقات المالية، خوفاً من تعقد المشكلة وخروجها عن السيطرة (كما حدث بالفعل منذ عام 2008). ويستشهد المؤلف هنا بتجارب عدد من صناديق التحوط الفاشلة مثل "صندوق إدارة رأس المال طويل الأجل". ويؤكد بأن الجميع معرّض للفشل حتى السوق (يقول المثل الكوري: حتى القردة يمكن أن تسقط من الأشجار!). وإذا كان نموذج تسعير الأصول المالية المعدّ من قبل مرتون وشولز (والمستخدم من قبل الصندوق أعلاه)، واللذين فازا بجائزة بنك السويد المركزي، أحد جوائز نوبل، لم يستطيع قراءة الأسواق المالية قراءة صحيحة، فمن أين تأتي الرشادة للأفراد العاديين لإدارة المعاملات على أسس سليمة وبدون أخطاء. كما أن اعتراف الن قريتسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، بخطأ الاعتماد على المصلحة الخاصة في حماية الاموال العامة، يعتبر اعترافاً قاسياً ضد الاعتماد المطلق على حرية السوق. ويسأل المؤلف، لاحقاً ما هو

الحل لفشل السوق؟ الجواب: لابد من تنظيم عمل الأسواق. وهنا يستشهد بآراء أحد الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1978، هربرت سيمون (المتعدد المواهب ما بين الفيزياء والاقتصاد والاجتماع وإدارة الأفراد والمؤسسات، والتنظيم)، من أن الحل هو في ضعف قدرتنا كأفراد على تحليل المعلومات، وليس بتوفير المعلومات. ويتفق سيمون هنا مع الاقتصادي الأمريكي فرانك نايت، والبريطاني جون مينارد كينز من حيث أن السلوك الرشيد سلوك مستحيل في ظل عدم التأكد الغير قابل للحساب. ويشير المؤلف، هنا، إلى رأي وزير الدفاع الأمريكي السابق رونالد رامسفيلد عام 2002: هناك أشياء نعرف أننا نعرفها، وهناك أشياء نعرف أننا لا نعرفها، وهناك أشياء لا نعرف أننا لا نعرفها. وفي ظل هذه الظروف لابد من تقييد الخيارات في مجال الاختيار خوفاً من النتائج المضّرة اقتصادياً واجتماعياً".

لا يترتب على المزيد من التعلم، بحدّ ذاته، جعل البلد أكثر ثراءً: يقال بأن قوة العمل المتعلمة تعليماً جيداً شرطاً ضرورياً لنجاح التنمية الاقتصادية (مقارنة حالتي بلدان شرق آسيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء)، خاصة مع تعاظم دور اقتصاد المعرفة. إلا أن ما لا يقال هو عدم وجود علاقة ما بين (المزيد) من التعليم والرفاه، وأن رفع الإنتاجية لا يرتبط بمزيد من التعليم، وأن اقتصاد المعرفة ساهم في الحاجة لمزيد من التعليم هو أمر مغلوط. والمهم هو ليس المستوى التعليمي، بل قدرة الأمة على تنظيم الأفراد في المشروعات ذات الإنتاجية الأعلى. فقد وصل معدل نمو المتعلمين، في الستينات من القرن الماضي، في تايوان (54%)، والفلبين (72%) إلا أن ذلك لم يعرقل نمو الأولى، ولم يشجع نمو الثانية. ونفس المقارنة تسري على كوريا الجنوبية من ناحية، والأرجنتين والفلبين من ناحية ثانية. وكذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت معدل لنمو المتعلمين ما بين 40%-61% للفترة 1980-2004، إلا أن ذلك لم ينعكس على أدائها التنموي. لماذا: لأن ليس كل ما نتعلمه ينعكس في زيادة الإنتاجية (مثل الآداب، والموسيقى، والفسلفة، وحتى الرياضيات قد لا تكون مفيدة لبعض المهن). أما اقتصاد المعرفة فلا يرى المؤلف بأنه أمر جديد. فقد كانت الصين في القرن الأول أغنى بلد بسبب امتلاك المعرفة، وقادت بريطانيا العالم في القرن التاسع عشر بسبب امتلاكها التطور التكنولوجي. وبعد أن أصبحت ألمانيا بلداً فقيراً بعد الحرب العالمية الثانية لم يقترح أحد تصنيفها كـ "بلد نامي" وذلك بسبب امتلاكها لمعرفة تكنولوجية وتنظيم مؤسسي. ويعتقد المؤلف بأن ارتباط المعرفة بإنتاجية العامل قد انخفض بالعديد من المهن خاصة في البلدان الغنية، وذلك لأن أغلب العمالة بهذه البلدان هي عمالة غير ماهرة. كما أن التنمية الاقتصادية تعتمد أساساً على المعرفة المتجسدة بالمكائن والآلات: المكننة هي العامل المهم في رفع الإنتاجية وليس الإحاطة المعرفية لما يجري في العالم. ويستشهد المؤلف هنا بحالة سويسرا حيث تعتبر نسبة المقيدين بالجامعة هي الأقل ما بين الدول الغنية (10%-15%). ويستنتج المؤلف من الحالة السويسرية بأن أي نسبة للمقيدين بالجامعة تفوق النسب المذكورة لا تعتبر ضرورية لرفع الإنتاجية.

المفيد لجنرال موتورز ليس مفيداً بالضرورة للولايات المتحدة: يقال طالما أن قطاع الأعمال يمثل قلب النظام الرأسمالي من حيث خلق الوظائف وتوفير التكنولوجيا الحديثة، فإن ما يصلح لهذا القطاع

يصلح للاقتصاد القومي، وبالتالي لابد من إعطاء أكبر قدر من الحرية لهذا القطاع. إلا أن ما لا يقال أن منح هذه الحرية، وبالقدر الكبير، يضرّ بالشركات دع عنك الاقتصاد القومي. ويستشهد المؤلف هنا بقول مدير شركة جنرال موتورز (أحد مصانع السيارات في ديترويت بالإضافة إلى فورد وكرسلر، المسئولون عن انتصارات الحرب العالمية الثانية بفعل صادراتهم من الاسلحة الامريكية للجبهة السوفيتية والبريطانية)، آنذاك، وبفعل إسهاماته في الحرب: ما يصح لجنرال موتورز يصح للولايات المتحدة، والعكس صحيح. إلا أنه بعد خمسة عقود من هذا التصريح أفلست جنرال موتورز عام 2009. ورغم كره الشركة للتدخل الحكومي، قامت الحكومة بدفع (57.6) بليون دولار من أموال دافعي الضرائب لإعادة أهلية الشركة بسبب الآثار السيئة المحتملة الفعلية والمحتملة على الاقتصاد الأمريكي (بدون التدخل). ويسأل المؤلف: لماذا وصلت الشركة لحالة الإفلاس؟ يجيب: لأنها بدلاً من أن تنافس الشركات الألمانية واليابانية والكورية لجأت إلى حلول أخرى مثل اتهام المنافسين بالإغراق، ولجأت إلى إنشاء شركة مالية لتقوم بتمويل شراء منتجاتها من السيارات. مع استمرار دفع الرواتب الضخمة لمدرائها وعدم الرغبة في استخدام الارباح في إنشاء خطوط إنتاج تنافسية جديدة.

رغم إنهيار الشيوعية لازلنا نعيش في اقتصاد مخطط: يقال بأن التخطيط سقط مع الشيوعية وأن البديل هو خيار اللامركزية على أساس آليات السوق. إلا أن ما لا يقال أن أغلب البلدان الرأسمالية بلداناً مخططة سواء على مستوى الاقتصاد: تخطيط تأشيري، أو على مستوى الشركات. ويسري ذلك على فرنسا، وبريطانيا، وفنلندا، والنرويج، والنمسا، واليابان، وتايوان، وبلدان شرق آسيا. كما يتم الاعتماد على التخطيط القطاعي، بشكل أساسي، من خلال السياسة الصناعية مثل حالتي السويد، وألمانيا. كما تعتمد مشروعات البنية الأساسية على تخطيط المشروعات أساساً. بالإضافة إلى دور التخطيط في مجال البحوث والتطوير الممولة من الحكومات أساساً.

تساوي الفرص قد لا يكون عادلاً: يقال أنه عندما يكافأ الناس بغضّ النظر عن إنجازاتهم فإن العاملين الجادّين والماهرين سيفقدون الحافز على العمل. لذا فإن المساواة التي يجب أن نسعى لها هي مساواة الفرص، وليس النتائج. إلا أن ما لا يقال هو أن مساواة الفرص أمر ضروري إلا أن الأهم هو أن نضمن تنافس الجميع تحت نفس الشروط. فعدم قدرة تلميذ جائع على التركيز لا يعكس قدراته الحقيقية في المنافسة. لذا لا بد من توفير شروط التغذية الملائمة، قبل الحكم على أداء التلميذ. وأن ذلك، وغيره من الأمثلة في مجال المساواة، لا تتم إلا من خلال السياسة العامة التي تضمن الحراك الاجتماعي. علماً بأن هذا الحراك أسرع وأوضح في حالات الدول القائمة على برامج الرفاه مثل الدول الاسكندنافية، مقارنة بالدول الأخرى الأفقر في مجال هذه البرامج مثل الولايات المتحدة.

تجعل الحكومات الكبيرة الناس أكثر انفتاحاً للتغيير: يقال بأن الحكومة الكبيرة ظاهرة سيئة وأن دولة الرفاه قد ظهرت بسبب رغبة الفقراء أن يحيوا حياة سهلة وبدون جهد وعلى حساب عوائد الضرائب

من الأغنياء. وهذا الأمر مضرّ بالاقتصاد ويقلل من عوامل الديناميكية التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي، مقارنة بالاقتصادات الأوروبية القائمة على الرفاه. إلا أن ما لا يقال أن التصميم الجيد لدولة الرفاه يشجع الناس على أخذ فرصهم بالعمل. وهذا هو أحد الأسباب لقلة الطلب على الحماية التجارية في أوروبا وارتفاعها في الولايات المتحدة. وذلك من خلال قدرة الناس في أوروبا على حماية مستوى المعيشة من خلال برامج الحماية ضد البطالة. ويستشهد المؤلف أيضاً بحالة كوريا الجنوبية التي قللت من أهمية دولة الرفاه بعد أزمة عام 1997 وما ترتب على ذلك من زيادة الخارجين من سوق العمل (الهندسية والفنية أساساً)، وهو الأمر الذي حفّز الطلبة على الالتحاق بكليات الطب لتعرّض القطاع الصناعي (مستوعب المهن الهندسية والفنية) لمزيد من عمل آليات السوق. ويشير المؤلف أيضاً إلى ارتفاع معدلات النمو في دول الرفاه (الحكومات الكبيرة) مقارنة بالحكومات الأقل رفاه (الحكومات الصغيرة). رغم عدم تزكيته لكافة تجارب دول الرفاه.

حاجة الأسواق المالية لأن تكون أقل، وليس، أكثر كفاءة: يقال أن البلدان التي حرّرت أسواقها المالية مثل الولايات المتحدة وإيرلندا قد نمت خلال العقود الثلاث الماضية بشكل أفضل. وأن الأزمات المالية يجب أن لا تكبح جهود التحرير. إلا أن ما لا يقال أن الأسواق المالية أصبحت كفوءة أكثر من اللازم وبشكل مفرط من حيث ابتكار الأدوات المالية، وتحقيق الأرباح الضخمة في الأجل القصير. كما أن السيولة المرتفعة لأصول القطاع المالي جعلت حاملي الأصول المالية ذوي استجابة سريعة جداً للتغيرات. وهذه الاستجابة لا تقارن بأي حال من الأحوال، باستجابة حاملي الأصول العينية لضعف درجة سيولة أصولهم. أي أن هناك فجوة في درجة سيولة الأصول ما بين هذين القطاعين: الأصول المالية (يجب) أن تكون أقل كفاءة. ويشير المؤلف إلى تجربة إيسلندا وكيف وصلت بها نسبة الأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 1000% عام 2007، وتحولت إلى أغنى خامس بلد أوروبي في نفس العام مقارنة بأغنى حادي عشر بلد عام 1995. إلا أن الاقتصاد انصهر بعد أزمة عام 2008. ويضرب المؤلف أمثلة مشابهة من بريطانيا، والولايات المتحدة في هذا المجال. ويرى المؤلف أنه لابد من كبح جماح نمو الأصول المالية بشكل غير منضبط قياساً بالأصول العينية وذلك من خلال ضريبة توبن على أنشطة الأسواق المالية، وحظر البيع قصير الأجل، ورفع متطلبات الهامش (حصة الأموال المطلوب دفعها مقدماً عند شراء الأسهم) ووضع قيود على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود خاصة بالبلدان النامية، على أن لا يفهم من ذلك ضغط نمو القطاع المالي إلى الصفر، بل بالاتساق مع نمو القطاعات الحقيقية.

لا تتطلب السياسة الاقتصادية الجيدة اقتصاديين جيدين: يقال بأن الموظفين الحكوميين غير مؤهلين لصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية القائمة على حرية السوق. وأن انتهاج هذه الحرية يحتاج لعدد موظفين أقل. إلا أن ما لا يقال أن من نجحوا في إدارة الاقتصادات المتطورة لم يكونوا في أغلبهم من الاقتصاديين. حيث تمت إدارة التجربة اليابانية والكورية الجنوبية في عصرها الذهبي من قبل موظفين بخلفية قانونية أساساً. كما لا يقال بأن زيادة استخدام اقتصاديي السوق ترافقت مع فترات الأداء السيء

للاقتصادات. والأدهى من ذلك فإن الاقتصاديين (المؤيدين لحرية السوق) قد ساهموا مساهمة مباشرة في الأزمات المالية بعد عام 2008 من خلال تبريرهم لإجراءات التخلص من الضوابط التنظيمية لعمل الاسواق المالية. إن من ساهم في إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أزمة 2008 هو العودة لافكار اقتصاديين مثل جون مينارد كينز، وجارلز كندبلكر (مؤلف كتاب الأزمات المالية)، وهاي مان منسكي (ذو الإسهامات غير المنتشرة حول الأزمات المالية)، والقائمة على ضرورة الاستثمارات العينية طويلة الأجل والابتكارات التكنولوجية، وبالشكل الذي (ينقل) الهيكل الإنتاجي بدلاً من (توسيع) الهيكل القائم مثل النفخ في البالونات. ولو قام الموظفين الحكوميين في بلدان شرق اسيا، بتبني آراء اقتصاديي حرية السوق، لما وصلت هذه البلدان إلى ما وصلت إليه لاحقاً.

2. ملاحظات ختامية

(1) يهدف هذا الكتاب إلى التنبيه إلى أنه رغم أن النظام الرأسمالي هو من أفضل الأنظمة للإدارة الاقتصادية، إلا أن الإصرار على إدارته وفقاً لآراء مؤيدو حرية السوق، يعتبر أمراً خطيراً على مستقبل كافة الاقتصادات المتقدمة والنامية. واعتماداً على إسهامات المؤلف السابقة، والحالية في هذا الكتاب، فإن الصيغة الرأسمالية التي يدعو لها هي القائمة على دور فعّال للدولة، وعلاقة سليمة ما بين نمو الإنشطة المالية والانشطة الحقيقية، وتطور تكنولوجي، وبناء مؤسسي ملائم للتنمية، وتعليم (ملائم) ومرتبط برفع الإنتاجية، وتقييم عمل مدراء الشركات على أساس قدرتهم التنافسية وليس اللجوء للحماية بدون مبرر معقول، ومراقبة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود لتتسق مع النشاط العيني الحقيقي، وعدم الانبهار بآراء اقتصاديي حرية السوق، وقدرة الموظفين الحكوميين (الاكفاء) والبعيدين عن اعتبارات البحث عن الريع، في إدارة الاقتصاد على أساس من الكفاءة. كما وإن التساقط العادل للدخول لا يمكن ضمانه من خلال تعزيز النمو كهدف رئيسي، وأن المساواة في (الفرص) ليس كافياً، بل لابد أن يرافقه مساواة في (الناتج) لضمان تساقط دخول أقرب للعدالة. وأخيراً، وليس آخراً، فإن حرية السوق ليست حلاً سحرياً بل لابد من دور حكومي للحدّ من خيارات السوق المضرّة بالشركات وبالاقتصاد القومي.

(2) هذا الكتاب شبيه في هيكله مع كتاب بول بروج، الاقتصاد والتاريخ العالمي: أوهام ومتناقضات[1]. حيث يحاول المؤلف أن يناقش عدد من الأوهام الاقتصادية: الأوهام المرتبطة بالكساد الكبير لعام 1929، والأوهام المرتبطة بالعصر الذهبي للحرية التجارية في أوروبا، والأوهام المرتبطة بالأثر السلبي للحماية، ووهم الدور التاريخي للبلدان النامية للتنمية الاقتصادية للغرب (من وجهة نظر المؤلف)، والأوهام المرتبطة بالجذور التاريخية للتخلف والوضع الحالي للبلدان النامية.

(3) يدعو المؤلف، وبحق، إلى دور حكومي في إدارة الاقتصاد من خلال التخطيط التأشيري، أو التخطيط القطاعي، أو تخطيط مشروعات البنية الاساسية، وباتباع وسائل "الجزرة" أحياناً كثيرة و "العصا"

إذا استلزم الأمر. ويعترف بحيادية في فشل بعض القطاعات الحكومية (تجربة بريطانيا وفرنسا في صناعة الكونكورد، وإندونيسيا في صناعة الطائرات). إلا أن المؤلف لم يوضح فيما إذا كان بالإمكان انتهاج مثل هذه المقترحات من قبل كافة البلدان النامية آنياً، وهل تحتاج هذه البلدان، في هذه الحالة، إلى نوع من أنواع التخصص، أو أعادة التوطن الصناعي، من خلال جهود التعاون الإقليمي؟ علماً بأن أغلب البلدان النامية ملتزمة حالياً بالتزامات تحرير العديد من الأسواق، سواء من خلال اتفاقيات الشراكة الأوروبية، أو منظمة التجارة العالمية، أو اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.

(4) إن القول بكفاءة الموظفين الحكوميين في الإدارة الاقتصادية رغم عدم تعميم المؤلف، يحتاج إلى أخذه بحذر في حالات ليست قليلة من البلدان النامية، خاصة الأقل نمواً، حيث يستشري الفساد وظاهرة البحث عن الريع. وقد تكون الحالة الآسيوية الشرقية حالة مشجعة إلا أن توفيرها في حالة بقية البلدان النامية تحتاج إلى استعدادات مسبقة أكبر، سواء من خلال التدريب، أو تفعيل النظام القضائي الكفوء لمحاربة الفساد، وغيرها من المتطلبات.

(5) إن حدود الإصلاح في الاقتصاد الأمريكي، خاصة في مجال منع تداول المنتجات الحالية غير الشفّافة (والذي يعتبر إجراءً سليماً كما اقترح المؤلف)، إلا انه صعب عملياً في حالة هذا الاقتصاد. وذلك لأن صياغة سياسة الإدارة الاقتصادية الحالية تتم من خلال العديد ممن على صلة بسوق الأوراق المالية، وول ستريت، والإجراءات المنظمة لعمل القطاع المصرفي الصادرة أثناء إدارة روزفلت (أثناء فترة الرئيس كلينتون). إن السياسة الأمريكية أسيرة حكم الأقلّية المالية.

(6) لا يملك المرء إلا أن يتفق مع المؤلف من أن الممارسات الاقتصادية خلال العقود الثلاث الماضية قد أضرّت بالعديد من البشر.

الهوامش

(1) Bairoch, P., 1993, Economic and World History: Myths and Paradoxes, the University of Chicago Press.١

Journal of Development and Economic Policies, Vol. 13, No. 1 (2011) 31- 56
© Arab Planning Institute

Imputing Monetary Value to Egyptian Females' Unpaid Domestic and Care Work

Doaa Mahmoud *
May Gadallah *

Abstract

In several cultures, it is believed that women's primary functions are reproductive, domestic and care work (such as housework, cooking, and caring for children, the elderly, and the sick), while men are the main breadwinners. This leads to an incomplete picture of women's real contribution to economic life, where women's unpaid work (especially domestic and care work) is most often being devalued and ignored in various indicators such as GDP. This underestimates women's role in the work field. Proper valuation of unpaid work would show that women should also be considered as main breadwinners if the number of hours worked rather than the money earned is considered. The main objective of this paper is to present a more realistic picture of the Egyptian women's contribution in the economic and domestic spheres of society by determining the level of different types of work done by Egyptian women (15- 64 years) and time spent doing it, and imputing a monetary value of the time spent by women in domestic and care work activities.

تقدير القيمة المادية للأعمال المنزلية وأعمال العناية التي تقوم بها النساء

دعاء محمود
مي جاد الله

ملخص

يعتقد في ثقافات مختلفة أن عمل المرأة هو الأعمال المنزلية والرعاية للأطفال والمسنين والمرضى، بينما يقوم الرجال بالعمل خارج المنزل من أجل الحصول على لقمة العيش. ويقود ذلك إلى صورة عن المرأة ومساهماتها في الحياة الاقتصادية، حيث يتم تجاهل العمل غير المدفوع للمرأة (وخصوصاً عمل المرأة المنزلي) حيث يتم تجاهله أو التقليل من قيمته. تقوم هذه الورقة بتقدير القيمة المناسبة لعمل المرأة، حيث يجب اعتبار هذا العمل كجزء من العمل من أجل لقمة العيش. وبذلك تكون الورقة قد أعطت تقييماً أكثر واقعية لعمل المرأة المصرية ومساهمتها في الاقتصاد وفي المجال المحلي للمجتمع، وذلك عن طريق تحديد مستوى الأنواع المختلفة للعمل الذي تقوم به المرأة المصرية (15–64 عاماً) والوقت الذي يستغرقه القيام بذلك العمل، ووضع قيمة نقدية للوقت الذي تقضيه المرأة في أنشطة العمل المنزلي والرعاية الأسرية.

---

* D. Mahmoud is a Statistical Researcher in the National Council for Childhood and Motherhood, the state ministry of family and population, Cairo, Egypt; email: doaa_am@yahoo.com. M. Gadallah is an Assistant Professor at the Department of Statistics, Faculty of Economics and Political Science,- Cairo University, Cairo, Egypt; email: mayabaza@hotmail.com. N.B. This paper is part of Mahmoud's thesis towards a master degree from the Faculty of Economics and Political Science,- Cairo University, Cairo, Egypt The authors gratefully acknowledge Professor Hussein Abd-Alaziz for his useful comments and the Population Council for providing the data set used in the analyses. The authors are also grateful to Dr. Heba El-laithy for her insightful comments on the paper.

1. Introduction

Unpaid work may be understood to include all productive activities outside the official labor market done by individuals for their own households or for others; such as: housework, care for children and for sick and old people, voluntary community work, subsistence agriculture, helping in family businesses, building the family house, maintenance work, transport services etc. All of these activities have one thing in common — they could, at least in theory, be replaced by market goods and paid services (Swiebel, 1999).

Despite the importance of unpaid work, it is largely not considered in labor force and national accounts. This is mainly due to the difficulty of measuring it, since the outputs of this kind of work are intangible unpaid services. As a result, it remains statistically invisible and is generally ignored in economic policies. This has serious consequences on unpaid workers who are still marginalized by decision makers (Gibb, 1999).

Production Boundaries

Considering any economic activity as being work or not is limited to the production boundaries which, in turn, is determined by the System of National Accounts (SNA), The SNA[1] consists of a coherent, consistent and integrated set of macroeconomic accounts; balance sheets and tables based on a set of internationally agreed concepts, definitions, classifications and accounting rules. It provides a comprehensive accounting framework within which economic data can be compiled and presented in a format that is designed for purposes of economic analysis, decision-taking and policy-making.

Ironmonger (2001)[2] describes the total economy as "a two-legged animal, with a market leg and a household leg — both are necessary for the economy to stand up, to walk and to run". It is therefore inappropriate to describe work as only within the limited scope of the SNA production boundary as economic work. It is also misleading to consider people who do only unpaid household work (most of it is traditionally undertaken by women) outside the SNA production boundary as economically inactive. The value of unpaid work has no difference from the value of that work included within the production boundary of the SNA especially for women (ESCAP and UNDP, 2003).

The latest revision of the United Nation SNA in 1993 has modified the production boundaries of goods and services. As a result, some economic activities previously excluded from the narrow SNA boundary have been included as SNA economic activities. These include "water carrying", "wood collection", and the processing of primary products for own final consumption (milling of grain, basket weaving, home tailoring etc). All of these activities are traditionally undertaken by women (op cit.).

The 1993 SNA is better than earlier SNAs in gender terms because it includes subsistent production, where women often predominate. However, it still does not include all types of work. In particular, it excludes own-account production of domestic and personal services by members of the households for their own final consumption (Budlender, 2002).

Measuring Unpaid Work

There are different approaches for measuring unpaid work but the primary ones are:

The Output Method which takes all outputs into account based on the value of all goods and services produced by the household (quantity x price) at market equivalent prices (ESCAP and UNDP, 2003).

Figure1. A flow chart of the economic activities according to the general definition of production

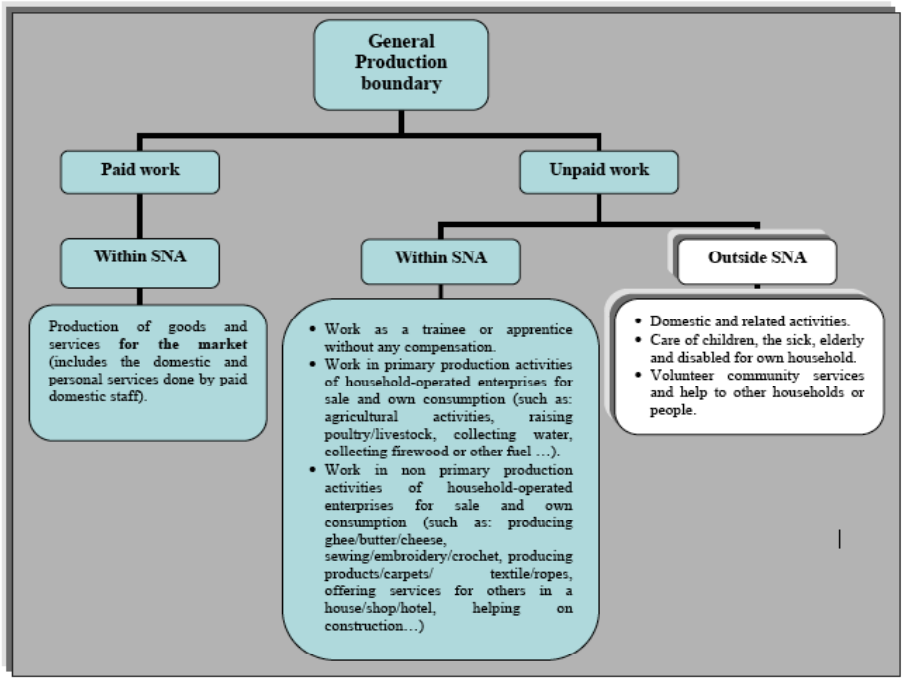

Source: Based on SNA 1993 and ESCAP and UNDP, 2003 — modified by the authors.

The Input Methods which are based on the value of labor that is determined by the wage that would be given to a worker to replace the unpaid worker doing the same work. It includes the opportunity cost approach and the market replacement cost approaches; (a) the specialist market replacement; and (b) The generalist market replacement (op cit.)

Many countries — India, United States, the Republic of Korea, Mongolia, Australia, Canada, Japan, South Africa, Zimbabwe, China, Ireland to name a few — have used these methods to give a monetary value to unpaid work. However, none, as of yet, is perfect. More work needs to be done in order to give a real picture to allow policy-makers and governments to fully understand the importance of unremunerated work Valuating unpaid work in economic terms is part of a process; including its value in SNA being just a step. The UN Statistical Commission in the 1993 revision of the SNA, recommended the compilation of a satellite account (called the Household Satellite Account) as an extension of the SNA central framework to show the role of the unpaid household production (op cit.)

The Household Satellite Account

The United Nation Statistical Commission 1993 and the Fourth World Conference on Women in Beijing 1995 have both recommended that national statistical offices should prepare a "Household Satellite" account that is separated from, but consistent with, the main SNA accounts of the market economy. It would assess the values of unremunerated work outside the national accounts, such as caring for dependents and preparing food, to recognize the economic contribution of women and show the unequal distribution of remunerated and unremunerated work between men and women (Ironmonger, 2001). The satellite account for the household economy should include, in addition to labor costs, measurements of capital expenditure, intermediate costs of production purchased from the market and the value of outputs (Hirway, 1999b).

The household production can be measured and analyzed in different ways and consequently, different satellite accounts may be developed. Several approaches have been presented by scholars in this context (op cit.) There are four major approaches described below:

- The Household Input Output Tables: Ironmonger (1999) pioneered work in this field suggesting two major parts of the economic system: (a) The market part and (b) The non-market part. To include all paid and unpaid work, Ironmonger proposed Household Input-Output Tables and published the first one in 1975-76 for the Australian household economy. The proposed Household Input-Output Tables are exactly the satellite accounts that have been recommended in the 1993 revision of the SNA and in the 1995 Beijing Women's Conference (op cit.). They include time, materials, energy and capital in the household economy.

Based on this approach, Household National Accounts need three types of nationwide surveys: (a) Household Time-Use Survey; (b) Household Expenditure Survey; and (c) Household Output Surveys. No country has yet conducted a nation-wide survey of the last type. However, time-use surveys can collect output data if properly designed (op. cit).

- The Total Work Account System (TWAS) of Canada: TWAS is from the Canadian Statistics that attempts to integrate paid and unpaid work. It gives an analytical view of the laws of paid and unpaid work between different agents in the economy. The basic concept of the TWAS is "the total productive work" and it has two components: (a) "Work of economic value" whose output can be purchased in the paid labor market; and (b) "Personal investment work" which is meant to improve human capital, education and training. The TWAS combines both by developing innovative concepts, indicators and micro data in an integrated way. The main feature of the TWAS is that each work activity paid or unpaid is classified according to the main purpose of the work output (Hirway, 1999b).
- The Household and Resource Satellite Accounts: The value of human resources is not expressed in monetary unit although their labor input to production is. Arboleda and Ericta (!999) have presented a framework for a household and human resources satellite account that is based on the central framework of the 1993 SNA and includes the activities which are outside the 1993 SNA production boundary. It requires data on the stock of consumer durables and on the time use of household members in all activities. There is also a need for an appropriate estimation methodology for valuation of outputs of the different production activities included in the household satellite accounts (Arboleda and Ericta, 1999 in Hirway, 1999b).
- Satellite Accounts of Household Production under Eurostat[3]: In 1999, Eurostat has also proposed a framework for a household production satellite account to provide an overall picture of the productive activities undertaken by households and to give an estimate of the value of non-market household production. The satellite proposes that the household production should be divided into four principal functions namely: (a) The provision of housing services, (b) nutrition, (c) clothing and care and education, and finally (d?) activities like shopping, transportation and cleaning (Hirway, 1999b).

The input method is used for valuation rather than the output method, and time-use survey data are used for measuring labor costs. The generalist method has been recommended for valuation. Capital costs are estimated on the basis of the data on household assets (Eurostat, 1999) All the proposed models for integrating paid and unpaid work in the national accounts system are considered "work in progress", as they are in the experimental phase (Hirway, 1999b).

Data Used in Measuring Unpaid Work

Conventional data collection tools such as census of population or labor force surveys are not capable of providing information on the unpaid non-market activities. Time-use surveys are considered very useful tools in this context since they provide detailed information on how individuals spend their time on a daily or weekly basis with a combination of specificity and comprehensiveness

not achieved in any other type of surveys (Hirway, 1999a) Well designed standardized time use surveys can provide a basis for international comparisons of time use.

Situation in Egypt

Women aged 15-64 years constitute 49% of total persons in the age range of 15-64 years in Egypt (2006 census). However, only 22% of the entire labor-force in this age range is women (Assaad, 2007). This implies that the contribution of females in the work force does not match their size in the society. However, this picture can be changed according to the concept of work adopted.

The International Labor force Organization (ILO) gives two definitions of the labor force: (a) The market labor force which includes all those who are either engaged in economic activity for purposes of market exchange or seeking of work; and (b) The extended labor force which includes those engaged in "the production and processing of primary products, whether for the market, for barter, or for their own consumption" (ILO, 1982).

Under the market definition of economic activity, only market work counts as work. In this context therefore, subsistence workers are considered unemployed. Under the extended definition, any subsistence work counts as work and subsistence workers are not considered unemployed even if searching for market work (ESCAP and UNDP, 2003).

In Egypt, the results of the last Egyptian labor market surveys (ELMPS, 2006)[4] conducted by the Economic Research Forum (ERF) in cooperation with the Central Agency of Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) show that using different definitions of the labor force and unemployment is particularly significant for women in Egypt, as seen in the following table:

Table 1. The Labor Force in Egypt, 2006

	Market Definition	Extended Definition
Labor Force (millions)	22.3	26.8
Labor Force Participation Rates for Working Age Population (15-64)[5]:		
Male	78.5	78.9
Female	26.9	45.9

Source: Assaad (2007).

From Table 1, it may be noted that using the extended definition of the labor force almost doubles the female participation rate (45.9 versus 26.9 with market definition). By using the extended definition, any subsistent work counts as work and many Egyptian women are involved in that kind of work (such as: animal husbandry and dairy products for household consumption), while using the market labor force definition excludes all of these women (Assaad, 2007). For males, there is almost no significant difference in participation rate in either the extended or the market labor force definition.

It is clear that using different definitions of work and labor force dramatically changes the number of economically active women. Looking at the part of unpaid work that is excluded from the SNA for women, may change the real contribution of women in society. Imputing a monetary value of this type of work may help in presenting realistic women participation.

2. Data

The data used are from the nationally representative Egypt Labor Market Panel Survey 2006 (ELMPS, 2006) It covers the civilian non-institutionalized population 6 years of age and above, conducted on a sample of 37140 individuals. Excluded from the survey>s coverage are the residents of the five frontier governorates of North Sinai, Matrouh, Red Sea, New Valley, and South Sinai. These represent an exclusion of less than 2%. ELMPS 2006 is not a time-use survey but the questions on domestic work in Section 4.3 Subsistence and Domestic Work in the individual questionnaire, investigate time spent on various domestic chores during the past 7 days. The questions in this section are applied to all females (6 years and older) and males aged 617-. Only the last question of the section allows for the activity (child care) to be done simultaneously with other activities (Barsoum, 2007).

Section 4.3 of the ELMPS contains 14 activities which are done for the purpose of the household own consumption in the seven days before the survey. These activities may be grouped as follows:

Figure 2. The activities of subsistence and domestic work section in ELMPS 2006.

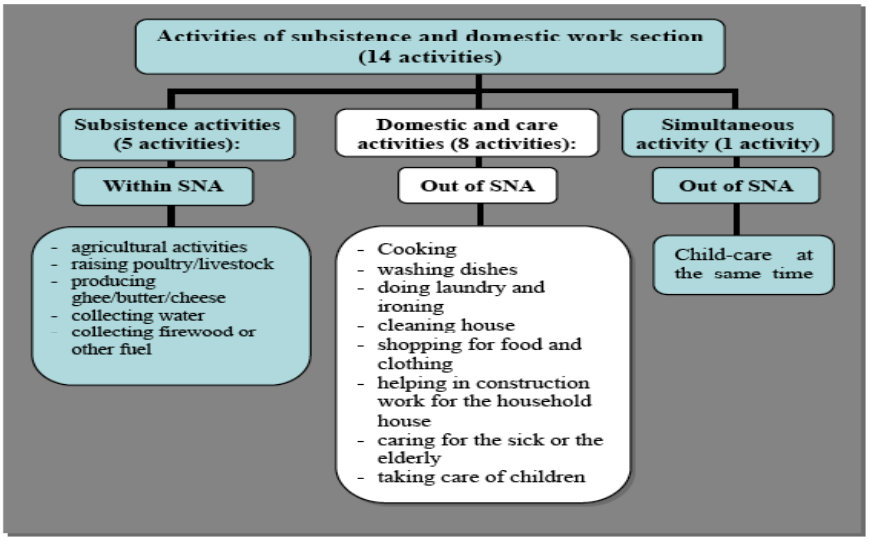

Source: Based on Barsoum (2007) and ERF, ELMPS (2006).

The activity in the last group (Figure 2) is a simultaneous activity, and this type of activities is dealt with in different ways. The United Nations has made a guide about time-use statistics and measuring unpaid work in 2005 which states that "there are no practical satisfactory approaches of measuring time spent in simultaneous activities and further research is needed on this issue". The guide describes some methods that may be considered (Dept of Economic and Social Affairs, Statistics Division, United Nations, 2003). However, these methods are based on the assumption that simultaneous activities are specified in the data, which is not provided in data set used in this paper. Therefore the last activity is excluded in the analyses. The paper is focused on the analysis of the domestic and care work activities which represents the unpaid work out of SNA[5].

The target group in this paper is comprised of females aged 1564- years who responded to the questions on domestic and care activities (12000 females). The rationale for focusing on this group is to be comparable to the definition of labor force age that can be involved in paid work. The following figure shows how the target group is derived from the whole sample survey:

Figure 3. The target group.

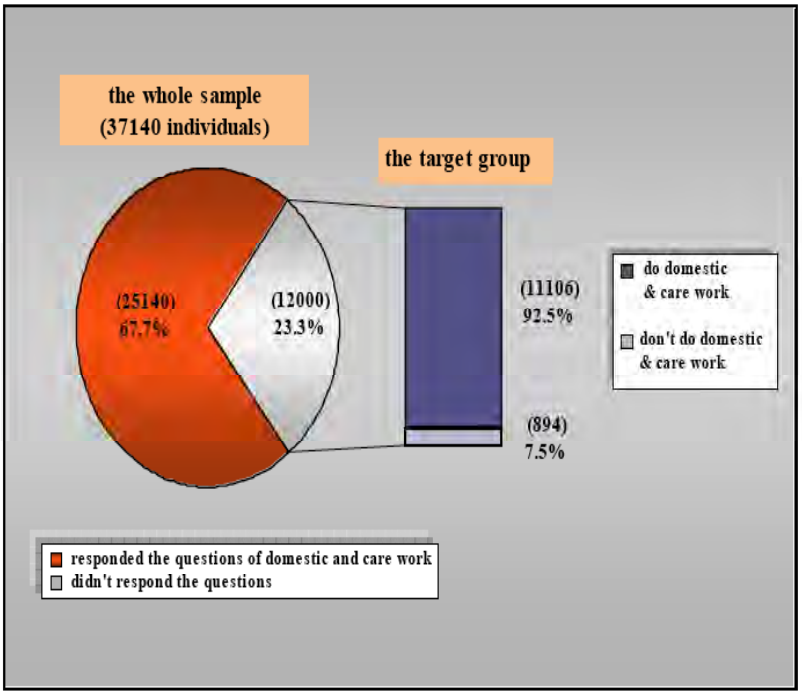

Source: Based on Barsoum (2007) and ERF, ELMPS (2006).

3. Methodology

Generally, imputing a monetary value for unpaid work activities depends on the valuation of the unit of work and the wage rates for this unit. The general formula for computing that value of an individual is:

Value of unpaid work = volume of work done x wage rate (Equation 1)

At the aggregated level, the formula is:

Value of unpaid work = average volume of work done x average wage rate x number of persons involved

(Equation 2)

The volume of unpaid work could be in terms of the output units or time units spent in producing the output. Similarly, the wage rate (price for a unit of work) could be in terms of the wage paid by output units or by time spent. The measurement would depend upon the prevailing practices in the economy of a country. The common approaches used in the valuation are the output approach and the input approach (ESCAP and UNDP, 2003).

Output Approach

This approach would be applicable in economies where household and domestic productions are paid based on the units of output. The valuation of unpaid work in this approach needs data on the output of the unpaid work such as the number of meals prepared, items of clothing washed and ironed, area of house cleaned, children taught, number of elderly given care etc. This approach also needs data on the wage rate per unit of output, such as the labor charge for each meal prepared, charge per item of clothing washed and ironed number of children tutored, payment for each elderly person given care (ESCAP and UNDP, 2003).

The output method is theoretically superior, but unfortunately, it is difficult to be applied if the goods and services produced are not sold on the market (Swiebel, 1999).

Input Approach

This approach is applicable for household and personal services for which individuals are paid by the time spent, depending upon the country practice of payment for those activities such as: taking care of children and the elderly, transporting household members, teaching children, cleaning and other similar activities. This approach is also applicable to volunteer work in non-profit institutions (op cit.)

The input approaches value household production as the sum of all values of its inputs which include labor inputs (time-use) and the use of physical capital (the land, dwellings and equipment owned by households). However, time-use surveys only provide information on time-use; so that, the valuation methods in practice do not take into account the value of the physical capital used by households in non-market production (Budlender, 2002).

The output method measures the values of the goods produced while the input method measures the burden (which is the major concern in unpaid work). Thus, input measures are commonly used in the valuation of unpaid work for household production of domestic and personal services for own consumption (Swiebel, 1999).

Consequently, the current paper concentrates on the input methods to impute a value to the unpaid domestic and care work done by women.

There are two broad approaches in applying the input methods to evaluate the wages: the opportunity cost and the market replacement cost:

The Opportunity Cost Approach (OCA). The opportunity cost approach is based on the potential wage that the person would earn in the market. The most common wage used in this method is the potential wage of the person based on sex, educational level and age, i.e. the valuation will change depending upon who is engaged in the unpaid work (ESCAP and UNDP, 2003). Under this approach, several variations are used:

- OCA1 — Time spent and wage rates are disaggregated according to age only;
- OCA2 — Time spent and wage rates are disaggregated according to age and education level;
- OCA3 — Female wage rate is based on the male wage rate, i.e. applying men's wage to women's unpaid work.

In the last method (OCA3), men's wage is used because applying women's wage to women's unpaid work would reflect the gender difference in wage in the labor market in the economic evaluation of unpaid work, resulting in under-evaluation of the value of unpaid work (Hong, 2001).

The Opportunity Cost Approach assumes that the worker has a job opportunity in the paid labor market and that compensation is based on the worker's qualification or possible paid employment instead of the type of work done. This means that it uses different wages for the same activity when the work is performed by different people. For example, the time spent cooking a meal by a university graduate has more value than the same time spent by someone without formal schooling doing the same activity, even if that person is a better cook (ESCAP and UNDP, 2003).

The Market Replacement Cost Approach (MR). Two types of wage rates — Specialist and Generalist — have been commonly used in the valuation of unpaid work of domestic and personal services, using the market replacement cost approach [(op cit.)

- Market Replacement - Specialist (MR-S). The value of unpaid work for a specific activity is equal to the compensation or wage rate of a specialist engaged in this activity multiplied by the time spent on the activity. MR-S is based on the activity associated with the job by occupational classification and the corresponding wage rate of the particular job classification. For example, time spent on cooking activities could be valued at the wage of a paid chef or cook, and time spent on cleaning activities could be valued at the wage of a paid cleaner. This approach assumes that: (a) The quality of work or productivity of the person engaged in the unpaid work is the same as that of the specialist; (b) The particular specialist is available in the market; and (c) The household production of domestic and personal services for own consumption has the same capital intensity as that in the market.
- Market Replacement - Generalist (MR-G). This approach is based on the wage of the domestic paid worker under the country classification (for example, the wage rate of a housekeeper, or housework or food service worker). This approach assumes that there are available workers in the market and their work is similar to that of a domestic worker.

A general formula that may be used to estimate the aggregate value of the unpaid work using the input approach is:

$$\text{Value of unpaid work} = \Sigma\ T*W*P \qquad \text{(Equation 3)}$$

where T = average time spent for the type of work, activity or job
W = average wage rate per unit of time for work, activity or job
P = estimated population engaged in the work, activity or job

In most countries that have done the calculations such as the Republic of Korea, India, Canada, Japan and the United States of America, the OCA gives the highest values; the MR-G Approach gives the lowest values and the MR-S Approach gives a medium value between them (ESCAP and UNDP, 2003). This is because wages of occupations of housework employees used under the RC Approaches are lower than those of other types of jobs that are used under the OCA. Consequently, assessed value under the RC Approaches tends to be lower than that obtained under the OCA (Fukami, 1998).

The differences between the values from the different approaches become particularly big where there are large inequalities in wages and salaries in the economy. This is the situation in many countries (ESCAP and UNDP, 2003).

4. Results

Different Types of Work by Egyptian Women and Time Spent

This section concentrates on the distribution of the target group of women aged 1564- years according to the different types of work they do and how much time they spend in each type. Results exclude women with time more than 98 hours per week (outliers> cases)[6].

The following are considered in the paper:

1. A woman is considered a paid worker if her employment status is waged employee, employer or self-employed[7] in the reference week.
2. A woman is an unpaid worker within SNA if she does at least one of the activities of unpaid work that fall within SNA either for sale or for consumption[8] in the reference week.
3. A woman is an unpaid worker out of SNA if she does at least one of the activities of unpaid work that fall out of SNA [9] in the reference week.
4. A woman is considered to be doing unpaid work if she does only unpaid work within SNA or out of SNA or both in the reference week.

Table 2. Distribution of Women According to Type of Work and Average Time Spent

Type of work	%	Ave time (hr/wk)
Women do only paid work	0.8	53.4
Women do only unpaid work:	78.9	
・ Do only unpaid work within SNA	0.6	11.1
・ Do only unpaid work out of SNA*	53.6	32.7
・ Do both (within & out) SNA	24.7	43.2
Women do both paid and unpaid work	13.8	69.7
Don>t do any type of work	6.5	0
Total	100.0	38.8

* N.B. Work out of SNA is the domestic and care work
Source: Based on authors' calculations using ERF, ELMPS (2006)

About 92% of women are engaged in domestic and care work, either exclusively or combined with unpaid work within SNA, or combined with paid work. A group of women (about 14%) is engaged in both types of work; paid and unpaid. Hence, they spend large amounts of hours working (about 70 hours per week). This group of women is doubled burdened, and this may affect their opportunities of better life, their health and even their well-being. Finally, there is a group of women (6.5%) who don>t do any type of work; they are mainly young girls at school (Table 5).

It is also clear that the time the women spend in unpaid work out of SNA (about 33 hours) is approximately three times of the time they spend in unpaid work within SNA (11 hours). This means that unpaid work out SNA (which is not included in the National Accounts) takes more time in women's life than the other type of unpaid work (which is included in the National Accounts).

Table 3. Women Involved in Domestic and Care Work and the Average Time Spent in each Activity per Week

Activity	%*	Average time (hr/wk)
Cooking	84.8	8.7
Dish washing	86.8	6.1
Doing laundry	84.1	6.3
Cleaning house	85.5	6.5
Shopping	57.6	5.2
Help in construction	0.5	6.9
Elderly/sick care	8.8	9.4
Child care	34.0	17.9

*N.B. Each female can do more than one activity
Source: Based on authors' calculations using ERF, ELMPS (2006)

Table 4 presents the different domestic work Egyptian women engage in. While most women are washing dishes, cleaning house, cooking or doing laundry, child care takes the longest hours.

Table 4. Distribution According to Type of Work (%)*

Variable	Type of work					
	Only paid work	Only domestic and care work	Domestic and unpaid work within SNA	Domestic and paid work	All work	Don>t do any work
Residence						
Urban	1.0	65.6	9.6	15.7	1.5	6.6
Rural	0.6	39.8	43.2	5.2	4.5	6.7
Total	0.8	53.6	24.7	10.9	2.8	6.5
Age Groups						
15-24	1.0	59.3	20.7	5.0	0.8	13.1
25-34	1.0	56.9	25.6	12.8	2.8	0.9
35-44	0.2	44.3	30.0	19.1	5.8	0.5
45-54	0.6	44.8	29.5	16.8	5.5	2.7
55-64	0.6	55.9	23.5	7.4	1.8	10.9
Total	0.8	53.6	24.7	10.9	2.8	6.5

Table 4 continued ...

Variable	Type of work					
	Only paid work	Only domestic and care work	Domestic and unpaid work within SNA	Domestic and paid work	All work	Don>t do any work
Wealth Index [1]						
Poor	0.9	39.3	45.2	4.6	4.5	5.5
Middle	0.8	56.5	23.4	10.0	2.6	6.6
Rich	0.5	60.0	4.7	24.9	1.7	8.2
Total	0.8	53.6	24.7	10.9	2.8	6.5
Educ Status						
Illiterate	0.5	44.8	39.2	2.6	3.5	9.4
Read or write	0.4	43.0	45.0	3.1	5.0	3.5
Primary	0.4	58.9	31.3	4.1	2.0	3.2
Preparatory	0.7	62.3	23.0	3.9	0.8	9.3
General Secondary	0.2	59.2	9.7	2.0	0.2	28.7
Tech Secondary 3&5 years	1.2	57.6	18.3	15.2	3.0	4.6
Above intermediate	0.7	61.8	6.7	22.1	3.3	5.5
University	1.4	54.1	5.4	29.4	1.7	8.0
Post graduate	8.3	66.7		16.7		8.3
Total	0.8	53.6	24.7	10.9	2.8	6.5
Marital Status						
Not married [2]	2.1	54.0	16.2	9.6	0.9	17.3
Currently married	0.1	54.6	29.5	11.2	3.5	1.1
Married before[3]	1.3	49.5	22.1	13.6	4.7	8.9
Total	0.8	53.6	24.7	10.9	2.8	6.5
Children						
Have children	0.2	51.2	29.5	13.6	5.2	0.2
Have no children	1.7	55.1	17.3	10.2	1.2	14.1
Total	0.8	53.6	24.7	10.9	2.8	6.5

[1] It is a proxy variable for wealth (asset ownership) of the household where the females live. It is constructed using "the factor analysis". The wealth variable is a combination of three types of indicators: durable goods, housing assets, and financial assets. Durables include indicators such as: fridge, freezer, TV, etc. Housing assets include: flooring types, number of rooms, and access to electricity, etc. Financial assets refer to dividends on assets or interest on bank account (El-Hamidi, 2003). The indicator range is then divided by 3 (3 classes), and the class of minimum values represents the lower case "poor" and so on.

[2] Not married includes women who never married and are contractually married

[3] Married before includes widowed and divorced women.

Source: Based on authors' calculations using ELMPS (2006)

Table 5 presents the following:

Place of Residence. About two thirds of the urban females are involved in domestic work only, compared to only around 40% of the rural females, who are more involved in both domestic and unpaid work (within SNA) for the family.

Age group. While the participation in paid work increases for the middle aged females, this does imply a decrease in participation in domestic work. This means double burden, as both works are done combined. Older women have higher chances of relaxing from any work effort.

Wealth index. Females of high standard of living are more likely to be engaged only in domestic work. Although there is an increase in doing paid work among those females (around 27% of them), still it has to be combined with domestic work (around 25%). Females with low standard of living are more involved in unpaid work within SNA in addition to the domestic work with about 45%, while around 4.5% of those females have to do all kinds of work.

Educational status. Low educated females are more likely to be involved in domestic and unpaid work within SNA. As education gets higher, the percentage of doing only domestic work increases to 59%, 62% (primary and preparatory, respectively). About one third of girls who are in general secondary (thanaweya), are kept out of all work, in order to study. Finally, as the education gets higher, females start to be more engaged in paid work, but again, combined with the domestic (around one fourth of them).

Marital status. Interestingly, the percentages of females, who are not engaged in any work, increases for those who are not married (17%) and probably are in schools, and the married before (9%) probably are old women.. But the rest of women are either engaged in paid or unpaid work within SNA beside the domestic work, or only in domestic work by around half of them.

Having children. As having children decreases the possibility of getting engaged in paid work only or not doing any type of work (0.2%), it increases the possibility of staying home and doing domestic work even if combined with other types of work; females who have children and do domestic work combined with other types of work are 48.3%, compared with 28.7% of females who don>t have children.

The following figure represents the distribution of time the females spend in different types of work according to the previous characteristics.

Based on Figure 4, women who do any type of work may be divided into three groups:

Group 1 — Females do only domestic and care work. Females who spend more time in this type of work are urban residents with middle standard of living, (2534- years old) with technical secondary educational level, currently married and have children.

Group 2 — Females do domestic and care work and other types of work. Females who spend more time in this type of work are rich urban residents, (2534- years old) with above intermediate educational level, currently married and have children.

Figure 4. Average hours per week spent by females for each type of work.

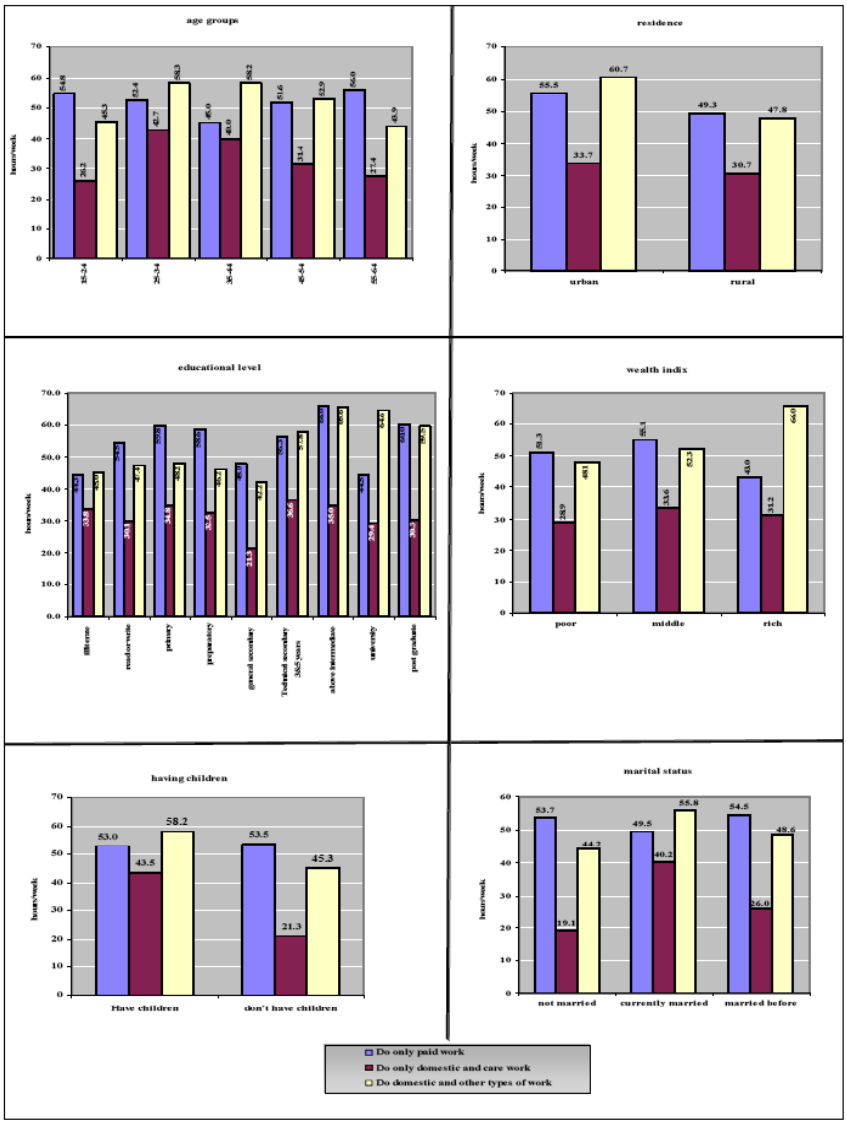

Source: Based on authors' calculations using ERF, ELMPS (2006)

Group 3 — Females do only paid work. Females who spend more time in this type of work are urban residents with middle standard of living, 1524- years old and 5564- years old, with above intermediate educational level, married before or not married and don>t have children.

The characteristics of females in Groups 1 and 2 are similar. This is mainly due to the fact that domestic and care work is related to some familiar characteristics of women: the age range corresponds to the reproductive period (1549-) years, getting married and having children. Thus, females with these characteristics are expected to spend more time in doing this type of work, whether doing it only or with other types of work. For example; females who have children spend time in doing domestic work only (43.5 hours per week). This is twice the time spent by females who do not have children (21.3 hrs). The main difference between the two groups lies on the educational level. This is mainly because Group 2 includes paid work which is occupied by higher educational levels. It is interesting to note that rich females have the most number of hours doing domestic and other types of work.

For Group 3, it is expected of females with such characteristics that allow them to do only paid work to spend more time doing it only. Since females with fewer responsibilities in their families — not currently married females; do not have children; or 5564- years old where their load of housework is reduced since their children are grown up and married; or females who have to do this type of work such as poor or middle females — they are expected to spend more time doing paid work only.

5. Imputing Monetary Value on the Time Spent in Domestic and Care Work Activities

It is imperative to clarify the economic value of housework (based on Equation 3) and its burden on women in a form that allows comparison with other economic indicators, because women play a major role in such activities.

As already pointed out, the target group is comprised of females aged 1564- years that do domestic and care work and spend time not greater than 98 hours per week doing. The 1993 SNA production boundary excludes the household production of domestic and personal services for own use (domestic and care work) for many reasons. One of them is that inclusion of these types of activities would imply that all these persons would be considered workers. Consequently, this makes the definition of unemployment definition impossible (ESCAP and UNDP, 2003). Hence, a minimum level of time spent in these activities should be considered.

The ILO report on decent work for domestic workers (2010) includes a section on laws and regulations of this employment. Some countries restrict the coverage of domestic workers in terms of the duration of employment. An example is Argentina which excludes any domestic worker from employment legislation who works less than four hours per day for the same employer with one rest day per week. Finland excludes domestic workers whose regular hours for the same employer do not exceed three hours per day with one rest day per week. Therefore, a minimum level of 18 or 24 hours per week should be considered.

Components Needed to Compute the Monetary Value

- Time Spent for an Activity per Week. This may be directly taken from ELMPS (2006) as follows: «Section 4.3 Subsistence and Domestic Work» of the individual questionnaire — the eight respective activities of domestic and care work: cooking; washing dishes; doing laundry and ironing; cleaning house; shopping for food and clothing; helping in construction work for the household house; caring for the sick or the elderly; and taking care of children.
- Number of Females Engaged in the Activity may be estimated for the whole population based on the same ELMPS survey (2006) by weighting, where the survey is nationally representative.
- Wage per Hour can be obtained using two procedures:
  - Procedure 1: Using Published Data of Wages at the National Level. The Annual Bulletin of Wages and Hours Work published by the CAPMAS (2005) is used. The monetary value of domestic and care work may be computed using three different types of wages based on the three approaches: (a) OCA3[10] since the average wage used in OCA3 is the male average wage of £E2.86[11] per hour; (b) MR-G since the average wage used in MR-G is the average wage rate for female housework servant shaghalla (£E1.62 per hour); and (c) MR-S since the average wages used in MR-S are the female average wages of the corresponding occupations to the eight respective activities of the domestic and care work.

Table 6 shows these corresponding occupations and its average wage rates per hour for females.

Table 5. Average Wage of Some Occupations (£E?)

Type of activity	Corresponding occupation*	Average wage rate (£E/ hour)
Cooking	Cook in house	2.23
Dish washing	Dish washing worker	1.77
Laundry/ironing	Laundryman/iron man	1.21
House cleaning	Building cleaning	5.98
Shopping	Janitor	0.00
Construction	Construction worker	3.06
Elderly/sick care	Companies	12.71
Child care	Baby sitter	1.15

*N.B. Many countries such as Japan and Canada use these corresponding occupations (Dept of Economic and Social Affairs, Statistics Division of the United Nations, 2005)
Source: The Arabic Union Classification for Jobs 1996, CAPMAS (1996) and CAPMAS, 2005

The results of using these wages are presented in Table 7 in three cases: (a) when minimum number of hours of domestic work is not considered; (b) when 18 hours per week as a minimum level is used; and finally (c) when 24 hours per week is used as the minimum hours.

Table 6. Monetary Value of Domestic and Care Work per Year (£E)
in Comparison with GDP (Procedure 1)

	GDP-2005/2006*	OCA3	MR-G	MR-S
Time less than 98 hrs/wk				
Value of the domestic and care work whether done by itself only or combined with other types of work				
Annual value billions**	581.1	97.890 (97.874 - 97.906)	55.448 (55.439 — 55.457)	85.8 (85.827 — 85.862)
As % of GDP		17	10	15
Value of the domestic and care work that is done by itself only				
Annual value billions	581.1	52.614 (52.602 — 52.626)	29.802 (29.796 — 29.809)	46.402 (46.389 — 46.415)
As % of GDP		9	5	8
Time 18-98 hrs/wk				
Value of the domestic and care work whether done by itself only or combined with other types of work				
Annual value billions	581.1	89.686 (89.666 — 89.706)	50.801 (50.790 — 50.812)	78.378 (78.354 — 78.403)
As % of GDP		15	9	13
Value of the domestic and care work that is done by itself only				
Annual value billions	581.1	47.967 (47.952 — 47.982)	27.170 (27.162 — 27.179)	42.025 (42.006 — 42.043)
As % of GDP		8	5	7
Time 24-98 hrs/wk				
Value of the domestic and care work whether done by itself only or combined with other types of work				
Annual value billions	581.1	81.961 (81.944 - 81.978)	46.426 (46.416 — 46.436)	71.513 (71.490 — 71.535)
As % of GDP		14	8	12
Value of the domestic and care work that is done by itself only				
Annual value billions	581.1	43.960 (43.947 — 43.972)	24.900 (24.893 — 24.907)	38.386 (38.369 — 38.403)
As % of GDP		8	4	7

* GDP is the Gross Domestic Product at Factor Production Cost in current prices (£E1.0 = US$0.16)
** The estimated annual value is followed by an interval that represents the 95% confidence interval considering the sampling standard errors of the estimated variables using this sample.
Source: CAPMAS, The Annual Statistical Book 20062007/ .

Procedure 2: Using the Current Data. This procedure may be used to get the wage rates of the Opportunity Cost Approaches[12] — OCA1, OCA2 and OCA3. The wage rate used in OCA3 is the male wage rate and this can be directly calculated from the data (£E3.3 /hr). Data used in this paper from ELMPS (2006) have wealth information on job characteristics, mobility, earnings, wages, household's socio-economic characteristics, demographic characteristics, family enterprises and women's status and work. This information can provide many estimates. For example, wages of females> waged workers may be used to get estimated wages for females with no wages depending

on some specific characteristics. This is the main concept used to compute the wage rates of OCA1 and OCA2 methods.

Two regression models on the natural logarithm of wage can be done in the form of:

$$\text{Ln } w_i = \alpha + \beta_i x_i + \varepsilon_i,^{(13)} \qquad \text{(Equation 4)}$$

where ln (w_i) is the natural logarithm of the observed wage rate for individual i, ε_i is the error term and x_i>s are the independent variables representing the characteristics of individual i (these two methods being based on the two main variables of age and educational level).

The First Model is performed for females (1564- years) who do paid work and have wage, and it estimates the parameters β_i' s using OLS.

The Second Model is done for females (1564- years) who do domestic and care work to predict the values of wage rate based on the parameters resulting from the first model.

These two models are done for both methods OCA1 and OCA2, where:

- OCA1: The wage rate used is based on age only; so that, the two regression models contain one independent variable, i.e. age.
- OCA2: The wage rate used is based on age and educational level, so that, the two regression models contain two independent variables — age and educational level.

The results of using the wages predicted from this procedure are shown in Table 7.

Table 7. Monetary Value of Domestic and Care Work/Yr (£E) and Comparison with GDP (Procedure 2)

	GDP-2005/2006*	OCA1	OCA2	OCA3
Time less than 98 hrs/wk				
Value of the domestic and care work whether done by itself only or combined with other types of work				
Annual value billions	581.1	72.840 (72.823 — 72.857)	54.361 (54.347 — 54.374)	112.950 (112.932 — 112.969)
As % of GDP		13	9	19
Value of the domestic and care work that is done by itself only				
Annual value billions	581.1	37.303 (37.291 — 37.316)	28.222 (28.212 — 28.232)	60.708 (60.695 — 60.722)
As % of GDP		6	5	10
Time 18-98 hrs/wk				
Value of the domestic and care work whether done by itself only or combined with other types of work				
Annual value billions	581.1	66.411 (66.386 — 66.435)	49.718 (49.698 — 49.737)	103.484 (103.461 — 103.507)
As % of GDP		11	9	18
Value of the domestic and care work that is done by itself only				

Table 7 continued ...

Annual value billions	581.1	34.090 (34.071 — 34.108)	25.813 (25.799 — 25.828)	55.347 (55.330 — 55.364)
As % of GDP		6	4	10
Time 24-98 hrs/wk				
Value of the domestic and care work whether done by itself only or combined with other types of work				
Annual value billions	581.1	59.798 (59.775 — 59.822)	45.094 (45.075 — 45.113)	94.571 (94.552 — 94.591)
As % of GDP		10	8	16
Value of the domestic and care work that is done by itself only				
Annual value billions	581.1	30.318 (30.795 — 30.831)	23.641 (23.448 — 23.475)	50.723 (50.708 — 50.737)
As % of GDP		5	4	9

* GDP is the Gross Domestic Product at Factor Production Cost in current prices (£E1.00 = US$0.16)
** The estimated annual value is followed by an interval that represents the 95% confidence interval considering the sampling standard errors of the estimated variables using this sample.
Source: CAPMAS, The Annual Statistical Book, 2006/2007

6. Conclusion

At the national level, for women who do domestic and care work (whether done by itself or combined with other types of work), the total assessed value of their domestic and care work varies between £E45 to 113 billion, accounting for about 8% - 19% of GDP. If women are considered who do only domestic and care work, the corresponding assessed value of their domestic and care work amounts to approximately £E23 to 60 billion, accounting for about 4% - 10% of GDP.

This means that females who do domestic and care work (whether by itself or combined with other work) are actually doing a type of work that has a considerable value — if valuated in monetary term — and it forms a considerable percentage of GDP. Hence, these females should not be neglected when planning national policies. Their contributions should not be overlooked and must be given the consideration that is rightly due.

From Tables 7 and 8, it is clear that the higher the considered minimum hours are, the lower the estimated values are and consequently their percentages of GDP. The results are consistent with international reports; the use of the Opportunity Cost Method based on the average hourly wages for occupations leads to the highest values; and the Generalist Replacement Cost Method based on the average hourly wages for housekeepers gives the lowest values. On the other hand, the Specialist Approach yields nearly a medium value between them.

In Procedure 2, predicting the females' wage — for those females with missing wages — has been calculated by simply using the concepts of the approaches OCA1, OCA2 and OCA3 regardless of any other factors that may affect the wages. This prediction would be acceptable provided that:

- The missing wages are completely random
- The model of prediction contains most of wage determinants as possible as the data permit.

In fact, the missing wages are not a random sample where the decision to work or not is made by the woman. Some women who would earn low wages may choose not to work and this forms missing wages. Thus, non-working women constitute a self-selected sample and not a random sample. This may lead to an overestimation of the wages of women in the population. Consequently, there is a need to use information available on non-working women such as the factors of marriage and having children.

Additionally, there are some factors that should be taken into consideration when predicting missing wages such as: the place of residence and experience. Using the Heckman Selection Model may be the solution. The Heckman Selection Model is a two equation model: the regression model and the selection model. The Heckman Selection Model allows using information from non-working women to improve the estimates of the parameters in the regression model.(14)

7. Policy Implication

According to the ESCAP and UNDP report (2003), to make the role of those women who do unpaid domestic and care work more visible in the national economy, further studies about imputing a monetary value for unpaid work are necessary which requires:

- Dealing with the lack of needed data and statistics about unpaid work (for both men and women) by conducting comprehensive time-use surveys or including time-use questions in household surveys on a regular basis. The type and frequency of time-use surveys may be decided on country-basis on available funding. National Statistic Offices and behind them the government ministries, have a central role to play in this respect;
- Using standardized concepts and definition of unpaid work;
- Adopting the standardized activity classifications to local situations;
- Determining the minimum hours of domestic work to consider an individual or worker included in the National Accounts. The ILO Governing Body has agreed to place an item on decent work for domestic workers on the agenda of the 99th Session of the International Labor Conference (2010) with the view to the setting of labor standards;
- Compiling a satellite account where unpaid work can be reflected.

This paper shows that that monetary value of domestic and care work of Egyptian women (1564- years) constitutes a considerable weight of GDP and most women do this type of work and spend a considerable amount of time doing it. This means that the needs and interest of those women should be taken into account when planning policies, that may be done by:

- Increasing the awareness of the great social importance of unpaid work and its contribution to the welfare of society. It is also critical to shed light on unpaid workers, especially women because they do the most;
- The term "economically active" should be reconsidered for Egyptian women, as low labor force participation of Egyptian women leads to the marginalizing their economic contribution. Since considering women, who do only domestic and care work as "not economically active" is inappropriate; where their ability to engage economically is often limited by their heavy responsibility in home.
- Looking for some programs or policies that can help those who have to withdraw from the labor market for any reason such as taking care of children. If women try to re-enter the labor market after a few years of childbearing, they might not have equal access to employment opportunities;
- When planning national policies, some important indicators of time allocation, that reflect the equal/unequal access of men and women to development opportunities should be considered such as:

  o Total time spent by men and women on SNA and non-SNA activities per week;
  o The share of unpaid work in the total work performed by men and women per week;
  o Time spent on multiple simultaneous activities per week that may lead to stress;
  o Personal time per week enjoyed by men and women; and
  o Time spent by children on SNA activities.

8.Further Research

- In Egypt, time-use surveys need to be taken into account by statistical offices. They should work on different ways of constructing this type of survey based on other countries' experiences in this field, e.g. Korea, Japan and Australia. When constructing time-use surveys, international classifications such as the United Nations Classification and Eurostat Classification should be taken into account.
- The currently common methods of imputing a monetary value to unpaid work (input and output methods) need further research to tackle the challenges and disadvantages. Methods dealing with simultaneous activities are not yet feasibly applicable and need harder work to be taken into account when dealing with unpaid activities.
- Further in-depth analysis is needed in studying the time allocation of Egyptian women to understand determinants of their time use.
- Other activities should be studied as well, such as tutoring children and time spent in leisure activities, for both women and men.

Footnotes

(1) The SNA is a conceptual framework that sets the international statistical standard for the measurement of the market economy. It is published jointly by the United Nations, the Commission of the European Communities, the International Monetary Fund, the Organization for Economic Co-operation and Development, and the World Bank. The first SNA was published in 1953 followed by the first revision in 1960 and second revision in 1964. The scope of the national accounts is extended in 1968 and SNA 1993 comes to harmonize the SNA and other international statistical standards more completely than in previous versions. Finally, there are some updates in 2008.

(2) Ironmonger has done some pioneering work in the field of valuation of unpaid work and he published the first input-output table in 1975-76 for the Australian household economy. This input-output table represents the core of the household satellite account (Hirway, 1999b)

(3) Eurostat is the statistical office of the European Union situated in Luxembourg. Its task is to provide the European Union with statistics at European level that enable comparisons between countries and regions. In 1999, it conducted a project to develop a harmonized satellite system of household production to evaluate the quality of the data from the time use pilot survey and its applicability to the calculation of unpaid household labor. (http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/about_eurostat/corporate/introduction).

(4) The 2006 Egypt Labor Market Panel Survey (ELMPS) is nationally representative and collected a wealth of information on employment and unemployment in Egypt. It was conducted by the Economic Research Forum (ERF) in cooperation with the CAPMAS with the support of USAID- Egypt and the Ford Foundation.

(5) Labor force participation rate = Labor Force / Adult population (1564-) x 100[(Dept of Economic and Social Affairs, Statistics Division of the United Nations, 2005).

(6) Figure 1 shows that the unpaid work out of SNA includes domestic work, care work and volunteer work. In this paper, the data used have no information about volunteer work, so, the unpaid work out of SNA here refers solely to domestic and care work.

(7) Both men and women need to spend time in various activities in order to sustain their basic biological functions. It is very difficult to define how much time this should be. On the average, a typical adult is recommended to sleep for eight hours a day (Ting and Malhotra, 2005; Heslopa et al. 2002) and to this should be added time for other self-care activities. As a reference, the average time for personal care and nutrition in Thailand is 2.3 hours a day and in the United States, it is 2.02 hours (NSOT, 2001; USBLS, 2004). Therefore, it is reasonable to assume that, on the average, at least 10 hours per day or 70 hours per week are needed to maintain a person' s biological functioning. Taking this into consideration, the maximum time available for work in a week is set to be 98 hours, discounting the 70 hours from 168 hours in one week (Medeiros et al., 2007).

(8) «An individual is said to be engaged in a paid work activity if the individual receives compensation or remuneration, in cash or in kind, for the work done. Labor input into activities within the SNA production boundary has corresponding compensation, regardless of whether the worker is actually paid or not. Compensation may be in the form of wages and salaries, commission from sales, payments by piece rate, bonuses or in-kind payment such as food, housing or training» (ESCAP and UNDP, 2003, Statistics Division, UN, 2005).

(9) It includes the activities of primary production of goods and services (agricultural activities, raising poultry/livestock, collecting water and collecting firewood or other fuel), the activities of non primary production of goods and services (producing ghee/butter/cheese, preparing food — e.g. vegetables, sewing/embroidery/crochet; producing hey products/carpets/textile/ropes; offering services for others in a house/shop/hotel; selling goods in the market/in the street/at home and buying goods and reselling it and helping on construction; and the activity of training (learning a skill) (ESCAP and UNDP, 2003, Statistics Division, UN, 2005).

(10) It includes the activities of domestic and care work — cooking, washing dishes, doing laundry and ironing, cleaning house, shopping for food and clothing, helping in construction work for the household house, caring for the sick or the elderly and taking care of children) and the activities of volunteer work- references (ESCAP and UNDP, 2003, Statistics Division, UN, 2005). However, the data used in this paper do not have any information about volunteer work; so, the unpaid work out of SNA here simply refers to domestic and care work.

(11)This procedure doesn>t use OCA1 and OCA2 because the average wage rates on the used bulletin doesn>t disaggregated according to age or educational levels which are needed when using OCA1 and OCA2, but it>s only disaggregated according to sex which can be used in OCA3.

(12) £E1.00 = US$0.16

(13) This procedure cannot be applied to the Generalist and the Specialist Replacement Cost Approaches because of incomplete data on all the occupations corresponding to the activities of domestic and care work.

(14) The literatures on wage equation (The Mincerian regression model or Blinder-Oaxaca wage decomposition model) gave this general form, where the dependent variable is the natural logarithm of the observed wage rate for individual and the independent variables are divided into two groups: (a) Group of individual (human capital) characteristics (such as sex, age, education, residence, experience, etc); and (b) Group of occupational characteristics (such as the size of firm, number of workers,

regularity, etc). However, the group of occupational characteristics cannot be applied to the domestic and care work, so, the equation is based on mainly the group of individual characteristics (Kapsos, 2008).

(15) Prediction of missing wages using the Heckman Selection model is not reported here as it is still in progress.

References

Arboleda, H. and Ericta, C. (1999), Proposed framework for household and human resources satellite accounting. Paper presented at the International Seminar on Time-Use Studies, Ahmedabad, India, 7 - 10 December 1999.

Assaad, R. (2007), Labor supply, employment and unemployment in the Egyptian economy, 1988-2006. Economic Research Forum (ERF), Working Paper 0701. ERF, Cairo, Egypt.

Barsoum, G. (2007), Egypt Labor Market Panel Survey 2006: Report on Methodology and Data Collection. Economic Research Forum (ERF), Working Paper 0704. ERF, Cairo, Egypt.

Budlender, D. (2002), Why should we care about unpaid care work? A Guidebook. Community Agency for Social Enquiry, Cape Town.

Central Agency of Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). (1996), Manual of Occupational Classification in Egypt, 9698-12014/, Cairo, Egypt.

_____. (2005), The Annual Bulletin of Wages and Hours Work. 0571-12521/ CAPMAS, Cairo, Egypt.

_____. (2007), The Annual Statistical Book, 20062007/. CAPMAS, Cairo, Egypt.

Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division of United Nations. (2005), Guide to Producing Statistics on Time Use: Measuring Paid and Unpaid Work. United Nations, New York ST/ESA/STAT/SER.F/93.

Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP) and the United Nations Development Program (UNDP). (2003), Integrating unpaid work into national policies. New York, United Nations.

Economic Research Forum. (2006), Egypt Labor Market Panel Survey of 2006 (ELMPS). A publicly accessible database of the Economic Research Forum, Cairo, Egypt. (http://www.erf.org.eg).

El-Hamidi. F. (2003), Poverty and labor supply of women: Evidence from Egypt. Paper presented at the Tenth Annual Conference of the Economic Research Forum (ERF), Morocco, 1618- December 2003.

Eurostat. (1999), Proposal for a satellite account of household production. Working Paper No. 9/a411/, Project No. SUP-COM96 Lot. European Commission, Eurostat Unit E2 Luxembourg.

Fukami, M. (1998), Monetary valuation of unpaid work in 1996 — Japan. Paper presented at the International Seminar Economic Research Institute, Economic Planning Agency, Department of National Accounts, Japan, May 21, 1998. http://www5.cao.go.jp/98/g/19981105g-unpaid-e.html

Gibb, H. (1999), Linkages between paid and unpaid work in human resource policy: Putting a value on unpaid work. Working paper for the APEC Human Resources Development Working Group Project, Linkages between Paid and Unpaid Work in Formulating Human Resource Policy. Asia Pacific Economic Cooperation Forum, Hong Kong, China.

Heslopa, P., G.D. Smith, C. Metcalf, J. MacLeod and C. Hart. (2002), Sleep duration and mortality: The effect of short or long sleep duration on cardiovascular and all-cause mortality in working men and women. *Sleep Medicine Journal* 3: 305—314.

Hirway, I. (1999a), Time-use studies: Conceptual and methodological issues with reference to the Indian time use survey. Paper presented at the International Seminar on Time-Use Studies, Ahmedabad, India 7 - 10 December 1999.

_____. (1999b), Valuation of Unpaid Work: Issues emerging from the Indian Pilot Time Use Survey. Paper presented at the International Seminar on Time-Use Studies, Ahmedabad, India 7 - 10 December 1999.(Source — courtesy of UNESCAP).

Hong, K. (2001), Economic evaluation of unpaid work in the Republic of Korea. Paper presented at the Workshop on Integrating Paid and Unpaid Work in National System in Bangkok, Thailand, 2427- September 2001.

International Labor Office. (1982), Resolution concerning statistics of the economically active population, employment, unemployment and underemployment. Proceedings of the Thirteenth International Conference of Labor Statisticians (1982) In Current International Recommendations on Labor Statistics. 2000 edition. ILO, Geneva, Switzerland.

_____. (2010), Decent Work for Domestic Workers. Report IV (1). Working Paper at the International Labor Conference, 99th Session, 2010, First edition 2010. ILO, Geneva, Switzerland.

Ironmonger, D. (1999), An overview of time-use surveys. Paper presented at the International Seminar on Time-Use Studies, Ahmedabad, India 7 - 10 December 1999.

_____. (2001), Household production and the household economy. Research Paper Number 833, Department of Economics, University of Melbourne, Australia.

Kapsos, S. (2008), The gender wage gap in Bangladesh. ILO Asia-Pacific Working Paper Series. ILO Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok, Thailand.

Medeiros, M., Os ó rio R.G. and Costa. J. (2007), Gender inequalities in allocating time to paid and unpaid work: Evidence from Bolivia. Working Paper 495, Levy Economics Institute of Bard College, Annandale-on-Hudson, New York

Office for Official Publications of the European Communities. (2003), Household Production and Consumption Proposal for a Methodology of Household Satellite Accounts. Task Force Report for Eurostat, Unit E1, European Communities, Luxembourg.

National Statistics Office, Thailand (NSOT). (2001), Time-use survey. NSTO, Bangkok, Thailand.

Swiebel, J. (1999), Unpaid work and policy-making towards a broader perspective of work and employment. DSEA Discussion Paper No.4. Department of Economic and Social Affairs, United Nations, Address?. New York

System of National Accounts (SNA). (1993), Prepared under the auspices of the Inter-Secretariat Working Group on National Accounts of the United Nations. Brussels/Luxembourg, New York, Paris, Washington, DC: Commissions of the European Communities-Eurostat, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations, World Bank. http://unstats.un.org/unsd/sna1993/toctop.asp

Ting, L. and A. Malhotra. (2005), Disorders of sleep: An overview. Primary Care: Clinics in Office Practice 32: 305—318. US National Library of Medicine, USA

United Nations. (1996), Report of the Fourth World Conference on Women, the Beijing Declaration and Platform for Action, Beijing, 415- September 1995, New York.

United States Bureau of Labor Statistics (USBLS). (2004), American Time-Use Survey (ATUS). USBLS, Washington, D.C.

Journal of Development and Economic Policies, Vol. 13, No. 1 (2011) 5- 29
© Arab Planning Institute

Tourism Competitiveness and Specialization in South Mediterranean Countries: A Panel Data Approach

Riadh Ben Jelili *
Adel Abdel-Azim *

Abstract

Given the impressive development of technology and transportation, the variety of destinations competing for domestic and international travelers is now much broader than in the past. The pressure exerted by competition is compelling South Mediterranean Countries' (SMCs) governments to reevaluate existing tourism resources and to capitalize on them to maintain a competitive edge. The objectives of this paper are to investigate the competitiveness in tourism of the SMCs for which data are available and to conduct an econometric analysis of the evolution of the countries' specialization in tourism in order to evaluate what causes these changes.

القدرة التنافسية والتخصص في السياحة في دول جنوب المتوسط: منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

رياض بن جليلي
عادل عبدالعظيم

ملخص

تسبب التطور الكبير في التكنولوجيات والنقل في إفراز مجموعة متنوعة من الوجهات السياحية المنافسة على الصعيدين المحلي والدولي أوسع بكثير مما كانت عليه في الماضي. فالضغوطات التي تمارس اليوم من قبل المنافسة على الدول العربية المتواجدة حول جنوب البحر المتوسط تفرض على الحكومات إعادة تقييم الموارد السياحية الموجودة في ظل استراتيجية تمكن من الحفاظ على ميزة تنافسية. تهدف هذه الورقة إلى تزويد صانعي السياسات في الدول المعنية ببعض المعطيات الموضوعية حول مقومات الميزة النسبية للقطاع السياحي تساعد على ترشيد إدارة هذا القطاع.

* Economist Expert, Arab Planning Institute, P.O.Box 5834, Safat 13059, State of Kuwait, email: riadh@api.org.kw; and Head of Research and Studies, The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation, P.O Box 23568, Safat 13096, State of Kuwait; email: adel@dhaman.org, respectively.

1. Introduction

At a time when tourism is the preeminent global industry and one of the most remarkable socio-economic phenomena, the Mediterranean basin – with its attractive landscapes, cultural heritage, traditional lifestyles together with a mild climate and beaches – is considered to be the most popular destination worldwide, accounting for 30% of international tourist arrivals and a third of total tourism revenues. In this area, tourism is regarded as a very significant economic activity contributing foreign exchange, increasing employment, stimulating new economic activity, leading to further economic gains and enforcing the political leaders in both the country of destination and the country of origin to establish good governance, approve more civil rights or open the country for international trade. Tourism also serves as a catalyst for diversifying economies, as new tourism infrastructure development may, in turn, help in the establishment of other services and industries.

These assumed effects are particularly relevant for South Mediterranean Countries (SMCs), which often have high rates of unemployment, relatively low levels and growth rates of GDP per capita, problematic governments and difficulties in entering international trade.

Because the traditional sun, sand, and sea mass tourist product of the South Mediterranean is experiencing a crisis with subsequent market shifts toward other regions and alternative tourist products, the region has begun to lose its share of the international travel market to upcoming destinations, especially the Asia-Pacific region. The time is ripe for SMCs, in particular, to evaluate their tourist industries in the context of long-run development strategies and to identify the elements that compose their competitiveness in the global tourist market. Competitiveness is defined as "the destination's ability to create and integrate value-added products that sustain its resources while maintaining market position relative to competitors" (Hassan, 2000).

Since the beginning of the 1990s, many SMCs have experienced major changes in its tourism exports volume, growth rate and structure. These disparate fluctuations have all influenced unevenly the relative competitive position of SMCs on the international tourism market and have been associated with changes in their trade balance. At the same time, the new and more heterogeneous European architecture has induced significant changes in SMCs' regional tourism competitiveness. The pressure exerted by the new environment is compelling the governments in these countries to reevaluate their existing tourism resources and to capitalize on them in order to maintain a competitive edge.

Against this background, the paper attempts to suggest a framework for assessing the international competitiveness of SMCs' tourism services for which data are available and conducting an econometric analysis of the considered countries' specialization in tourism.

2. The Evolution of SMCs' Tourism Competitiveness

Tourism may be considered as the only service activity that can potentially provide trading opportunities for all nations, regardless of their level of development. However, it is also a sector or industry where clearly, there is an unequal distribution of benefits that is largely dependent on the countries' ability to reinforce their performance in the global economy, which in turn, requires improving their competitiveness.

The discussion of competitiveness issue in the general economics literature has tended to stress competitive advantage, while minimizing the importance of comparative advantage as a source of competitiveness. When viewed in a tourism destination context, comparative advantage relates to inherited resources – such as climate, beaches, sea, flora, fauna, etc. – while competitive advantage relates to created items such as the tourism superstructure which includes facilities that have been developed especially to respond to the demands of visitors, the quality of management, skills of workers, government policy and so forth (Dwyer and Kim, 2003).

Existing literature clearly appreciates the importance of both comparative and competitive advantage within the tourism industry. As such, the importance of understanding the factors that determine the ability of a considered tourism destination to compete is being increasingly recognized from both a theoretical and managerial perspective. The major interest of this literature has been to investigate how destination competitiveness can be sustained as well as enhanced while maintaining a market position among other destination competitors. Additionally, studies have investigated the key determinants, environmental factors or strategies that affect the enhancement of destination competitiveness (Crouch and Ritchie, 1999; Kozak and Rimmington, 1999; D' Hauteserre, 2000; Hassan, 2000; Buhalis, 2000; Ritchie, Crouch and Hudson, 2001).

In this section, based on Hazari, Sahli and Sgro (2003) and Hazari and Sgro (2004), two aspects of competitiveness in tourism and travel-related services for a set of 16 Mediterranean destination countries (SMCs) including five Arab South Mediterranean countries (ASMs) namely Algeria, Egypt, Morocco, Syria and Tunisia were examined.

Overall External Competitiveness in Tourism

The overall external competitiveness of a country's tourism industry is defined as the country's ability to retain or increase its market share of tourism exports in terms of ground and travel components. This rather general concept encompasses price differentials coupled with exchange rate movements, productivity level of various components of the tourism industry (transport, accommodation, tour services, restaurants, and entertainment) and qualitative factors affecting the attractiveness of a destination.

The following index was calculated aiming at analyzing a country's net performance in tourism:(1)

$$CR_{tj} = \frac{X_{tj} / M_{tj}}{X_{tz} / M_{tz}} \qquad \text{(Equation 1)}$$

where CR_{tj} is labeled coverage ratio(2) for country j's tourism industry relative to the reference area z. X_{tj} denotes exports of tourism services by country j; M_{tj} the imports of tourism services by country j; X_{tz} the total exports of tourism services by the reference area (World or the Mediterranean area); and M_{tz} the total imports of tourism services by the reference area.

Because of the absence of the data on volume price distribution in traded services, market shares were expressed in this index in value term. It is clear that the numerator of this index equation shows the exports of tourism divided by the imports of tourism by country j as a share of the denominator which represents the total tourism exports of the region divided by the total imports of the region.

Three possible cases may be distinguished:

Case 1: $CR_{tj} = 1$; country j will be said to be in equilibrium in the sense that it has the coverage ratio as the entire reference area;

Case 2: $CR_{tj} > 1$; in this case, country j is said to have competitive advantage in tourism in the sense it has a surplus relative to the reference area z; and

Case 3: $CR_{tj} < 1$; in this case, the country is said to have no competitive advantage in tourism since it has a deficit relative to the reference area z.

Real Exchange Rate and Destinations Competitiveness

In general, competitiveness consists of two major components: (a) Price; and (b) Non-price component. It is understood that the real exchange rate (RER) influences the price component rather than the non-price component (quality, brand image, and marketing) which imposes considerable impact on trade and tourism services.

Basically, there are three elements constituting the price of tourism: (a) Cost of travel to the country of destination; (b) Exchange rate differentials between the origin country and the destination country; and (c) Cost of goods and services incurred after arrival.

In addition, consumer theory establishes that in order to take a decision to travel abroad, the international tourists should investigate certain price indices depending on their country of origin, consumption pattern, and the nature of their destination. However, this is not an easy task. This is because the effect of price changes is far more complex in tourism sector than the other economic sectors. This difficulty arises from the complexity of defining tourism prices which is a function of a package or a bundle of goods and services consumed by each tourist. Indeed, price

indices for tourists simply do not exist (Witt and Witt, 1992).[3]

Table 1. Tourism Competitiveness Index (CR) in the Mediterranean Area

Country	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Albania	1.71	1.76	1.18	1.27	2.86	0.63	0.76	0.59	0.49	0.51	0.52	0.50	0.55	0.57
Algeria	0.08	0.11	0.09	0.13	0.15	0.24	0.24	0.21	0.20	0.24	0.24	0.27	0.28	0.35
Croatia	1.48	1.85	2.18	2.11	1.48	2.07	2.33	2.15	4.22	3.59	4.66	5.07	4.56	5.11
Cyprus	1.96	1.78	1.66	1.66	1.73	1.79	1.77	1.73	1.53	1.28	1.27	1.23	0.97	0.87
Egypt	0.99	1.21	1.30	1.07	1.64	1.76	1.51	1.46	1.48	1.87	1.79	1.77	1.74	1.80
France	0.70	0.68	0.72	0.73	0.77	0.77	0.73	0.74	0.71	0.69	0.67	0.68	0.70	0.65
Greece	1.29	1.26	1.13	1.63	1.01	0.93	1.00	1.89	2.04	2.03	2.12	2.27	2.23	2.25
Israel	0.61	0.58	0.58	0.52	0.65	0.56	0.34	0.34	0.34	0.35	0.43	0.40	0.43	0.55
Italy	0.82	0.80	0.73	0.71	0.69	0.72	0.72	0.66	0.63	0.72	0.69	0.71	0.69	0.65
Malta	1.58	1.50	1.67	1.72	1.67	1.49	1.57	1.95	1.68	1.49	1.43	1.25	1.32	1.27
Morocco	1.90	2.46	2.08	1.80	1.73	2.05	2.30	2.19	2.07	2.27	2.61	2.91	2.85	2.35
Slovenia	0.86	0.94	1.01	0.88	0.80	0.85	0.86	0.82	0.81	0.84	0.89	0.85	0.95	1.00
Spain	2.17	2.20	2.13	2.06	1.99	1.93	1.82	1.75	1.78	1.53	1.38	1.33	1.30	1.32
Syria	1.17	1.06	0.85	0.81	0.75	0.74	0.78	0.59	0.55	1.25	1.67	1.70	2.04	3.23
Tunisia	2.89	3.15	3.20	3.39	3.52	2.91	2.92	2.80	2.51	2.60	2.98	2.81	3.10	3.55
Turkey	2.51	2.09	1.87	1.90	1.62	2.03	2.64	2.93	2.87	2.87	2.95	2.76	2.70	3.13

Source: Authors' calculations using the IMF database (2010).

Hazari and Sgro (2004) claim that it is difficult to obtain volumes of data for a large sample of countries and for such a long observation period. Furthermore, it is not just destination holiday prices which are important but also, relative price differences between the destination and the origin country which result basically from the movements of the price level factor and nominal exchange rate factor. Both of them tend to move in opposite directions. However, when the two impacts exactly offset each other, then relative prices remain unchanged. This implies that changes in relative prices reflect either a short-term or a long-term imbalance between relative rates of inflation and exchange rates. This means that it is the actual movements in real exchange rates which provide a more reliable estimate.

Therefore, in this paper, the RER is used as the tool to examine how the destination's competitive position changes with regard to its movements. For this purpose and as in Hazari, Sahli and Sgro (2003), the RER is defined as follows:

$$RER_j = 100 * \left(\frac{GDPcurr_j / GDPppp_j}{GDPcurr_w / GDPppp_w} \right) \qquad \text{(Equation 2)}$$

where RER_j denotes real exchange rate relative to the world; $GDPcurr_j$ represents GDP of country j in international value (current international dollars and prices), and $GDPppp_j$ denotes GDP of country j in volume in terms of purchasing power parity (constant dollars and international prices); while $GDPcurr_w$ represents world GDP in international value; and $GDPppp_w$ denotes world GDP in volume in terms of purchasing power parity (PPP). In other words, this index expresses the relationship between GDP in current dollars and GDP in volume in PPP, both for the country in question and the world as a whole. Based on the results of this index, a rise (fall) in the RER_j reflects a real appreciation (depreciation) in the currency of country j.

Table 2 reveals notable fluctuations in the RER during the period 1995-2008, which were caused inter alia by appreciation and subsequent depreciation of the US dollar. The currency fluctuations are supposed to have an impact on the indicator of the countries' competitive position (subsequently designated by POS) in the tourism industry – defined as the ratio of tourism balance in the travel and transport of passengers' items of each country's balance of payments to total international trade flows in tourism:

$$POS_{vj} = \frac{\left(X_{vj} - M_{vj}\right)}{\left(\frac{X_{vw} + M_{vw}}{2}\right)} \qquad \text{(Equation 3)}$$

where X_{vj} and M_{vj} are the country's receipts (exports) and payments (imports) on international tourism and transport of passengers; while X_{vw} and M_{vw} are the world's international receipts

(exports) and payments (imports) on international tourism and transport of passengers.

As may be seen in Figure 1 (Appendix 1. Graphics), there are no clear trends of these two ratios moving in opposite directions for most Mediterranean countries, i.e. an appreciation of the lagged RER is not systematically followed by a fall in POS and vice versa.

Table 4 summarizes the correlation coefficient between the two considered series for the 16 Mediterranean countries.

The under or overvaluation of the country's currency seems to have a fundamental and significant impact on the POS of only European countries: Cyprus, France, Italy, Malta and Spain. Algeria, Syria and to a lesser extent, Morocco, witnessed a continuous appreciation of their local currency during the period under review. However, this appreciation does not seem to affect negatively their POS.

Tunisia and Egypt show the other way around which reflects a pronounced fluctuation ended by subsequent appreciation. As a matter of fact, Egyptian authorities before deciding to get rid of fixed exchange rate regime and shifting towards applying floating exchange rate regime in March 2003, was enforced to implement a big devaluation on a gradual basis until the nominal exchange rate settled down and its current level is around US$1/LE5.5 in 2008 from US$1/LE3.4 in year 1995.

It should be noted that the change in the POS of certain ASMs – such as Syria and Algeria since 2003 – is not the result of currency depreciation but rather the consequence of the government's total commitment to tourism development, given the enormous, largely unexploited potential.

This being said, the relationship between RER and country's POS in the tourism industry should be explored in a multidimensional framework with an econometric investigation of the sources of the competitive advantage.

Revealed Comparative Advantage in Tourism of SMCs

More than four decades ago, Balassa (1965) published a paper using for the first time, the measure or index of Revealed Comparative Advantage (RCA).[4] While various alternative measures have been proposed in the literature (Vollrath, 1991; Laursen, 1998; Hoen and Oosterhaven, 2006), the Balassa index remains the most popular (Yu et al., 2009). The RCA index may be defined as:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij} / \sum_{i} X_{ij}}{\sum_{j} X_{ij} / \sum_{i}\sum_{j} X_{ij}} \times 100 \qquad \text{Equation 4)}$$

Table 2. Real Exchange Rate Data

Country	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Albania	30.82	35.64	30.18	34.23	39.08	39.66	42.33	44.16	48.87	56.73	58.29	58.49	61.36	61.49
Algeria	35.39	38.79	41.09	40.24	39.30	43.94	44.38	43.26	44.43	49.13	54.36	58.84	62.32	69.33
Croatia	68.83	69.78	68.86	74.18	68.71	62.60	66.50	72.04	80.85	86.77	87.78	89.73	94.89	102.72
Cyprus	101.58	102.31	99.30	104.42	101.78	93.63	96.25	101.51	115.74	122.79	122.57	123.77	128.85	135.23
Egypt	37.31	40.56	46.53	49.78	50.09	53.07	51.58	44.76	37.69	32.05	33.71	36.68	38.84	42.19
France	141.30	142.20	131.36	134.95	129.17	114.89	117.11	124.46	140.02	145.67	143.80	144.09	150.50	154.49
Greece	93.42	97.99	96.24	96.26	91.50	82.98	85.53	91.80	105.09	111.21	111.21	112.35	117.77	122.01
Israel	113.64	119.80	124.99	125.06	121.87	127.47	129.45	118.13	112.74	106.62	103.72	103.82	105.55	114.94
Italy	105.74	118.78	115.15	119.29	115.82	103.54	106.55	114.22	130.06	136.69	134.98	134.52	140.38	144.59
Lebanon	52.56	59.29	72.84	79.23	80.13	79.60	80.58	83.49	78.08	73.37	70.41	69.69	67.61	68.13
Malta	72.00	72.18	72.00	75.23	75.04	76.46	79.10	83.79	91.28	94.96	93.93	95.20	99.80	103.79
Morocco	63.26	63.57	61.87	70.84	69.85	64.98	63.35	64.85	69.23	70.29	68.91	68.41	71.30	74.68
Slovenia	88.60	87.66	84.12	89.04	86.58	75.52	77.46	83.21	93.84	97.21	95.25	95.08	100.90	105.56
Spain	97.28	100.58	92.95	96.08	94.18	85.47	89.01	96.38	110.83	118.07	119.13	121.30	127.53	131.62
Syria	27.99	32.93	35.50	36.01	38.93	46.79	49.97	48.53	45.62	43.86	46.71	51.07	55.57	67.30
Tunisia	61.40	63.20	60.33	62.12	61.40	55.61	56.07	57.33	59.37	58.67	56.13	55.08	54.73	56.41
Turkey	44.64	45.14	45.74	65.26	62.41	63.63	50.94	56.24	64.37	70.70	77.58	77.09	84.11	88.49

Source: Authors' calculations using World Development Indicators, World Bank (2010).

Table 3. Evolution of Competitive Positions (POS) in the Tourism Industry

Country	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Albania	0.011	0.014	0.004	0.008	0.035	0.020	0.034	0.019	0.005	0.012	0.009	0.008	0.016	0.019
Algeria	-0.033	-0.028	-0.023	-0.038	-0.033	-0.017	-0.017	-0.024	-0.023	-0.022	-0.023	-0.019	-0.016	-0.013
Croatia	0.196	0.299	0.396	0.420	0.342	0.408	0.518	0.549	0.935	0.825	0.859	0.877	0.868	0.970
Cyprus	0.327	0.279	0.266	0.272	0.297	0.291	0.304	0.283	0.262	0.224	0.206	0.193	0.157	0.124
Egypt	0.335	0.437	0.519	0.329	0.600	0.629	0.534	0.500	0.522	0.651	0.662	0.696	0.753	0.804
France	2.241	1.994	1.968	2.101	2.433	2.763	2.463	2.539	2.460	2.440	1.834	1.926	1.933	1.355
Greece	0.568	0.469	0.448	0.873	0.922	0.857	0.935	1.337	1.354	1.351	1.307	1.339	1.240	1.258
Israel	0.183	0.130	0.156	0.072	0.265	0.160	-0.192	-0.159	-0.140	-0.111	-0.055	-0.067	-0.051	0.033
Italy	2.793	2.635	2.333	2.129	1.906	1.922	1.844	1.515	1.428	1.879	1.457	1.655	1.355	1.021
Malta	0.122	0.106	0.114	0.118	0.117	0.092	0.093	0.102	0.102	0.090	0.077	0.070	0.073	0.068
Morocco	0.235	0.299	0.255	0.283	0.305	0.323	0.442	0.441	0.477	0.494	0.556	0.674	0.697	0.643
Slovenia	0.110	0.128	0.133	0.105	0.083	0.086	0.093	0.089	0.100	0.107	0.110	0.099	0.122	0.143
Spain	4.556	4.651	4.465	4.819	4.962	4.550	4.716	4.622	5.243	4.781	4.349	4.334	4.113	4.004
Syria	0.161	0.129	0.093	0.085	0.076	0.075	0.089	0.037	0.023	0.163	0.182	0.178	0.229	0.359
Tunisia	0.327	0.320	0.316	0.337	0.352	0.304	0.323	0.271	0.255	0.273	0.295	0.289	0.288	0.309
Turkey	0.856	0.871	1.050	1.068	0.713	1.080	1.549	1.775	1.787	1.819	2.074	1.790	1.713	1.936

Source: Authors' calculations using the IMF database (2010).

Table 4. Correlation Coefficient between RER_{t-1} and POS

Country	Correlation	T stat	P value
Albania	-0.0373	-0.1293	0.8989
Algeria	0.7184	3.5780	0.0030
Croatia	0.8721	6.1735	0.0000
Cyprus	-0.9303	-8.7856	0.0000
Egypt	-0.2363	-0.8423	0.4138
France	-0.7534	-3.9688	0.0014
Greece	0.5704	2.4054	0.0306
Israel	0.3540	1.3111	0.2109
Italy	-0.6647	-3.0816	0.0081
Malta	-0.8747	-6.2508	0.0000
Morocco	0.6180	2.7230	0.0165
Slovenia	0.5706	2.4071	0.0305
Spain	-0.5205	-2.1116	0.0532
Syria	0.5524	2.2957	0.0377
Tunisia	0.4759	1.8744	0.0819
Turkey	0.6779	3.1940	0.0065

The numerator represents the percentage share of a given sector in national exports $-X_{ij}$ is exports of the service sector i from country j. $\sum_i x_{ij}$ is the total exports of goods and services from country j. The denominator represents the percentage share of a given sector in the reference area exports (Mediterranean area or World) Thus, the RCA Index contains a comparison of national export structure (the numerator) with the reference area export structure (the denominator).

The index basically measures normalized export shares, with respect to the exports of the same industry in a group of reference countries. When RCA is greater than 100 for a given sector in a given country, the country is specialized in the goods (service) i, since it exports relatively more of the goods (service) than the reference zone. Therefore, it has a comparative advantage in that activity. If the index is smaller than 100, the country is not specialized and therefore, it has no comparative advantage. Thus, this is a method of indirect calculation that can be used to determine the kind of activities in which individual countries have comparative advantage.

Table 5 reveals pronounced differences in the degree of specialization among the considered Mediterranean countries. It shows that all ASMs countries are specialized in the

tourism industry with the exception of Algeria for the entire period and Syria in years 2002 and 2003.

The Mediterranean countries that have the highest market shares in tourism are not necessarily specialized in the tourism industry. For example, despite the fact that France, Italy and Spain are in the top rank of Mediterranean destinations in terms of tourism receipts and number of international visitors, their RCA's of tourism industry are significantly less than other countries with lower market shares but higher RCA's such as Morocco, Egypt and Tunisia.

An analysis of Table 5 also shows that both relatively rich OECD countries (Spain, Turkey and Greece) and less rich South Mediterranean countries (Croatia, Cyprus, Tunisia, Egypt, Morocco and Syria) are specialized in tourism industry. This implies that several sources of RCA in tourism may be considered.

3. Econometric Analysis of Tourism Specialization

The earlier investigation has allowed the description of the general framework within which tourist flows take place and to assess the state of competitiveness and specialization in tourism of certain SMCs. This section uses some of the findings presented above for an econometric analysis of the evolution of specialization in tourism in the considered region.

Model Specification

The empirical model is based on the partial equilibrium theory to account for any agglomeration or clusters effects in the tourism industry across countries (Zhang and Jensen, 2007):

$$DTS_{jt} - DTS_{jt-1} = \lambda(DTS^{*}_{jt} - DTS_{jt-1}) \qquad \text{(Equation 5)}$$

Equation 5 indicates that the change in the degree of tourism specialization (DTS_{jt}) in destination country j is proportional to the gap between its desired level (DTS^{*}_{jt})and actual level. It may be rearranged to form:

$$DTS_{jt} = (1-\lambda)DTS_{jt-1} + \lambda DTS^{*}_{jt} \qquad \text{(Equation 6)}$$

Where the term (1– λ) measures the adjustment and is assumed to be positive, as the adjustment process should be both stable and non-fluctuating. Finally, the empirical model requires the determinants of the desired levels of DTS to be specified. Following Hazari et al (2003), the desired levels of DTS may be expressed as follows:

$$DTS^{*}_{jt} = f(GDPpc_{jt}, RER_{jt-1}, CHPOPM_{jt}, TIRM_{jt}) \qquad \text{(Equation 7)}$$

Table 5. Tourism RCA Index in Mediterranean Countries

Country	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Albania	189.0	206.2	124.1	171.7	291.3	438.7	421.6	409.7	349.6	361.6	370.4	381.9	396.1	409.4
Algeria	2.4	2.6	1.6	5.7	4.9	3.5	3.9	4.2	3.3	4.0	3.0	3.1	2.9	3.5
Croatia	150.0	196.1	255.6	258.0	244.3	248.8	271.3	275.1	339.8	303.2	316.2	321.5	322.0	340.5
Cyprus	354.1	327.3	340.7	337.3	331.6	322.2	319.1	307.5	281.9	259.6	252.8	250.9	249.5	232.8
Egypt	176.8	208.3	232.6	179.0	253.4	223.9	189.4	194.3	197.5	218.6	207.9	208.4	219.9	190.8
France	71.1	71.7	63.6	63.9	65.1	75.9	73.6	73.0	71.6	76.3	73.2	74.1	77.8	75.0
Greece	150.7	129.3	124.0	196.7	239.5	230.7	229.7	243.7	208.7	193.8	195.5	191.5	183.4	181.4
Israel	103.1	96.6	100.0	91.5	100.7	77.5	55.3	46.5	43.1	41.8	45.9	43.5	44.2	50.4
Italy	85.3	83.5	88.8	85.5	79.8	75.2	69.8	68.0	66.8	66.5	65.3	66.5	63.2	62.3
Malta	216.8	219.3	236.0	222.5	201.7	158.6	175.3	160.1	163.1	164.4	158.0	142.5	146.8	180.6
Morocco	131.9	157.3	147.3	165.6	165.2	171.1	209.8	196.0	202.0	208.7	221.5	253.5	259.6	231.0
Slovenia	88.2	98.9	99.4	85.5	76.1	73.6	73.5	68.4	69.0	67.8	67.0	60.8	62.6	97.2
Spain	166.4	165.0	161.6	165.0	162.7	150.6	152.8	143.1	143.1	141.9	143.6	146.0	143.4	140.5
Syria	288.8	216.5	183.0	183.4	159.5	123.0	120.9	89.3	94.6	145.8	136.6	130.2	159.9	226.1
Tunisia	184.4	187.4	190.9	194.2	190.1	177.6	169.7	145.5	134.1	141.7	152.7	157.4	149.5	134.8
Turkey	119.3	117.9	127.6	104.6	85.3	110.6	146.9	153.4	143.0	132.0	146.4	127.1	120.0	120.7

Source: Authors' calculations using the IMF database (2010).

Taking into account Equation 6 and adopting a linear representation of Equation 7, the equation to be tested is given below:

$$DTS_{jt} = (1-\lambda)DTS_{jt-1} + \beta_1 GDPpc_{jt} + \beta_2 RER_{jt-1} + \beta_3 CHPOPM_{jt} + \beta_4 TIRM_{jt} + \varepsilon_{jt} \quad \text{(Equation 8)}$$

Where ε_{jt} is the stochastic error.

The variable to be explained corresponds to the degree of tourism specialization and is defined as the international tourist receipts divided by the GDP in country j as a share of the total international tourist receipts of the reference Mediterranean area divided by the total GDP of the reference area.

The evolution of the dependent variable is explained by the following exogenous variables:(5)

GDPpc: Gross domestic product per capita of country j for the year t in current dollars, widely accepted as being a good indicator of a nation's personal disposable income and a major economic determinant of domestic and international tourism spending,

RER: The real exchange rate of country j for the year t-1 (to take account of adjustment lags) relative to the rest of the world as a good proxy for the relative cost of living in destination countries. It is argued that potential visitors are well informed on exchange rates but relatively uninformed on general price levels in destination countries. Prior to travel, cost of living in the destination country may therefore be judged by exchange rate movements rather than by shifts in general price levels.

CHPOPM: The hotel function rate corresponds to the ratio of accommodation supply to host population, which is based on the dual relationship between the number of bed places available and the population of country j and that of the reference zone. This index can give a reasonably good estimate of the relative importance of tourism in country j, because the number of bed places determines the number of people directly employed in this sector.(6) Therefore, the higher the hospitality function index, the more important is tourism's role in job creation in the local economy.

TIRM: The tourist intensity rate is defined as the ratio of the number of international tourists visiting country j and its permanent population and that of the reference area. This is an indicator of social-carrying capacity, which expresses both the level of tolerance on the part of the host population and the quality of the international tourist experience in the host country.

It is difficult to predict a priori the sign of each coefficient because, with the exception of the RER whose action seems to be clear (non-significant variable or negative sign), in theory, all the other variables may influence specialization in tourism in one or another direction. It is likely that this depends heavily on the characteristics of each country, and particularly on the development of its tourist industry.

Generalized Method of Moments (GMM) Dynamic Panel Regression Results

When lagged dependent variable is included as regressor, the usual estimation procedures, like fixed effects Ordinary Least Squares or random effects Generalized Least Squares, are asymptotically valid only when there are a large number of observations in the time dimension. This is far from being the case in this paper where the time period 1995-2008 only covers 14 years. The current available response to this problem is to first difference the equation to remove the individual effects and then estimate by instrumental variables, using as instruments the values of the dependent variable lagged two or more periods (Arellano and Bond, 1991). This treatment leads to consistent but not efficient estimates. This is because it does not make use of all the available moment conditions (Garin-Munoz, 2007).

To solve this problem, the Arellano-Bond Generalized Method of Moment (GMM) approach to dynamic panel estimation is used (Bond, 2002).(7) This approach has better small-sample properties, providing for more accurate estimation in small samples. Also, as long as the time series component is small, as in this case, the estimator does not require time stationarity.

Table 6 reports the estimation results obtained using the econometric software Eviews 7. Despite the usual reservations that must be expressed with regard any empirical analysis of international tourism (Hazari and Sgro, 2004), the results are very promising. All the variables are significant at the 1% level and correctly signed. The relevance and validity of instruments (H_0 in Sargan test) is also accepted which gives support to the model.

The results seem to confirm the argument that the specialization in tourism is positively correlated with le level of income per capita GDP. This positive result could be explained by the representative demand theory of Linder (1961) according to which the country's international specialization depends on the existence of a sufficiently high level of domestic demand.

The estimated coefficient of price competitiveness RER_{t-1} also proves to be significant and has the expected negative sign. Appreciation of the RER has effectively an adverse impact on a country's specialization in tourism for the panel of Mediterranean countries. The important sensitivity to relative prices is indicative of a tourism specialization based on products that are both more substitutable and exposed to greater competition in the considered area. The results corroborate the hypothesis that travelers are sensitive to relative price but not indifferent to the nature of the destination in the Mediterranean basin.

Regarding the hotel function variable — CHPOPM – the coefficient is significantly positive. The higher the hospitality function index, the more important is the tourism's role in job creation in the local economy and the more specialized in tourism the considered country is.

The estimated coefficient for the tourism density rate TIRM, used as a measure for tourism carrying capacity, is significantly positive. Carrying capacity has long been debated in the literature (Butler, 1999; Saarinen, 2006) and its practical application is a source of controversy.

The limits in tourism development and specialization depend on the characteristics of the tourist product and the type of environmental impacts derived from the activity. The estimated positive impact indicates that tourists visiting Mediterranean countries are still attracted by high densities of people and do not perceive overcrowding in this area of the world.

Finally, the estimated value of the adjustment coefficient (47%) gives evidence of a rather low adjustment process between the actual variation of the degree of tourism specialization in tourism and the desired level.

Table 6. Arellano-Bond Dynamic GMM Estimation

Variable	Coefficient	t-Statistic**	Prob.
DTS(-1)	0.469	12.651	0.00
GDPPC1	0.008	5.216	0.00
RER(-1)	-1.326	-3.949	0.00
CHPOPM	1.319	7.458	0.00
TIRM	0.913	6.317	0.00
	Effects Specification		
Cross-section fixed (first differences)			
Number of observations			192
J-statistic (Sargan test)			13.503
Instrument rank			16
Sargan test, Chi2* p-value			0.262

*Sargan test of over-identifying restrictions (Null: Instruments are valid).
An important aspect of specifying a GMM estimator is the choice of the weighting matrix, the results are obtained based on White period weighting matrix which is a heteroskedasticity consistent estimator of the long-run covariance matrix.
**Two-step results using robust standard errors corrected for finite samples.

4. Conclusion

The empirical analysis of tourism in SMCs provides a comprehensive overview of price and non-price countries' competitiveness. Firstly, it is shown that the size effect measured by the income potential makes large OECD Mediterranean countries (France, Italy, Spain and Greece) major players in terms of tourism market shares. The influence of the RER on the countries' specialization or positions in the tourism market has also been shown. Depreciation stimulates the Mediterranean country's tourism industry by making other destinations more expensive and

increasing the competitiveness of the local destination. Even if tourism in the Mediterranean basin remains to a large extent governed by the existence of certain resources like sea, sun and cultural heritage, other factors also play an important role like technological factors, social dimension, destination degree of maturity and the level and the quality of domestic demand.

Tourism in the South Mediterranean region is highly dependent on the few, large, mass market tour operators situated in the North European tourist-originating countries. Price competition is intense both between the tour operators and between the SMCs themselves. As a matter of fact, tourism development projects in most SMCs have been increasingly shaped as self-contained enclaves in the form of coastal resort complexes and all-inclusive packaged tours, providing a range of on-site services and highly dominated by few tour operators.

One important drawback of enclave tourism is that it generally produces tourism experiences which are devoid of a strong sense of local culture, making the experience interchangeable with tourism to other destinations. The result is that often such tourism destinations are required to compete on price rather than on quality against other similarly generic destinations. Indeed, the mass tour operators' marketing strategy is often geared towards large numbers, low prices and getting the maximum return from every operation.

In this context, the intense competition within SMCs and between the Mediterranean area and the rest of the World produces an ever competitive spiral of downward pressure on prices. The growing and excess capacities in Mediterranean countries make matters even worse.

Countries like Tunisia, Morocco, and to a lesser extent Egypt, heavily need tour operators for volume because the tourism industry has become too important and too large part of their economies. Ideally, these ASMs need to go for alternative sources of higher value-added and more information-based tourism. Yet this, by definition, would move them away from mass tourism and cause severe shocks and disruptions to their economies.

Hence, a dilemma exists and the problem seems to be a deeper and a more basic one of economic development in the SMCs. Why have these countries allowed themselves to become heavily dependent on tourism as a main industry in their economies, and on mass tourism as the main vehicle in the tourism industry itself? Was it possible for tourism in the SMCs not to grow so quickly on mass tourism? The answer to these questions can probably shed some light on the future role that price competitiveness should assume in tourism and in the local economies of the South Mediterranean countries.

Footnotes

(1) An operative way of approaching the evolution in the competitiveness directly in any market (revealed competitiveness) involves examining the market share of the agents who participate. The evolution of the market share of any destination as approached by the considered index may be viewed as an indicator of the changes in the relative level of competitiveness. The calculation of this index, a simple quotient, is easy to calculate and its meaning is both relevant and simple.

(2) This ratio is equal to the slope of the right-hand segment linking the origin of the axes to the point representing the tourism industry.

(3) Morley (1994) investigated the evidence for the use of Consumer Price Index (CPI) for tourism prices, employing a variety of methods and data. For 10 important tourist destinations, price series for major tourist expenditure items were estimated. With a few exceptions, these were found to correlate very highly with the destination's CPI. The high correlations persisted even after linear time-trend effects were removed from the series.

(4) Measuring comparative advantage and testing the Hecksher-Ohlin theory have some difficulties since relative prices under autarky are not observable. Given this fact, Balassa (1965) proposes that it may not be necessary to include all constituents affecting a country's comparative advantage. Instead, he suggests that comparative advantage is "revealed" by observed trade patterns, and in line with the theory, one needs pre-trade relative prices which are not observable. Thus, inferring comparative advantage from observed data is named "revealed" comparative advantage (RCA). In practice, this is a commonly accepted method of analyzing trade data.

(5) Appendix 2 presents basic descriptive statistics regarding endogenous and exogenous variables.

(6) For most international standard hotels, the ratio of rooms (or equivalent bed places) to employees ranges from 0.5 to 2, often depending on the availability and cost of labor (Oppermann and Chon, 1997).

(7) The Arellano—Bond estimator was designed for small T-dimension and relatively large N-dimension panels. In large T panels, a shock to the country's fixed effect – which shows in the error term – will decline with time. Similarly, the correlation of the lagged dependent variable with the error term will be insignificant.

References

Arellano, M. and S. Bond. (1991), Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *Review of Economic Studies* 58: 277-297.

Balassa, B. (1965), Trade liberalization and revealed comparative advantage. The Manchester School of Economic and Social Studies Vol 23 (May): 99-124.

Bond, S. (2002), Dynamic panel data models: A guide to micro data methods and practice. *Portuguese Economic Journal* 1: 141-162.

Buhalis, D. (2000), Marketing the competitive destination of the future. *Tourism Management*, Vol 21(1): 97-116.

Butler, R. (1996). The concept of carrying capacity for tourism destinations: Dead or merely buried. Progress in Tourism and Hospitality Research 2: 283—293.

Crouch, G.I. and J.R.B. Ritchie. (1999), Tourism, competitiveness and societal prosperity. *Journal of Business Research* 44(3): 137—152.

D'Hauteserre, A.M. (2000), Lessons in managed destination competitiveness: The case of Foxwoods Casino Resort. *Tourism Management* 21: 23-32.

Dwyer, L. and C. Kim. (2003), Destination competitiveness: Determinants and indicators. Current Issues in Tourism 6 (5): 369-414.

Garín-Muñoz, T. (2007), German demand for tourism in Spain. *Tourism Management* 28: 12-22.

Hassan, S. (2000), Determinants of market competitiveness in an environmentally sustainable tourism industry. *Journal of Travel Research* 38(3): 239-245.

Hazari B.R., M. Sahli and P.M. Sgro. (2003), Tourism specialization of 19 OECD destination countries. Presented at the International Conference on Tourism Modeling and Competitiveness, Paphos, Cyprus, 31 October-1 November.

_____ and P.M. Sgro. (2004), Tourism, Trade and National welfare. Amsterdam: Elsevier.

Hoen, A. R. and J. Oosterhaven. (2006), On the measurement of comparative advantage. The Annals of Regional Science 40(3): 677-691.

IMF. (2010), The Balance of Payments Statistics (BOP) Database. Release Date: September 2010.

Kozak, M. and M. Rimmington. (1999), Measuring tourist destination competitiveness: Conceptual considerations and empirical findings. Hospitality Management 18 (3): 273—283.

Laursen, K. (1998), Revealed comparative advantage and the alternatives as measures of international specialisation. Working Paper 98-30, Danish Research Unit for Industrial Dynamics, Copenhagen Business School, 1366 Copenhagen; Denmark.

Linder, S. (1961), An Essay on Trade and Transformation. New York: John Wiley & Sons.

Morley, C.L. (1994), The use of CPI for tourism prices in demand modelling. *Tourism Management* Vol 15 (Issue 5, October): 342-346.

Oppermann, M and K. Chon. (1997), Tourism in Developing Countries. London: International Thomson Business Press.

Ritchie, B., G. Crouch and S. Hudson. (2001), Developing operational measures for the components of a destination competitiveness/sustainability model: Consumer versus managerial perspectives. In Consumer Psychology of Tourism, Hospitality and Leisure. Edited by J. Mazanec, G. Crouch, B. Ritchie and A. Woodside. Wallingford, England: CABI Publishing, pp. 1—18.

Saarinen, J. (2006), Traditions of sustainability in tourism studies. Annals of Tourism Research 33: 1121—1140.

Vollrath, T.L. (1991), A theoretical evaluation of alternative trade intensity measures of revealed comparative advantage. *Review of World Economics* Vol 127 (No 2, June): 265-280.

Witt, S.F. and C.A. Witt. (1992), Modeling and Forecasting Demand in Tourism London: Academic Press Ltd.

World Bank. (2010), World Development Indicators. Release Date: September 2010.

Yu, R., J. Cai, et al. (2009), The normalized revealed comparative advantage index. *The Annals of Regional Science* 43(1): 267-282.

Zhang, J. and C. Jensen. (2007), Comparative advantage: Explaining tourism flows. *Annals of Tourism Research* 34(1): 223-243.

Appendix 1. Graphics

Figure 1. Tourism price competitiveness for Mediterranean countries, 1995-2008.

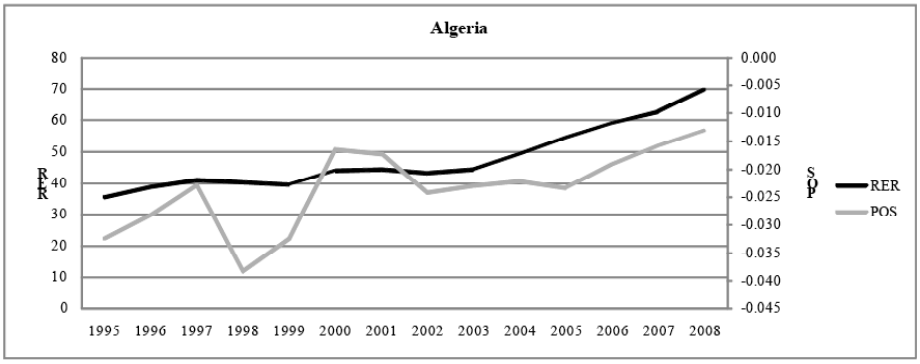

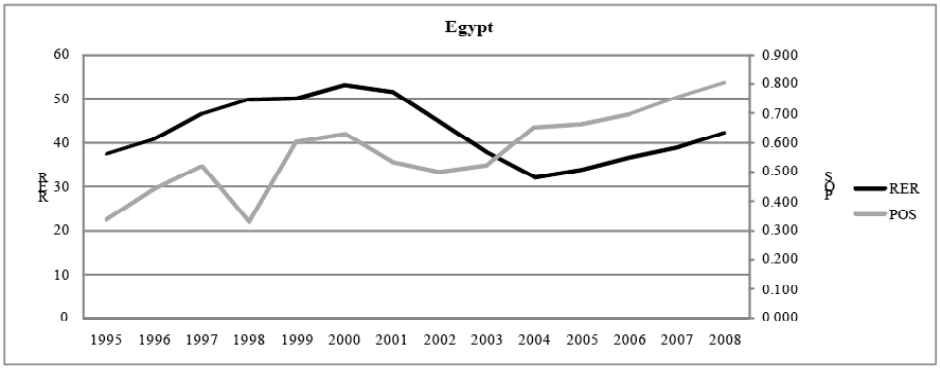

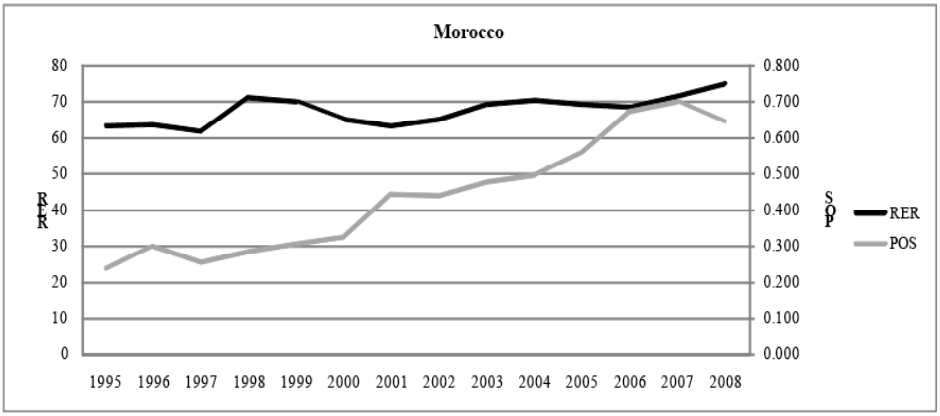

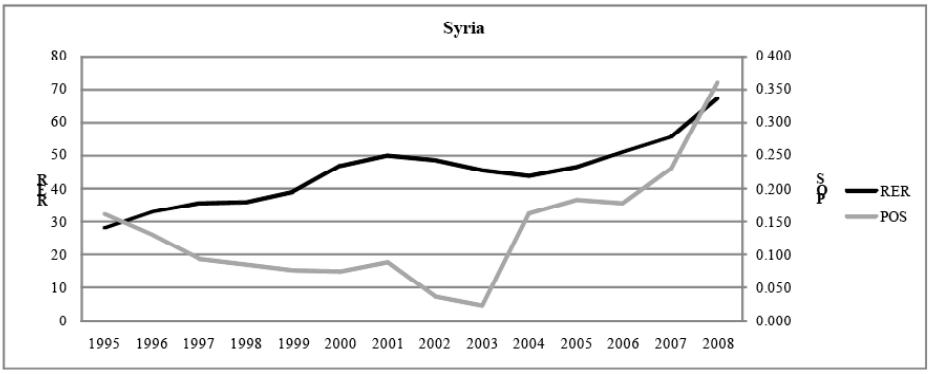
Syria
80
70
60
50
40
30
20
10
0
0.400
0.350
0.300
0.250
0.200
0.150
0.100
0.050
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

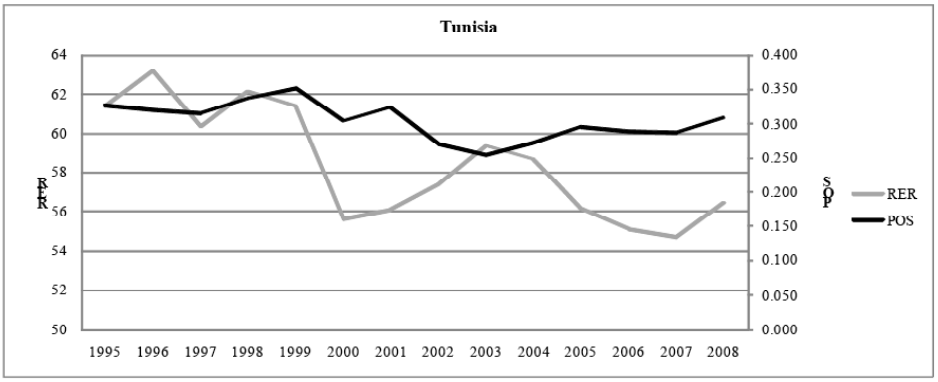
Tunisia
64
62
60
58
56
54
52
50
0.400
0.350
0.300
0.250
0.200
0.150
0.100
0.050
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

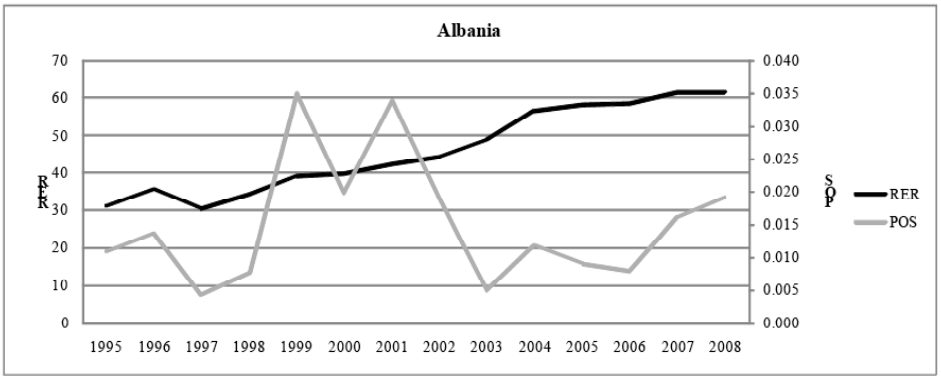
Albania
70
60
50
40
30
20
10
0
0.040
0.035
0.030
0.025
0.020
0.015
0.010
0.005
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

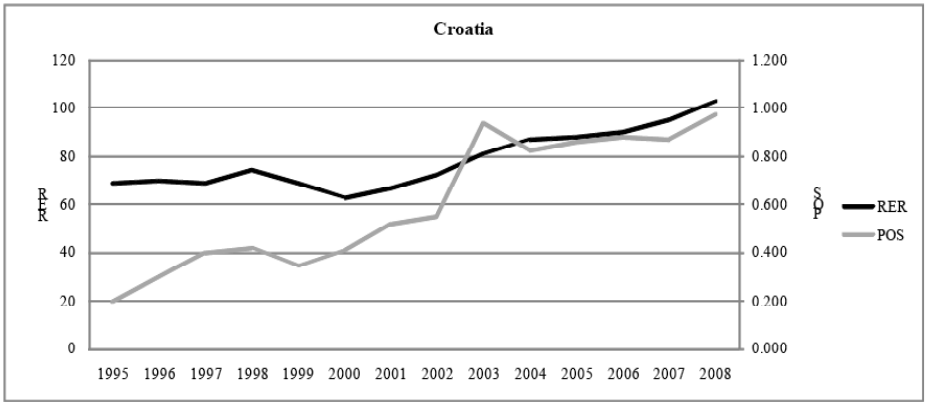
Croatia
120
100
80
60
40
20
0
1.200
1.000
0.800
0.600
0.400
0.200
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

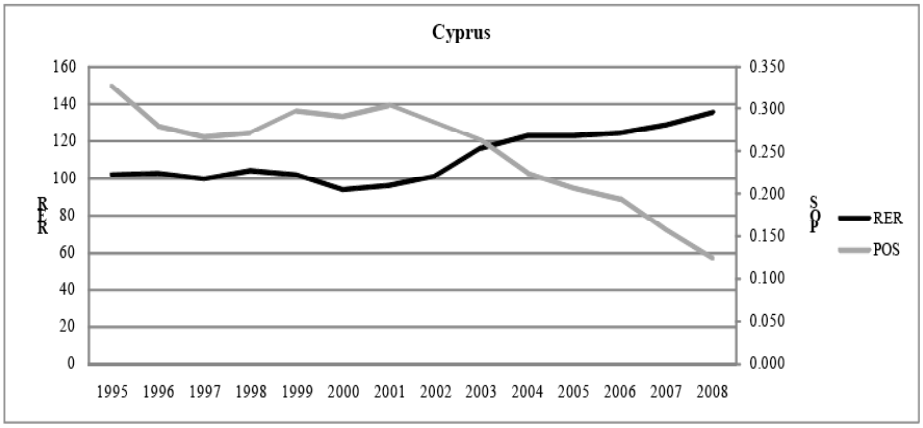
Cyprus
160
140
120
100
80
60
40
20
0
0.350
0.300
0.250
0.200
0.150
0.100
0.050
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

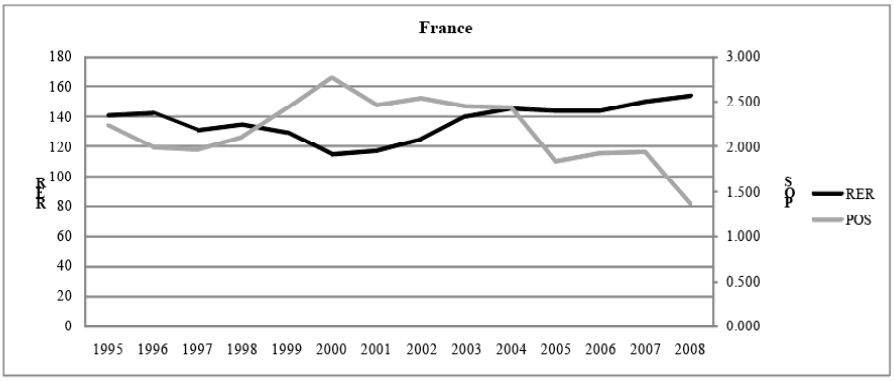
France
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
3.000
2.500
2.000
1.500
1.000
0.500
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

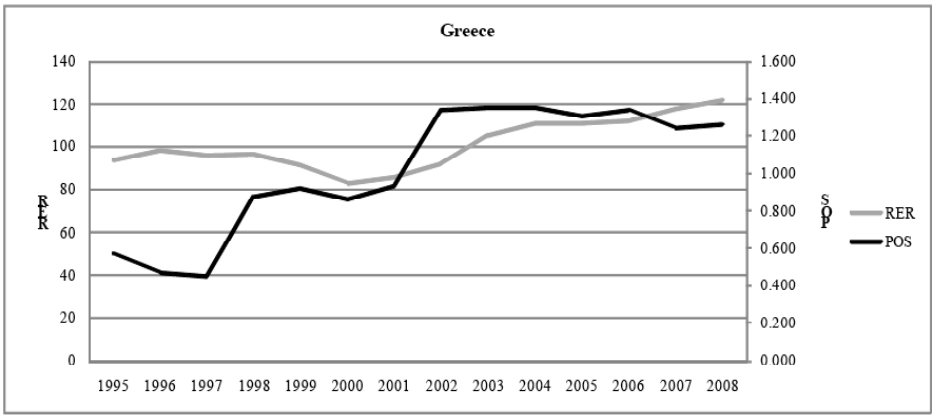
Greece
140
120
100
80
60
40
20
0
1.600
1.400
1.200
1.000
0.800
0.600
0.400
0.200
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

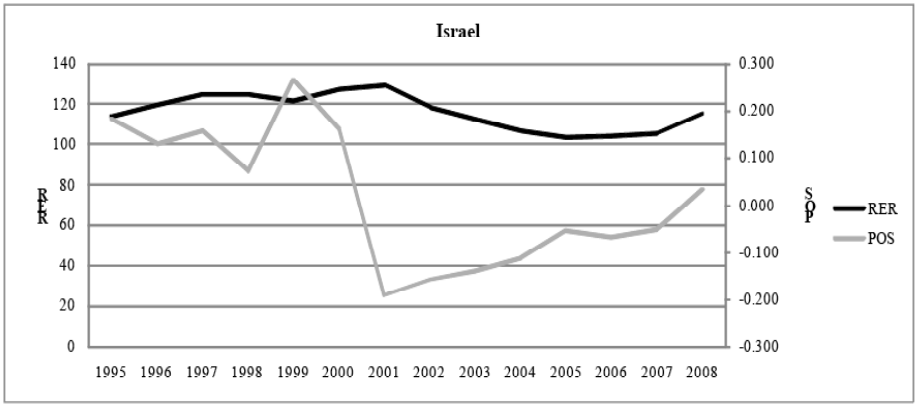
Israel
140
120
100
80
60
40
20
0
0.300
0.200
0.100
0.000
-0.100
-0.200
-0.300
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

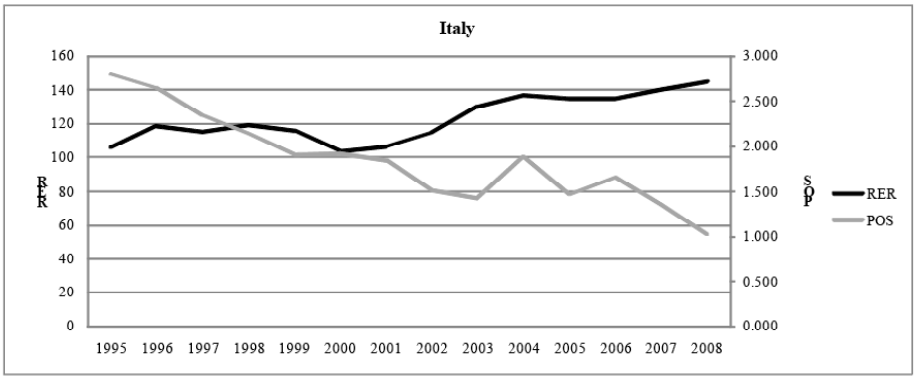
Italy
160
140
120
100
80
60
40
20
0
3.000
2.500
2.000
1.500
1.000
0.500
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

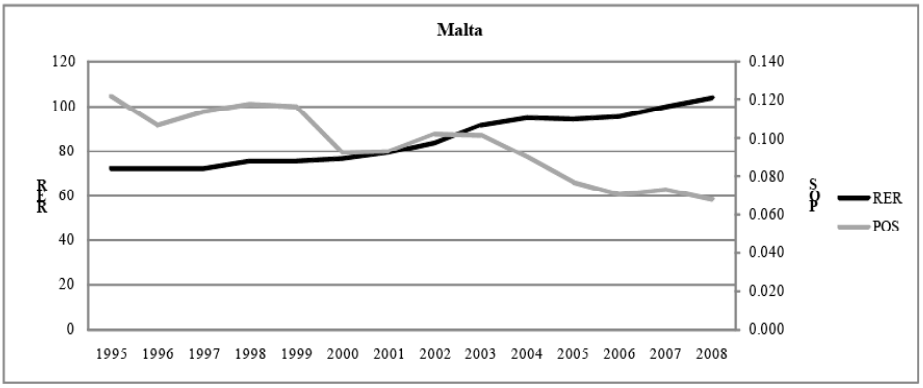
Malta
RER
SOP
RER
POS
120
100
80
60
40
20
0
0.140
0.120
0.100
0.080
0.060
0.040
0.020
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008

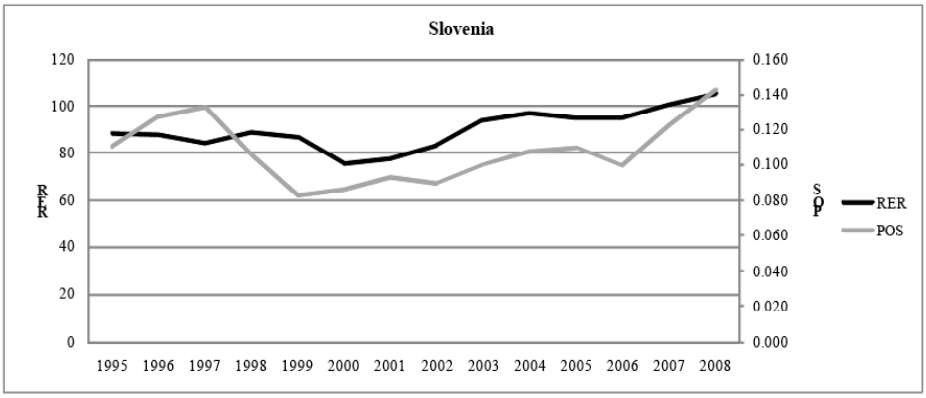
Slovenia
RER
SOP
RER
POS
120
100
80
60
40
20
0
0.160
0.140
0.120
0.100
0.080
0.060
0.040
0.020
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008

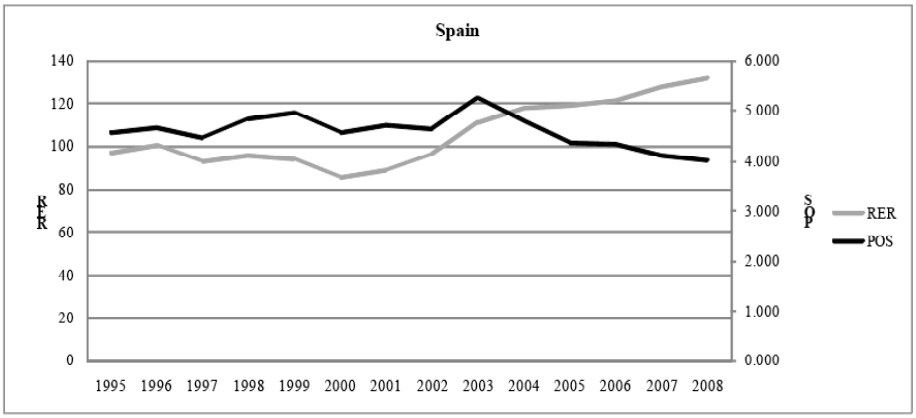
Spain
RER
SOP
RER
POS
140
120
100
80
60
40
20
0
6.000
5.000
4.000
3.000
2.000
1.000
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008

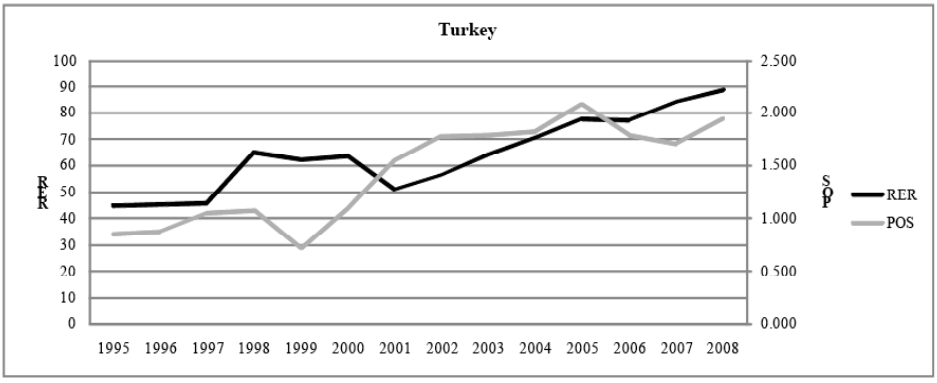
Turkey
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
2.500
2.000
1.500
1.000
0.500
0.000
1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008
RER
POS

Appendix 2. Descriptive Statistics

Table 7. Basic Descriptive Statistics, 1995-2008

		DTS		GDPpc		RER		CHPOPM		TIRM	
Country	Obs.	Mean	Std. Dev.	Mean	Std. Dev.	Mean	Std. Dev.	Mean	Std. Dev.	Mean	Std. Dev.
Albania	14	268.58	129.18	1832.73	1057.22	43.61	11.27	11.21	3.86	59.02	54.52
Algeria	14	4.89	1.41	2401.88	1064.30	45.41	7.95	15.52	0.74	6.24	1.54
Croatia	14	432.78	99.03	7743.22	3534.55	74.55	11.92	263.95	29.22	258.59	85.93
Cyprus	14	582.08	125.79	16485.50	5639.27	107.68	12.35	674.26	49.01	567.64	72.12
Egypt	14	181.50	54.07	1288.39	270.08	42.06	7.07	21.56	5.86	15.26	4.55
France	14	69.52	4.00	30167.65	7450.37	135.31	10.79	134.42	17.21	234.83	15.41
Greece	14	158.04	38.04	17424.49	6725.16	98.62	11.07	355.65	7.52	227.24	14.59
Israel	14	89.61	32.81	19600.52	2785.53	115.30	9.81	98.63	6.42	57.08	21.81
Italy	14	71.73	10.69	25537.12	6453.35	120.37	12.62	206.73	2.97	125.92	7.55
Malta	14	597.98	165.00	12181.25	3839.08	82.14	10.71	623.01	52.05	570.58	68.72
Morocco	14	222.72	62.20	1671.14	498.34	66.37	3.96	22.95	2.23	29.82	6.04
Slovenia	14	166.04	28.62	14581.22	5532.12	87.34	9.12	95.21	6.37	117.94	20.28
Spain	14	152.62	13.48	20621.87	7209.76	102.97	13.59	198.46	21.46	220.25	7.14
Syria	14	225.08	74.91	1336.04	509.82	41.98	8.72	13.45	0.58	25.54	9.92
Tunisia	14	292.42	41.33	2531.22	601.37	58.57	2.82	131.62	5.35	104.99	5.93
Turkey	14	114.20	23.79	4996.41	2357.55	60.53	13.95	36.82	5.99	36.52	10.56

Source: Authors' calculations using Eviews 7 software.

Journal of Development and Economic Policies

Vol. 13 . No. 1 **(ISSN - 1561 - 0411)** **January 2011**

CONTENTS

Independent Development: An Alternative Model to Washington Consensus and the Possibility of its Application in the Era of Globalization

Ibrahim El-Issawy

The Impact of Bilateral Trade Intensity on the Business Cycles Synchronization between Egypt and Its Most Important trade Partners.

Nashwa Mostafa

Tourism Competitiveness and Specialization in South Mediterranean Countries: A Panel Data Approach.

Riadh Ben Jelili
Adel Abdel-Azim

Imputing Monetary Value to Egyptian Females' Unpaid Domestic and Care Work.

Doaa Mahmoud
May Gadallah

Conference Overview:
"Women and Youth in Arab Development"

Saleh Al-Asfour

Book Review:

"23Things They Don't Tell You About Capitalism"

Ahmed Al Kawaz

Arab Planning Institute المعهد العربي للتخطيط

Objectives:

- Broadening vision and knowledge among decision-makers, practitioners and researchers in the Arab countries about major development and economic policy issues in the region , in light of recent developments at the domestic, regional, and international levels.
- Provide a forum for intellectual interaction among all parties concerned with Arab economies and societies.

Notes for Contributors:

1. Submissions of manuscripts should be made electronically to the Editor, via Email: jodep@api.org.kw.
2. The Journal will consider only original work not published elsewhere.
3. Manuscripts should not exceed 30 pages, including references, tables and graphs, for research articles and 10 pages for book reviews and reports, typed on 8.5 x 11 inch paper, one-sided, double-spaced, and with margins of 1.5 inch on all four sides.
4. Contributions should be as concise as possible and accessible to policy-makers and practitioners.
5. Manuscripts should be submitted along with an abstract not exceeding 100 words written in English and Arabic. The abstract will appear in various online and printed abstract Journals.
6. Authors should provide their name, affiliation, address, telephone, fax, and e-mail on a separate page.
7. In case of more than one author, all correspondence will be addressed to the first-named author.
8. Citations should conform to the style guidelines of the American Economic Review: Style Guide (http:/www.aeaweb.org/sample_references.pdf) The references must be provided in alphabetical order, at the end of the paper.
9. Footnotes are to be placed at the bottom of the relevant pages and numbered consecutively.
10. Tables and graphs should be documented and presented along explanatory headings and sources.
11. It is preferred to submit manuscripts written in Microsoft Word .
12. Electronically submitted manuscripts will be acknowledged immediatel.
13. All contributions to the Journal are subject to refereeing. Authors will be notified about the results of the refereeing within two weeks of the receipt of correspondence from all referees.
14. All published works are the property of the Journal. As such, any publication of these works elsewhere is not permitted without the written consent of the Journal.
15. The opinions expressed in the Journal are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Journal nor those the Arab Planning Institute.
16. The communicating author of each accepted paper will receive 5 off-prints of the article and one copy of the journal.

Journal of Development and Economic Policies

Published by the Arab Planning Institute

Volume 13 - No. 1 – January 2011

Bi-annual refereed Journal concerned with issues of Development and Economic Policies in the Arab countries

Deputy Editor

Ali Abdel Gadir Ali

Managing Editor

Saleh Al-Asfour

Advisory Board

Hazem El-Beblawi
Sulayman Al-Qudsi
Samir Al-Makdisi
Abdulla Al-Quwaiz
Abdellateef Al-Hamad
Mohamad Khauja
Mustapha Nabli

Editorial Board

Ahmad AL-Kawaz
Ibrahim El-Badawi
Belkacem Laabas
Touhami Abdelkhalek
Riadh ben Jelili
Abderazaq Al-Faris
Weshah Razzak
Yousef Jawad
Ibrahim Onour
Walid Abdmoulah

Correspondence should be addressed to :

The Editor - Journal of Development and Economic Policies
The Arab Planning Institute, P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) 24843130 - 24844061 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

Subscriptions :

Arab Countries	1Year	2 Years	3 Years
Individuals	US$ 15	US$ 25	US$ 40
Institutions	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Other Countries	1Year	2 Years	3 Years
Individuals	US$ 25	US$ 45	US$ 70
Institutions	US$ 40	US$ 75	US$ 115

Price per copy in Kuwait : KD. 1.5

Address :
Journal of Development & Economic Policies
The Arab Planning Institute
P.O.Box 5834 Safat 13059, Kuwait
Tel (965) - 24844061- 24843130 Fax (965) 24842935
E-mail: jodep@api.org.kw

English Content

Tourism Competitiveness and Specialization in South Mediterranean Countries: A Panel Data Approach.

Riadh Ben Jelili
Adel Abdel-Azim 5

Imputing Monetary Value to Egyptian Females' Unpaid Domestic and Care Work.

Doaa Mahmoud
May Gadallah 31